الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والسبعون

الجلسة العامة ٨

الثلاثاء، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، الساعة ٠٠/٠٩

نيويورك

الرئيس: السيد بيتر تومسون ..... (فيجي)

افتتحت الجلسة الساعة ٠٥/٠٩.

البند ١٠٩ من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/71/1)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثانية، المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، تستمع الجمعية إلى عرض من الأمين العام لتقريره السنوي عن أعمال المنظمة (A/71/1) في إطار البند ١٠٩ من جدول الأعمال.

أعطي الكلمة للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): إنني أقف أمام الجمعية اليوم مع شعور بالامتنان على الدعم الذي قدم لي طوال العقد الذي كان لي خلاله شرف خدمة منظمة الأمم المتحدة العظيمة. وفي أدائي للقسم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، تعهدت بالعمل مع المنظمة من أجلنا، نحن الشعوب. وباتخاذ ميثاق الأمم المتحدة مرشدا لنا وبتفاني الموظفين، فإننا حققنا الكثير معا.

كما أنني أقف هنا مع شعور بالقلق العميق. فثمة فجوات واسعة لعدم الثقة تفصل بين المواطنين وقادتهم. ويدفع المتطرفون الناس إلى معسكري ”نحن“ و ”هم“. وتهاجمنا الأرض بارتفاع مستوى سطح البحر، ودرجة الحرارة القياسية والعواصف الشديدة. ويحدد الخطر أيام الكثيرين. وهناك مائة وثلاثون مليون شخص بحاجة إلى المساعدة المنقذة للحياة؛ منهم عشرات الملايين من الأطفال والشباب، بحيث أن جيلنا المقبل معرض للخطر بالفعل.

بيد أنه بعد ١٠ سنوات من ولايتي، فإنني اليوم أكثر اقتناعا من أي وقت مضى بأن لدينا القدرة على إنهاء الحرب والفقر والاضطهاد. ولدينا الوسائل لمنع نشوب النزاعات. ولدينا الإمكانات لسد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ولجعل التمتع بالحقوق واقعا في حياة الناس. ومع أهداف التنمية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

المستدامة، لدينا بيان من أجل تحقيق مستقبل أفضل. وباعتماد اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، نقوم بمواجهة التحدي المصيري في عصرنا. وليس لدينا وقت نضيعه. وأناشد جميع القادة الموجودين هنا تحقيق بدء نفاذ اتفاق باريس قبل نهاية هذا العام. ولا يلزمنا سوى موافقة ٢٦ بلدا آخر، وهو ما يمثل ١٥ في المائة فقط من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وأطلب إلى جميع الحاضرين هنا المساعدة على قيادتنا نحو تحقيق عالم للنمو المنخفض الكربون، ولزيادة القدرة على التكيف وزيادة الفرص والرفاه لأطفالنا.

فتلك المكاسب الكبيرة معرضة لخطر تهديدات أمنية خطيرة. فقد أصبحت النزاعات المسلحة مطولة ومعقدة بصورة أكبر. ودفعت أوجه فشل الحوكمة المجتمعات إلى حافة الهاوية. وهددت تغذية نزعة التطرف التماسك الاجتماعي، وهي على وجه التحديد الاستجابة التي يسعى لها المتطرفون الذين يمارسون العنف ويرحبون بها. وتتبدى العواقب المأساوية بشكل وحشي من اليمن إلى ليبيا والعراق، ومن أفغانستان إلى منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد.

وفي عالم اليوم، يزهق النزاع في سوريا أكبر عدد من الأرواح ويزرع بذورا أوسع نطاقا لعدم الاستقرار. ولا يوجد أي حل عسكري. وقتلت العديد من الجماعات العديد من الأبرياء، ولكن ليس أكثر ممن قتلتهم الحكومة السورية، التي تواصل قصف الأحياء بالبراميل المتفجرة والتعذيب المنهجي لآلاف المحتجزين. كما أن أيدي الرعاة الأقوياء الذين يواصلون تغذية آلة الحرب ملطخة بالدماء. ويوجد في هذه القاعة اليوم ممثلون للحكومات التي تجاهلت، ويسرت ومولت وشاركت بل وخططت ونفذت الفظائع، التي ارتكبتها بحق المدنيين السوريين جميع الجوانب في النزاع السوري.

وفي وقت نعتقد أن الحالة لا يمكن أن تتردى أكثر من ذلك، ينحدر مستوى الفجور إلى مستوى أدنى. فهجوم الأمس المقزز والوحشي والمتعمد على ما يبدو على قافلة مشتركة بين الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري أحدث مثال على ذلك. واضطرت الأمم المتحدة إلى وقف تسيير قوافل المعونة نتيجة لذلك الاعتداء.

والعاملون في المجال الانساني الذين قدّموا المعونة المنقذة للحياة كانوا أبطالا. أمّا الذين قصفوهم، فكانوا جبناء. والمساءلة عن جرائم من هذا القبيل أمر ضروري. وأناشد جميع الجهات التي لها نفوذ أن تنهي القتال وتبدأ بإجراء المحادثات. ولقد طال انتظار الانتقال السياسي. فبعد الكثير من أعمال العنف وسوء الحكم، ينبغي لمستقبل سوريا ألاّ يكون مرتبطا بمصير رجل واحد.

قبل عام، رفعت فلسطين باعتزاز علمها في مقر الأمم المتحدة، ومع ذلك فإن آفاق الحل القائم على دولتين تتناقص كل يوم، بينما الاحتلال يقترب من سنته الخمسين. وباعتباري صديقا لكلا الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني، يؤلمني أن العقد الماضي بسنواته العشر انقضى من دون تحقيق السلام؛ وانقضت السنوات العشر مع توسيع المستوطنات غير القانونية؛ وانقضت السنوات العشر بالترافق مع الانقسام القائم في صفوف الفلسطينيين، وتزايد الاستقطاب واليأس. هذا هو الجنون. إن الاستعاضة عن الحل القائم على دولتين بدولة واحدة يعني الموت، ويحرم الفلسطينيين من حريتهم ومستقبلهم الشرعي، ويُبعد إسرائيل عن تحقيق رؤيتها المتمثلة في ديمقراطية يهودية، ويدفعها صوب المزيد من العزلة العالمية.

وفي شبه الجزيرة الكورية، فإن التجربة النووية الخامسة التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هددت مرة أخرى الأمن الإقليمي والدولي. وفي الوقت نفسه، تزداد معاناة شعبها ومحنته سوءا. وإنني أحث قادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تغيير المسار والوفاء بالتزاماتهم – تجاه شعبهم وأسرة الأمم.

وفي أوكرانيا، تسببت أعمال العنف باضطرابات داخلية، وتجدد التوترات في جميع أنحاء أوروبا، وإعادة إحياء التناحرات الجغرافية السياسية. وفي جنوب السودان، خان الزعماء شعبهم أيضا. وواقع الأمر أننا نرى في العديد من الأماكن إقدام القادة على إعادة صياغة الدساتير، والتلاعب بالانتخابات، واتخاذ خطوات يائسة للتشبث بالسلطة. وعلى الذين يتولون المناصب أن يدركوا أن الشعب منحهم هذا الامتياز، وأن المناصب ليست من ممتلكاتهم الشخصية. ورسالتي إلى الجميع واضحة – اخدموا الشعب، ولا تقوضوا الديمقراطية، ولا تنهبوا موارد البلد، ولا تسجنوا وتعذبوا منتقديكم.

ولقد أحرزنا بالأمس تقدما كبيرا نحو مساعدة الناس على إيجاد ملاذ لهم يقيهم الصراع والطغيان. وإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ٧١/١) يشير إلى الطريق نحو إنقاذ الأرواح وحماية حقوق الملايين من الناس. ويجب علينا جميعا أن نفي بتلك الوعود. وفي كثير من الأحيان، يواجه اللاجئون والمهاجرون الكراهية. ويجري استهداف المسلمين بوجه خاص من خلال قوالب نمطية وشكوك تثير أصداء الماضي المظلم. وإنني أحث القادة والمرشحين السياسيين على عدم الانخراط في الحسابات السياسية التشاؤمية والخطيرة التي ترمي إلى كسب الأصوات من خلال التفرقة بين الناس ومضاعفة الخوف. ويجب على العالم أن يقف بوجه الأكاذيب والتحريفات التي تطال الحقيقة، ويرفض جميع أشكال التمييز.

ويجب علينا أيضا معالجة العوامل التي ترغم الناس على النزوح. وهذا يعني الاستثمار في منع نشوب الصراعات والانخراط في الدبلوماسية التي تتصف بطول الأناة. وبينما يتزايد الطلب على عمليات حفظ السلام، يجب علينا أن نواصل تعزيز عمليات السلام بغية مساعدة البلدان على ضمان السلام والحفاظ عليه. ومما يشجعني أن الجمعية العامة قد أقرت خطة العمل لمنع التطرف العنيف، التي يمكنها أن تساعدنا على معالجة العوامل المسبّبة للصراعات.

وفي ميانمار، دخلت المرحلة الانتقالية طورا جديدا واعدا. وفي سري لانكا، تبذل جهود حثيثة من أجل التعافي في مرحلة ما بعد الحرب. وفي كلا البلدين، تعتمد المصالحة الحقيقية على التأكد من أن جميع الطوائف والأقليات والأغلبيات على السواء مشمولة في بناء اتحاد حقيقي. ويوم الاثنين المقبل، سأسافر إلى كولومبيا لتوقيع اتفاق السلام الذي ينهي أحد أطول الصراعات المسلحة في العالم. وستقوم الأمم المتحدة بدعم الشعب الكولومبي في كل خطوة يخطوها على هذا الطريق. وهناك أيضا زخم يدعو إلى التشجيع حيال التوصل إلى إبرام اتفاق بشأن قبرص. دعونا جميعا ندعم التقدم المحرز والحلول التي قد تكون في متناولنا الآن.

(تكلم بالفرنسية)

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن أسفي بشأن المسألتين اللتين لطختا سمعة المنظمة، والأسوأ من ذلك بكثير أنهما صدمتا العديد من الشعوب التي نخدمها.

أولا، إن الأعمال البغيضة المتمثلة في الاستغلال والعنف الجنسي اللذين ارتكبهما بعض جنود حفظ السلام وغيرهم من موظفي الأمم المتحدة فاقمت معاناة الناس المعنيين أصلا بالصراعات المسلحة، وأدت إلى تقويض الجهود التي يبذلها العديد جدا من وكالات الأمم المتحدة الأخرى في جميع أنحاء العالم. فأولئك الذين يوفرون الحماية يجب ألاّ يصبحوا معتدين أبدا. ولا بد للدول الأعضاء والأمانة العامة أن تضاعف الجهود بغية إنفاذ وتعزيز سياسة المنظمة المتمثلة في عدم التسامح على الاطلاق.

ثانيا، إن هايتي مرت بتجربة قاسية. فبُعيد الزلزال المدمر، تعرّض البلد لتفشي وباء الكوليرا. وأشعر بعميق الحزن إزاء

المعاناة الرهيبة للشعب الهايتي المتضرر من وباء الكوليرا. ويجب أن نضع نهجا جديدا للتخفيف من محنته وتحسين أحواله المعيشية. ونحن ثابتون في تصميمنا على اتخاذ الإجراءات المستدامة، بغية الاضطلاع بهذه المسؤولية الأخلاقية. ونقوم حاليا بوضع مجموعة من التدابير لمساعدة المتضررين بصورة مباشرة، ونكثف الجهود الرامية إلى إنشاء نظم قوية تتعلق بالمياه والصرف الصحي والصحة، الأمر الذي يمثل أفضل حماية طويلة الأمد ضد الأمراض. ولا يسعنا أن ننجح من دون الدعم السياسي والمالي الثابت الذي يأتي من الدول الأعضاء. وسوف يُكشف عن تفاصيل هذه الاستراتيجية قريبا. دعونا نوحد جهودنا للوفاء بالتزاماتنا تجاه شعب هايتي.

(تكلم بالإنكليزية)

واسمحوا لي أن أتطرق بإيجاز إلى بعض المجالات الأخرى التي آمل أن تظل من أولويات الأمم المتحدة لأجل طويل.

إنني فخور بأن هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد أبصرت النور خلال ولايتي. فهي الآن المدافع الثابت عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، حيث تسعى إلى تحقيق المناصفة في كوكبنا. ولقد عيّنتُ المزيد من النساء في المناصب العليا في الأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى – وإنني فخور بأن أطلق على نفسي لقب نصير المرأة.

فالمرأة تتحمل نصف المسؤولية وهو أمر ضروري للوفاء بجميع أهدافنا. ولطالما قلت دائما أن إمكانات المرأة هي أقل ما نستخدمه في عالمنا. وبالتالي، فإن علينا أن نبذل مزيدا من الجهد لإنهاء التمييز والعنف المزمنين والعميقي الجذور ضد المرأة بغية تعزيز مشاركتها في صنع القرار وكفالة تمكن جميع الفتيات من بدء الحياة اللائقة بهن.

وإني لأعتز بالدفاع عن حقوق جميع البشر بغض النظر عن العرق أو الدين أو الميل الجنسي. وتضع آليتنا المعنية بحقوق الإنسان، إلى جانب مبادرة ”حقوق الإنسان أولا“ حقوق الإنسان في صميم عملنا. فهي تشكل الركائز التي يقوم عليها المجتمع علاوة على كونها مثابة واق من التطرف العنيف ومشاعر اليأس.

وقد عززنا الدعم للمسؤولية عن الحماية، وحققنا نجاحات ضد عقوبة الإعدام. وقد أسهمت الإدانات التاريخية الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية وغيرها من الهيئات في تعزيز المساءلة، غير أنه لا يزال علينا بذل مزيد من الجهد لمنع الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم الفظيعة. ويضطلع المجتمع المدني بدور أساسي في جميع هذه الجهود.

وألتمس من جميع الحاضرين تأييد الدعوة إلى زيادة الحيز المتاح للمجتمع المدني ووسائط الإعلام المستقلة جنبا إلى جنب مع رفض تضييق الخناق على حرية التجمع والتعبير.

(تكلم بالفرنسية)

وقد أحرزنا تقدما كبيرا في مجالي التعليم والصحة خلال السنوات العشر الماضية. فقد تم تقريبا القضاء على شلل الأطفال والحد من وفيات النساء عند الولادة، والتحق المزيد من الأطفال بالمدرسة ويعيشون حياة أفضل وأطول عمرا. وقد جعلتنا استجابتنا الجماعية لتفشي فيروس إيبولا على أهبة الاستعداد لمواجهة الطوارئ الصحية في المستقبل. ويذكّرنا عمل فرقة العمل المعنية بالأزمات الصحية العالمية بضرورة التحلي باليقظة قبل أن تصبح الأوبئة عناوين في الصفحات الأولى للصحف. وأحرز تقدم في تحديد الأسلحة الفتاكة بفضل اتفاقية الذخائر العنقودية ومعاهدة تجارة الأسلحة واتخاذ إجراءات فعالة ضد الأسلحة الكيميائية.

ومن الضروي أن نستفيد من هذا الزخم كي نصبح أكثر قربا من تحقيق هدف إزالة الأسلحة النووية تماما وإلى الأبد. وعزز مؤتمر القمة العالمي للمساعدة الإنسانية تركيز جهود

الإغاثة على الوقاية والقدرة على التكيف، فضلا عن الحد من الحاجة. ونواصل استغلال طاقات الشباب أكثر من ذي قبل، بما في ذلك بفضل عمل أول مبعوث خاص لي للأمم المتحدة معني بالشباب، علاوة على عمل المبعوث الخاص الجديد المعني بعمالة الشباب، وتضاعفت الشراكات مع القطاع الخاص أيضا. وما برحنا نواصل التشجيع على الممارسات المسؤولة التي تسخّر أفضل الأعمال التجارية لصالح المجتمع والعالم، وخطونا خطوات هامة نحو إصلاح الأمم المتحدة وتكييفها على حقائق القرن الحادي والعشرين.

(تكلم بالإنكليزية)

ويتطلب إحراز التقدم المستمر مستويات جديدة وأرفع من التضامن، وقد نصبح أسوأ أعداء لأنفسنا في بعض الأحيان. ولم تتفق الدول الأعضاء بعد على صيغة لإصلاح مجلس الأمن، الأمر الذي يشكّل خطرا مستمرا على فعاليته ومشروعيته.

وبنفس الروح، أود أن أطرح على الطاولة اليوم إصلاح الإنصاف وفعالية الأمم المتحدة بوصفه أمرا رئيسيا تشتد الحاجة إليه. وكثيرا ما رأيت عرقلة قلة من البلدان – بل بلد واحد فقط أحيانا باسم توافق الآراء – مقترحات حظيت بالتأييد على نطاق واسع، ونرى أن هذا ما تفعله البلدان الكبيرة والصغيرة على حد سواء. وقد شهدت مرارا وتكرارا كيف تعرقل إجراءات أساسية وأفكار جيدة في مجلس الأمن ويتم تعطيلها في الجمعية العامة وفي عملية الميزانية، بل وعرقلتها في مؤتمر نزع السلاح والهيئات الأخرى أيضا. ونرى أن هذا ما تفعله البلدان الكبيرة والصغيرة على حد سواء.

فهل من الإنصاف في هذا القرن الحادي والعشرين الذي يتسم بالتعقيد أن تكون لبلد واحد أو بضعة بلدان كل هذه السلطة غير المتناسب وأن تجعل من عالمنا رهنا في العديد من المسائل الهامة؟

وينبغي عدم الخلط بين توافق الآراء والإجماع. ويحق للجمهور العالمي أن يتساءل عما إذا كانت هذه هي الطريقة التي ينبغي بها أن تعمل هذه المنظمة التي لطالما عقدنا عليها آمالا وتطلعات كبيرة واستثمرنا فيها كثيرا. وأقترح، سيدي الرئيس، أن تستكشفوا مع خلفي إنشاء فريق رفيع المستوى لإيجاد الحلول العملية التي من شأنها تحسين عملية صنع القرار في الأمم المتحدة.

ويتعين على الدول أن تحترم استقلال الأمانة العامة وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وينبغي للدول الأعضاء ألا تحاول إعادة كتابة التاريخ ما أن تقول تقاريرنا ما يتعين قوله. وحين يعمل موظفونا العاملون في مجال حقوق الإنسان باسم الفئات الأكثر ضعفا، ينبغي للدول الأعضاء ألا تعوق طريقهم. وحين يحتاج العاملون التابعون لنا في مجال العمل الإنساني إلى الوصول إلى السكان الذين يعيشون تحت الحصار، ينبغي أن تزيل الدول الأعضاء جميع العقبات أمامهم. وحين يثير مبعوثونا وموظفونا المسائل الصعبة ينبغي للدول الأعضاء ألا تضايقهم أو تهددهم بالطرد من أراضيها. ويجب علينا جميعا أن نتسم بالانفتاح والخضوع للمساءلة أمام السكان الذين نعمل على خدمتهم.

وهناك مقياس واحد أخير للتغيير الذي حدد سمات العقد الماضي.

وهذا مما يصعب علينا تصديقه، ولكنني حين توليت منصبي، لم يكن العالم يعرف ثمة هاتف ذكي كهذا، إلا أنه أصبح اليوم شريانا للحياة، وقواما لحياتنا في بعض الأحيان، كما أنه أصبح جزء لا يتجزأ من حياتنا. فقد ساعدت الهواتف ووسائط الإعلام الاجتماعي على ربط العالم بطرق لا يمكنت تصورها عندما توليت منصبي. ومع ذلك فقد أسيء استخدامها من قبل المتطرفين والجماعات التي تحرض على الكراهية. غير أنها أسهمت في إنشاء مجتمعات جديدة وفرص

عالمية. وبالنسبة لي، فإن في كل ذلك تذكرة بقدرة الأفراد على تغيير العالم.

ففي نهاية المطاف، ساعدت قدرة الشعوب على جعل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠ عملية إنمائية هي الأكثر شمولا في عصرنا. وتمكنت قوة الشعوب من حشد الملايين لحث القادة على اتخاذ إجراءات بشأن التغير المناخي. ورأيت قوة الشعوب في جميع أركان العالم على مدى العقد الماضي: أشخاص مثل ريبيكا جونسون، وهي ممرضة التقيتها في سيراليون وقد أصيبت بفيروس إيبولا إلا أنها تعافت منه ثم خاطرت بحياتها مرة أخرى لإنقاذ مجتمعها المحلي، وأشخاص مثل يسرى مارديني وهي فتاة سورية مراهقة تمكنت من دفع مركب للاجئين إلى بر السلامة ثم توجهت إلى التنافس في الألعاب الأولمبية، وبطبيعة الحال، أشخاص مثل ملالا يوسفزاي التي جاءت إلى الأمم المتحدة وبيّنت كيف أن بوسع قلم واحد وكتاب واحد وشخص واحد أن يحدث تغييرا كبيرا في عالمنا.

إن العالم المثالي يمكن أن يكون بعيد المنال، ولكن الطريق نحو عالم أفضل، وأكثر أمانا، وأكثر ثقة، هو بيد كل واحد منا. وبعد عشر سنوات، أعلم أنه، بالعمل متحدين معا، يمكننا بلوغ ذلك الهدف. وإنني أعوّل على قيادتكم والتزامكم القويين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر الأمين العام على بيانه.

بيان الرئيس

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يشرفني اليوم افتتاح المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين. وفي ممارستي لهذا الامتياز، فإنني أشعر، بصفتي مواطنا فيجيا يعتز بهويته، بالتواضع حين أعرف أن هذه هي المرة الأولى خلال العقود السبعة من تاريخ الأمم المتحدة التي يأتي فيها رئيس الجمعية من إحدى الدول الجزرية في المحيط الهادئ.

قبل ثلاث مائة وواحد وستين يوما، وفي هذه القاعة العظيمة، اعتمدت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونتيجة للمفاوضات المكثفة والمتعددة الأطراف التي دامت سنتين، مثّل اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ منارة أمل ارتفعت من أجل تستهدي بها البشرية جمعاء نحو عالم أفضل. إن خطة عام ٢٠٣٠ بأهدافها السبعة عشر للتنمية المستدامة، هي خطة طموحة إلى حدّ كبير جدا. وتضع لنا خطة عام ٢٠٣٠، المفعمة بالروح العالمية والتحولية، مخطط عام رئيسي لتحويل عالمنا إلى عالم حيث يتم القضاء على الفقر المدقع، وتعيش مجتمعات سلمية تنعم بالحكم الرشيد، بتناغم مع البيئة وعلى نحو مستدام. وهي أساسا تنص على مستقبل ستعيش فيه الأجيال القادمة بأمان في عالم تسوده المحبة.

كيف لنا أن نمضي قدما؟ إن المؤشر الكبير الأول على التقدم المحرز هو اعتماد اتفاق باريس بشأن تغير المناخ في باريس، ونحن ماضون بثبات نحو التصديق عليه. أحيي الأمين العام على عمله الدؤوب في هذا المجال، وأهنئ الحكومات التي صدقت على الاتفاق. إن التغلب على تحديات تغير المناخ هو مسؤولية وجودية في عصرنا. يجب ألا نتأخر أكثر من ذلك، ومن المشجع أن نرى أنه يتم إنتاج المزيد من الطاقة بواسطة مصادر متجددة وبأسعار معقولة أكثر من أي وقت مضى، وأن المزيد من الموارد تخصص لمسألة التكيف مع تغير المناخ.

ومما يثلج الصدر أن نرى استمرار انخفاض أعداد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع ويعانون من الأمراض المعدية مثل شلل الأطفال والملاريا. ومن الواضح تزايد استخدام خطة عام ٢٠٣٠ كإطار للخطط الإنمائية الوطنية المحسنة في جميع أنحاء العالم. غير أننا بعيدون عن تحقيق مرادنا.

فالملايين من الناس حول العالم يعانون من الآثار الوحشية للحرب. والأزمة في سورية لا زالت تسبب معاناة إنسانية هائلة للشعب السوري، سواء بالنسبة للأشخاص الذين فروا بحثا عن الملاذ أو أولئك الذين يعيشون في ظروف غير إنسانية. إنني أدين بشدة الهجمات التي استهدفت قافلة المعونة التابعة الأمم المتحدة التي كانت تسعى لتقديم الغذاء والإمدادات الطبية التي تمس الحاجة إليها إلى السكان المحتاجين. إن الاستهداف المتعمد للعاملين في المجال الإنساني يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، وهو أمر غير مقبول أخلاقيا على الإطلاق.

ويوجد في شتى أنحاء العالم أكثر من ٦٠ مليون شخص في حالة تنقل دائم، حيث يخاطر الكثير منهم بحياتهم من أجل الفرار من النزاعات أو الكوارث. وأسبوعا تلو أسبوع، يقع أناس أبرياء ضحايا للأعمال البغيضة التي يقوم بها المتطرفون العنيفون. ولا تزال الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وبين الرجال والنساء، وبين البلدان النامية والاقتصادات المتقدمة النمو، مرتفعة على نحو مستعصٍ. وفي الوقت الذي تشتدّ فيه الحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى التعاون والشراكة، فإننا نشهد تزايد كراهية الأجانب، والخطاب الانقسامي، والاعتداءات على حقوقنا الإنسانية وحرياتنا الأساسية. وفي الوقت نفسه، يستمر ارتفاع انبعاثات غازات الدفيئة على المستوى العالمي. ويجري إلحاق أضرار هائلة بمحيطاتنا وبحارنا، وتتضاءل الفرص المتاحة لتجنب الآثار الكارثية لتغير المناخ بشكل متسارع.

وإذا أخذنا هذه الأمور مجتمعة، فمن الواضح أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لم تحقق بعد النتائج التي يحتاج إليها عالمنا احتياجا ماسا. وبالتالي، ما الذي سنفعله حيال ذلك؟ لا توجد سوى إجابة واحدة: يجب علينا أن نحسن أداءنا من أجل التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ونحن بحاجة إلى تثقيف شبابنا بشأن هذه الأهداف، لأنه حتى يحدث التحول المطلوب، يجب علينا ترسيخه أولاً في عقولنا وفي قيمنا. أطفالنا هم الذين سيرثون النتائج التي ستحققها الخطة، لذلك ينبغي لكل فصل دراسي في العالم أن يقوم بتدريس أهداف التنمية المستدامة. وأحث جميع الأعضاء على تحقيق ذلك الواقع. ويجب تخصيص المزيد من الموارد العامة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إما مباشرة عن طريق التمويل المحلي أو عن طريق المساعدة الإنمائية الرسمية مثل التمويل المخصص للمناخ. ونحن بحاجة إلى تهيئة بيئات تنظيمية أفضل وإلى الطلب من النظام المالي الدولي كفالة أن يركز التمويل بشكل متزايد على الاستثمار الأخضر والمنتج والمسؤول اجتماعيا. ويجب أن ندعم زيادة إمكانية حصول البلدان والمجتمعات المحلية الفقيرة والمهمشة على العلم والتكنولوجيا والابتكار، والوصول إلى الفرص التجارية وإيجاد حلول مستدامة لمسألة الديون. بإمكاننا، بل ولزام علينا، أن نعمل بشكل أفضل في مجال حفظ السلام ومنع نشوب الصراعات والتصدي لها، وإدارة الأزمة الإنسانية وأزمة اللاجئين على الصعيد العالمي.

يجب النهوض بالعمل الجماعي الذي تقوم به الدول الأعضاء. ومن الواجب إقامة شراكات استراتيجية وشاملة من أجل التصدي للتحديات العالمية التي نواجهها – من تغير المناخ إلى الصراع، ومن التطرف العنيف والإرهاب إلى الأمراض المعدية التي تهدد الجنس البشري. وبصفتي رئيسا للجمعية العامة، أود أن أؤكد لكم بأنني سوف أفعل كل ما في وسعي لدعم الأعضاء في معالجتهم لهذه المسائل خلال الدورة الحادية والسبعين.

وبإيجاز، فأنا ملتزم أثناء الدورة الحادية والسبعين، بإعطاء دفعة قوية من أجل تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وسأدعو جاهدا من أجل أن تعمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بسلاسة، وأن تستجيب بفعالية لاحتياجات الدول الأعضاء التي يمثل دعم الأمم المتحدة لها أمرا أساسيا.

واستجابة للأزمة التي تواجه محيطاتنا الحبيبة، فإنني سأشرف شخصيا على الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم

المتحدة بشأن الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة المعني بالمحيطات، الذي سيعقد هنا في هذه القاعة، وفي غرف الاجتماعات المحيطة بها في الفترة من ٥ إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧. ونحن نعمل على بناء المؤتمر ليكون بمثابة عنصر تغيير في قواعد اللعبة للطريقة التي نحمي فيها رفاه محيطنا، وآمل أن أرى حضور أكبر عدد ممكن من الأعضاء.

وإلى جانب خطة عام ٢٠٣٠، وبصفتي رئيسا للجمعية العامة، فإنني على وعي تام بمسؤوليات ومهام هذه الهيئة وصلاحياتها بموجب الفصل الرابع من ميثاق الأمم المتحدة. وسأسافر في الأسبوع القادم إلى كولومبيا من أجل التوقيع التاريخي لاتفاق السلام بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – وهو اتفاق يحظى بالترحيب وينهي عقودا من الصراع الأهلي.

ويحدوني الأمل في أنه، وبالتعاون مع الدول الأعضاء ومجتمع الأمم المتحدة الأوسع نطاقا، سيكون من الممكن أيضا، خلال الأشهر المقبلة، اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ جداول الأعمال الأخرى الملحة المعروضة على المنظمة: تعزيز ركيزة الأمم المتحدة المتعلقة بالسلم والأمن عن طريق تعزيز قدرة المنظمة على منع الصراعات والتهديدات والتصدي لها؛ والنهوض بجدول الأعمال المتعلق في الحفاظ على السلام باعتباره عنصرا أساسيا لمشاركة الأمم المتحدة في السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان – فلا يمكن أن يكون هناك، في نهاية المطاف، أي تنمية مستدامة بدون سلام مستدام؛ ومكافحة التمييز وزيادة إعمال حقوق الإنسان حتى يتسنى لجميع الناس أن يعيشوا أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق؛ وتعزيز هيكل مكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة وحماية حياة الفئات الضعيفة والفئات الأكثر عرضة للخطر من هذه الانتهاكات الجماعية؛ والسعي إلى تحقيق توافق أكبر في الآراء بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار؛ والعمل على تحويل الأمم المتحدة نفسها من خلال معالجة الحاجة إلى المساواة والتكافؤ بين الجنسين، وتحسين التوازن الجغرافي، وتشجيع الممارسات المرنة والمتسقة والابتكارية، وجعل المنظمة أكثر فعالية وكفاءة ومساءلة وصالحة للوفاء بالغرض.

أغتنم هذه الفرصة لكي أحيي من هذه المنصة الرفيعة الآلاف من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة العاملين في جميع أنحاء العالم، ولإحياء ذكرى من جادوا بأرواحهم في خدمة المثل العليا لهذه المنظمة. فطوبى لصانعي السلام.

وبصفتي رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، فإنني ملتزم تماما بتعزيز معايير الشفافية والشمولية التي وضعها سلفي. وسأكون كذلك بصفة خاصة فيما يتعلق بعملية التي يتم بموجبها تعيين الأمين العام الجديد. وبعد ذلك، سيرتكز عملنا على دعم انتقال سلس وبداية قوية للأمين العام المقبل. وسأكفل إتاحة فرص كبيرة للتعجيل بالتفاعل بين الأمين العام الجديد والدول الأعضاء بغية بناء علاقة عمل متينة مع الجمعية.

وأثناء الدورة الحادية والسبعين، سأسعى أيضا إلى تحسين أساليب عملنا في الجمعية العامة. وسأتطلع إلى معالجة فعالية لجان الجمعية لتحسين الاتساق بين الأجهزة الرئيسية، وتعزيز أوجه التآزر والاتساق في جدول الأعمال على ضوء أهداف التنمية المستدامة، ومعالجة المسائل الطويلة الأمد التي تعوق كفاءة المنظمة وفعاليتها، وإضفاء المزيد من الشفافية والأخلاقيات على كل ما نفعله.

وبطبيعة الحال، فإن أحد المجالات الذي يحتاج إلى الاهتمام على نحو خاص هو إصلاح مجلس الأمن. ويجب أن يكون لدينا مجلس أمن مهيكل على نحو يكون بمقدوره مواجهة التحديات الجديدة والناشئة في القرن الحادي والعشرين. ويشمل ذلك معالجة الأبعاد الأمنية الناجمة عن تغير المناخ. وأثناء الدورة الحادية والسبعين، يجب علينا أن نعمل

مع بعضنا البعض داخل المجموعات التقليدية وفيما بينها بغية بناء الثقة والمرونة حتى نتمكن من تحقيق الإصلاح من أجل الصالح العام.

وفي الختام، لدينا تعبير في اللغة الفيجية يحضنا على أن نستشرف آفاق المستقبل وألا نسترسل في التظلمات وحالات الجمود وأخطاء الماضي. واليوم، تناولت بعض التحديات الكبرى التي تنتظر البشرية. فلنستعد لمواجهتها. ويقال أن السياسي يفكر في الانتخابات المقبلة، لكن رجل الدولة يفكر في الجيل القادم. وأكثر من أي وقت مضى، يجب علينا أن نتطلع إلى رجال الدولة ونساء الدولة لتوجيهنا في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق المستقبل الآمن والمتناسق الذي نتمناه لأطفالنا وأحفادنا ولمن سيأتون من بعدهم.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول هذا الصباح، أود أن أذكر الأعضاء بأن قائمة المتكلمين في المناقشة العامة قد وضعت على الأساس المتفق عليه بأن تكون البيانات مقيدة بحد زمني لا يتجاوز ١٥ دقيقة، لتمكين الاستماع إلى جميع المتكلمين في جلسة واحدة. وضمن هذا الإطار الزمني، أود أن أناشد المتكلمين أن يدلوا ببياناتهم بسرعة معقولة، حتى يتسنى توفير الترجمة الشفوية باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة على نحو سليم.

وأود أيضا أن أوجه انتباه الجمعية إلى المقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في الدورات السابقة، وهو أن ممارسة الإعراب عن التهاني داخل قاعة الجمعية العامة بعد إلقاء الخطب غير محبذة تماما. وفي ذلك السياق، المرجو من المتكلمين، بعد الإدلاء ببياناتهم، الخروج من قاعة الجمعية العامة عبر الغرفة GA-200، الواقعة خلف المنصة، قبل العودة إلى مقاعدهم.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على المضي قدما بنفس هذه الطريقة أثناء المناقشة العامة في الدورة الحادية والسبعين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أخيرا، أود أن أوجه انتباه الأعضاء إلى أن الصور الفوتوغرافية الرسمية لجميع المتكلمين أثناء المناقشة العامة تأخذها إدارة شؤون الإعلام. والمرجو من الأعضاء الراغبين في الحصول على تلك الصور الاتصال بمكتبة الصور التابعة للأمم المتحدة.

خطاب السيد ميشيل تيمير، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية.

اصطحب السيد ميشيل تيمير، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ميشيل تيمير، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس تيمير (تكلم بالبرتغالية) :إن البرازيل تضفي روح الانفتاح الطبيعية لديها على الأمم المتحدة والعالم. نحن بلد بُني على أساس قوة التنوع وبقوة التنوع. ونؤمن بقوة الحوار. وندافع بشدة إلى المبادئ التي تنظم المنظمة – المبادئ المطلوبة الآن أكثر من أي وقت مضى. ويتسم عالم اليوم بعلامات عدم اليقين وعدم الاستقرار.

ويشهد النظام الدولي حاليا ما يمكن وصفه بعجز من حيث النظام. والواقع يتطور على نحو أسرع من قدرتنا الجماعية على معالجته. فمن تفشي النزاعات الإقليمية إلى الأصولية العنيفة، نواجه تهديدات قديمة وجديدة لم نتمكن من احتوائها. وفي ضوء أزمة اللاجئين وتزايد الإرهاب، لا يسعنا إلا أن نشعر بطغيان إحساس بالحيرة أو الارتباك. فبؤر التوتر لا تظهر أي بوادر بأنها تتلاشى. وحالة التقاعس السياسي

تؤدي إلى حروب مطولة بدون حل. وعدم قدرة المنظومة على التصدي للتراعات تزيد من تفاقم دورات الدمار. واوجه الضعف الاجتماعي التي يعانيها الكثيرون في العديد من البلدان تستغلها خطابات الخوف والتخندُق.

وهناك عودة إلى كراهية الأجانب، والأشكال المتطرفة من النزعة القومية تتزايد انتشارا. وتتسبب المظاهر المختلفة للديماغوجية في مخاطر جسيمة في جميع القارات. والواقع أنه حتى في المجال الاقتصادي، فإن عالم اليوم يفتقر إلى المعايير التي يمكن أن تحد من تفاوتات العولمة بخلاف ذلك. وقد استسلم الكثيرون للجواب السهل المتمثل في الحمائية. ولا يمكن أن نتهرب من هذا العالم. بل على العكس من ذلك، يجب أن نتضافر ونتحد لتحويله من خلال الدبلوماسية – دبلوماسية متوازنة لكنها حازمة، معتدلة لكنها تتسم بالتصميم. وينبغي أن تكون هذه الدبلوماسية راسخة ومؤيدة للتغيير. وهكذا أدارت البرازيل الدبلوماسية سواء داخل منطقتنا وخارجها كبلد يسعى إلى تحقيق مصالحه بدون التخلي أبدا عن مبادئه.

ما نتمناه للعالم هو ما نتمناه للبرازيل – السلام والتنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان. تلك هي قيم وتطلعات مجتمعنا. وتلك هي القيم والتطلعات التي نسترشد بها على الساحة الدولية. ونود أن نعيش في عالم يسود فيه القانون على القوة. ونود أن تكون لدينا قواعد تجسد الطبيعة التعددية لمجتمع الأمم. ونود أن تكون لدينا أمم متحدة موجهة نحو تحقيق النتائج، وقادرة على مواجهة التحديات الرئيسية في عصرنا. ومناقشاتنا ومفاوضاتنا لا يمكن أن تنحصر داخل قاعات المنظمة وردهاتها. بل ينبغي أن يتردد صداها عبر أسواق كابول وشوارع باريس وأنقاض حلب.

ولا يمكن اختزال الأمم المتحدة في مجرد مركز للمراقبة يدين آفات العالم. وبدلا من ذلك، ينبغي للمنظمة أن تفرض ذاتها بوصفها مصدرا للحلول الفعالة. فالذين زرعوا بذور التراع جددوا أساليبهم، ولكن المؤسسات المتعددة الأطراف لم تتجدد. ولذلك السبب تحذر البرازيل بأنه من الضروري زيادة تمثيلية هياكل الحوكمة العالمية، التي أصبح الكثير منها قديما الآن ومنفصلا عن الواقع. ويجب إصلاح مجلس الأمن. ونحن على استعداد للتغلب على المأزق الحالي فيما يتعلق بتلك المسألة.

والعديد من التحديات تتجاوز الحدود الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والأسلحة، وتؤثر على مدننا وأسرنا ومدارسنا. ومكافحة الجريمة المنظمة تتطلب أن نعمل يدا بيد. وتتوقف سلامة مواطنينا في نهاية المطاف على نوعية عملنا الجماعي. ومن الأمثلة على ذلك الحرب في سورية، التي ما زالت تسبب معاناة لا يمكن قبولها، يشكل النساء والأطفال الضحايا الرئيسيين لها. ولم يعد من الممكن تأجيل الحل السياسي. وندعو الأطراف المشاركة في التراع إلى احترام الاتفاقات التي أقرها مجلس الأمن، وإلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين.

ويساورنا القلق أيضا إزاء انعدام آفاق تحقيق السلام بين إسرائيل وفلسطين. وما زالت البرازيل تؤيد الحل القائم على وجود دولتين تتعايشان في سلام ضمن حدود متفق عليها بين الطرفين ومعترف بها دولياً. ونحن نتحمل مسؤولية مشتركة عن إعطاء زخم جديد لعملية التفاوض.

وثمة سبب آخر يدعو إلى القلق، إذا جاز لي القول، يتمثل في عدم إحراز تقدم بشأن جدول أعمال نزع السلاح النووي. وهناك الآلاف من الأسلحة النووية في العالم اليوم. وهذا يعادل الآلاف من الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. وتمثل أحدث تجربة نووية في شبه الجزيرة الكورية تذكيرا بالخطر الذي يشكله الانتشار النووي. وبوسع البرازيل التحدث بثقة بلد يشكل استخدام الطاقة النووية فيه للأغراض

السلمية حصرا التزاما منصوصا عليه في دستور الجمهورية الاتحادية البرازيلية.

ولكن الأخبار ليست كلها سيئة. فهناك أمثلة شهيرة لما يمكن إنجازه عن طريق الحوار، وقد سبق ذكرها في جلسة اليوم. ونحن نحتفل لأن الدبلوماسية قد انتصرت فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني، ونشجع على التفهم والامتثال الكاملين للاتفاقات التي تم التوصل إليها. ويتيح لنا اتفاق السلام بين الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية أن نأمل في انتهاء أخر صراع مسلح في قارتنا. وأهنئ الرئيس خوان مانويل سانتوس وجميع الكولومبيين على هذا الإنجاز. والبرازيل تقف على أهبة الاستعداد للمساهمة في تحقيق السلام في كولومبيا. وتظهر إعادة العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية أنه لا توجد عداوات أبدية أو أزمات غير قابلة للتغلب عليها. ونأمل أن يجلب توثيق الروابط التقدم للمنطقة ككل، وأن يشمل المجالين الاقتصادي والتجاري. ونأمل أن يتبع إعادة العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا إنهاء الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا.

وتحتفل البرازيل والأرجنتين في هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء الوكالة البرازيلية – الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها. والوكالة هي المنظمة الوحيدة ثنائية القومية في العالم، المسؤولة عن تطبيق الضمانات النووية. وكما قال الأمين العام بان كي – مون، فإن الوكالة مصدر إلهام للجهود الإقليمية والعالمية الرامية إلى القضاء على الأسلحة النووية. إن بناء الثقة بين البرازيليين والأرجنتينيين في المجال النووي، مثلما ذكرت للتو، جزء من بدء تجربة التكامل بيننا وتأسيس مشاريع من قبيل السوق الجنوبية المشتركة. وبالنسبة للبرازيل، فإن التكامل في أمريكا اللاتينية ليس مجرد سياسة حكومة، بل هو إعراب عن مبدأ دستوري وأولوية دائمة من أولويات السياسة الخارجية.

وكما ندرك جميعا، فإن ثمة حكوماتٍ ذات اتجاهات سياسية مختلفة تتعايش في منطقتنا. وذلك أمر طبيعي وسليم. والأمر الأساسي هو أن يكون هناك احترام متبادل، وأن نتفق على الأهداف المشتركة الأساسية، مثل النمو الاقتصادي وحقوق الإنسان والتقدم الاجتماعي والأمن والحرية لجميع المواطنين. وتلك هي الأهداف التي يسترشد ويستنير بها وجود الأمم المتحدة في هايتي. ومنذ عام ٢٠٠٤، تقود البرازيل العنصر العسكري في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وقد أرسلت أكثر من ٠٠٠ ٣٣ وحدة إلى هذا البلد الكاريبي. ونحن على ثقة بأن وجود الأمم المتحدة على أرض الواقع في هايتي سيركز أكثر على تطوير المؤسسات وبناء القدرات.

كما يشمل جيران البرازيل إخواننا وأخواتنا من أفريقيا، الذين يربطنا بهم المحيط الأطلسي وتاريخ طويل. وفي هذا العام، سنستضيف مؤتمر قمة جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية. ومن بين أعضاء الجماعة التسعة، هناك ست دول أفريقية. ولذلك، تنظر البرازيل إلى أفريقيا من منظور الصداقة والاحترام، مع العزم على الاضطلاع بمشاريع توحدنا أكثر.

والتنمية هي أكثر من مجرد هدف، إنها أمر حتمي. فالمجتمع المتقدم النمو هو مجتمعٌ يحق للجميع فيه الحصول على خدمات عامة ذات جودة عالية مثل التعليم والرعاية الصحية والنقل والأمن؛ وهو مجتمع يكفل تكافؤ الفرص، ولا يكون الحصول على فرص العمل اللائق فيه امتيازا للقلة. وباختصار، فإن التنمية تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للكرامة، واحترام الكرامة البشرية هو أحد مبادئ الدولة البرازيلية، على النحو المنصوص عليه في المادة ١ من دستور الجمهورية الاتحادية البرازيلية.

إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هي أعظم مساعي الأمم المتحدة من أجل التنمية. وتحويلها إلى واقع سيتطلب

أكثر من مجرد إجمالي الجهود الوطنية. وسيكون تقديم الدعم للبلدان النامية دور حاسم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي ألا يكون تحقيق الرخاء والرفاه اليوم على حساب مستقبل البشرية. إذ ينبغي أن يكون النمو الاقتصادي متوازنا اجتماعيا وغير ضار بالبيئة. ففي نهاية المطاف، نحن نعيش على نفس الكوكب. وليس هناك خطة بديلة، ولذلك، يجب علينا اتخاذ تدابير طموحة وفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. وسأقوم غدا بإيداع صك تصديق البرازيل رسميا على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. والبرازيل، بوصفها البلد الذي يتسم بأكبر تنوع بيولوجي في العالم والذي يملك واحدا من أنظف مصادر الطاقة المتنوعة في العالم، فإنها تمثل قوة بيئية لديها التزام مطلق تجاه البيئة.

كما أن التنمية تعتمد على التجارة. وفي فترات الأزمة الاقتصادية، غالبا ما تتزايد النزعة الحمائية. ولا بد من العمل على كبح جماحها. فالنزعة الحمائية تشكل عقبة ضارة أمام التنمية. وهي تخفض عدد الوظائف والفرص، وتجبر الرجال والنساء والأسر في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في البرازيل، على الوقوع ضحية للبطالة واليأس. إن النظام التجاري المتعدد الأطراف جزء من الكفاح ضد ذلك الشر. وإنهاء الحمائية في الزراعة يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للتنمية. ولا يمكننا الاستمرار في التراجع عن تنفيذ التزامات منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة لفترة أطول. ومن الأمور الملحة، الحيلولة دون أن تكون التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية في خدمة أغراض الحمائية. وثمة حاجة ملحة إلى ضبط الإعانات وغيرها من سياسات الدعم المحلية الضارة في القطاع الزراعي. وبوصف البرازيل موطنا للزراعة الحديثة والتنافسية والمتنوعة، فإنها تسهم في تحقيق الأمن الغذائي. ونحن ننتج لأنفسنا ونساعد في إطعام العالم.

وللأسف، فإن التمتع الكامل بحقوق الإنسان لا يزال طموحا غير منجز في عالم اليوم. ولكل إنسان الحق في العيش بحرية، وفقا لمعتقداته وقناعاته. بيد أن هذه الحرية الأساسية تُنتَهك كل يوم. ولا يزال الاضطهاد والاعتقالات السياسية وغيرها من الأعمال التعسفية أمرا متكررا في العديد من مناطق العالم.

وينبغي أن تتجه أنظارنا أيضا إلى الأقليات وغيرها من الفئات الضعيفة في مجتمعنا. وذلك ما فعلناه في البرازيل عبر مبادرات تحويل الدخل وبرامج السكن والتعليم، بما في ذلك تقديم المعونة المالية للطلاب من ذوي الخلفيات والأسر الفقيرة. وعملنا على تعزيز المساواة بين الجنسين على النحو المنصوص عليه صراحة في دستور بلدنا. وإن من واجبنا صون حقوق الجميع.

وكثيرا ما يكون اللاجئون والمهاجرون ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والفقر والحروب والقمع السياسي. ويلقي الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد بالأمس الضوء على بعض هذه المسائل الموضوعية. والبرازيل بلد قوامه المهاجرون من الرجال والنساء من جميع القارات. ونعرب عن رفضنا لجميع أشكال العنصرية وكره الأجانب وغير ذلك من أشكال التعصب. ونوفر المأوى للاجئين والمهاجرين، على النحو الذي أكّدته في جلسة الأمس (انظر A/71/PV.4B).

وفي عالم ما زال يعاني من الكراهية والطائفية، برهنت ألعاب ريو دي جانيرو الأوليمبية والألعاب الأوليمبية أن من الممكن للأمم أن تلتقي معا في جو من السلام والوئام. بل إنها المرة الأولى التي تمكّن فيها وفد من اللاجئين من التنافس في الألعاب. وبالتالي يمكننا أن ننجح من خلال الرياضة في تعزيز السلام ومكافحة الاستبعاد والتصدي للتحيز.

وأود أخيرا أن أنقل إلى الأمم المتحدة رسالة مفادها تأكيد التزامنا الثابت بالديمقراطية. وقد مرت البرازيل للتو بعملية طويلة ومعقدة، بقيادة المؤتمر الوطني والمحكمة العليا، أسفرت عن محاكمة في نهاية المطاف. ولا بد لي من أن أشدد

على سير كل الأمور في امتثال تام للنظام الدستوري. ونقدّم ذلك المثال بوصفه مؤشرا واضحا على أنه لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية بدون سيادة القانون على أساس من المعايير التي تنطبق بالتساوي على الجميع، بمن في ذلك أقوى الشخصيات. وذلك هو ما تقدمه البرازيل للعالم بواسطة تطهير نظامها السياسي.

ولدينا نظام قضائي مستقل، ومكتب مدع عام فعال وهيئتان تنفيذية وتشريعية تضطلع بواجباتها. ولا تسود في بلدنا الأهواء الفردية بل إرادة المؤسسات تحت الرقابة الصارمة من قبل مجتمع تعددي وصحافة حرة حقا. وتتمثل مهمتنا الآن في استئناف عملية النمو الاقتصادي وضمان تمكين العمال البرازيليين من استعادة الملايين من الوظائف المفقودة. ولدينا فهم واضح للمسار الذي ينبغي أن نسير عليه، وهو طريق المسؤولية المالية والاجتماعية. وقد استعيدت الثقة بالفعل، وأصبح أمامنا أفق أكثر رخاء في المستقبل القريب. وتقوم عمليتنا الإنمائية بشكل رئيسي على الشراكات في مجالات الاستثمار والتجارة والعلوم والتكنولوجيا. وفي ذلك الصدد، تكتسي علاقاتنا مع البلدان من جميع القارات أهمية حاسمة.

ولن أختتم ملاحظاتي دون مخاطبة الأمين العام الذي سيترك منصبه قريبا. لقد كرّس السيد بان كي – مون، كما نعلم جميعا، السنوات العشر الأخيرة من حياته للسعي الدؤوب لتحقيق السلام والتنمية وصون حقوق الإنسان. ونؤكد له عميق تقديرنا وامتناننا لجهوده.

وفي العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، لم يعد بوسعنا الشك في أن مشاكلنا قد أصبحت ذات طابع عالمي، فلم يعد ثمة مجال للانعزالية، ولا ريب أن مصيرنا مشترك. ويمكننا الاقتراب هنا في الأمم المتحدة أكثر من أي مكان آخر من تلك المُثل العالمية التي تدفعنا جميعا. فقبل ستين عاما، قال ابن بلدي، السيد أوزفالدو أرانها من على هذا المنبر أنه لا أحد يود إغلاق أبواب الأمم المتحدة حتى في عالم مضطرب كما كان آنذاك. وحذّرنا جميعا من أنه وبدون الأمم المتحدة، سوف تخيم ظلال الحرب على البشرية بلا هوادة، وأنها ستضيع أمل الكثير من الرجال والنساء إلى أجل غير مسمى. وإننا لنعزز أملنا في جمعية الأمم هذه، وهو أمل تحقق من خلال الحوار والتفاهم المتبادل واحترام الآخرين، لأنفسنا وأحفادنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ميشيل تيمر، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إدريس ديبي إيتنو، رئيس جمهورية تشاد

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يدلي به رئيس جمهورية تشاد.

اصطحب السيد إدريس ديبي إتنو، رئيس جمهورية تشاد، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إدريس ديبي إيتنو، رئيس جمهورية تشاد، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ديبي إتنو (تكلم بالفرنسية): أود بداية أن أهنئ سعادة السيد بيتر طومسون، الممثل الدائم لفيجي، الذي انتخب رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين. ونتمنى له كل النجاح في الاضطلاع بولايته. وتتعهد تشاد بتقديم الدعم الكامل له.

وأود أيضا أن أهنئ وأشكر معالي السيد موغنس ليكيتوفت، الرئيس السابق للجمعية العامة، على تفانيه ومبادراته العديدة الرامية إلى تعزيز دور الجمعية العامة، بوصفها الكيان الأكثر ديمقراطية وتمثيلا في الأمم المتحدة.

وفي الوقت نفسه، أود باسم تشاد والاتحاد الأفريقي أن أهنئ وأعرب عن أحر التحايا إلى معالي الأمين العام بان كي – مون الذي ستنتهي ولايته قريبا. فقد أسهمت قيادته والتزامه وتفانيه المستمر خلال السنوات العشر الماضية في تعزيز دور الأمم المتحدة وتوطيد مُثلها العليا.

وتتألف الأمم المتحدة التي أنشئت منذ ما يربو على ٧٠ عاما مضت من ٥١ من الدول الأعضاء، من ١٩٣ من الدول الأعضاء الآن. وقد جعل التقدم الذي حققته البشرية دولنا أكثر ترابطا واعتمادا مثلما أصبحت التحديات ذات طابع عالمي وجماعي. ويواجه العالم الذي نعيش فيه تهديدات متعددة الأبعاد وتسبب القلق الشديد.

فقد بلغت النزاعات المسلحة والإرهاب وتغير المناخ والهجرة الجماعية والتخلف والفقر والأزمات السياسية والاقتصادية والمالية أبعادا غير مسبوقة.

ولم تسلم أية قارة أو منطقة من العالم من واحدة على الأقل من هذه الآفات. وهناك تزايد في عدد مواطني العالم، على اختلاف مشاربهم، الذين يعيشون في بعض الحالات في حالة من الخوف الدائم وفي حالات أخرى في حالة من اليأس بسبب الحروب والعنف العشوائي والفقر والآثار الضارة لتغير المناخ، وثمة أمل ضئيل في حل تلك المشاكل.

والعدد المتزايد من اللاجئين والمشردين في جميع أنحاء العالم؛ واستمرار غرق القوارب البدائية الصنع في البحر الأبيض المتوسط، مما يؤدي إلى فقدان الآلاف من الأرواح؛ والمأساة السورية التي تتابع فصولها أمام أعيننا منذ أكثر من خمس سنوات، فضلا عن تحديات أخرى، هي أحداث ملموسة تعبر ببلاغة عن عجزنا الجماعي.

وفي هذا العالم الذي يخيم عليه عدم اليقين، فإن أفريقيا هي القارة الأشد ضعفا والأكثر تعرضا للمخاطر. فأفريقيا، وهي ضحية للنهب الاستعماري وتعاني العديد من المشاكل الناجمة عن التخلف، تئن اليوم تحت وطأة الهجوم الكامل للإرهاب – أكبر مخاطر القرن. ويعاني الصومال وليبيا ومالي وحوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل بوجه عام من عدم الاستقرار على نحو خطير، وهو خطر يهدد بالانتشار في جميع أنحاء القارة. وعلى الرغم من تواضع الإمكانات، فإن الاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء على أهبة الاستعداد وفي غاية الالتزام بمكافحة هذا الشر المطلق.

ومما يدل عل ذلك التضحيات الكبيرة التي قدمتها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال منذ عام ٢٠٠٤ وتنفيذ القوة المشتركة المتعددة الجنسيات لدول حوض بحيرة تشاد وبنن لمكافحة جماعة بوكو حرام الإرهابية وإنشاء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وهي إطار للتعاون الأمني والتصدي لجميع التهديدات العابرة للحدود في بلدان الساحل. وينبغي للمجتمع الدولي بأسره تعزيز هذا الزخم من أجل التعبئة ودعمه بكل الوسائل المتاحة، بما فيها الوسائل المادية والمالية والعسكرية، وكذلك من خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية. وفي هذا الصدد، ومن على هذا المنبر، أناشد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما شركاء أفريقيا، المساهمة في الصندوق الأفريقي لمكافحة الإرهاب الذي أنشأه الاتحاد الأفريقي خلال مؤتمر القمة الذي عقده في كيغالي في تموز/يوليه.

وتعمل أفريقيا أيضا بقدر كبير من المثابرة لإدارة الأزمات والنزاعات التي تحدق بها من خلال تشجيع اتباع نهج إقليمي لحل الأزمات يدعمه هيكل للسلام والأمن. وهذا النهج، الذي يستحق الدعم القوي من المجتمع الدولي، يسعى إلى تعزيز القدرة على الاستجابة لدى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في ضوء قربها الجغرافي ومعرفتها بالتضاريس وقدراتها السريعة والمرنة على الانتشار. وتقدم بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الدعم الدولية بقيادة

أفريقية في مالي وبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى أمثلة ملموسة على جهود الاتحاد الأفريقي.

إن الصراعات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك أفريقيا، معقدة بدرجة لا يمكن لمنظمة واحدة أن تحلها بمفردها. وهذا هو السبب في أن الاتحاد الأفريقي ما برح يدعو إلى بناء شراكة استراتيجية مع الأمم المتحدة لمواجهة التحديات الأمنية في القارة. وقد نشر الاتحاد الأفريقي جميع العمليات الآنفة الذكر بالنيابة عن المجتمع الدولي ومع مراعاة اختصاص مجلس الأمن. ونتيجة لذلك، يمكن للاتحاد الأفريقي أن يعول بصورة مشروعة على الدعم المالي والمتعدد الجوانب للأمم المتحدة.

ونرحب بأن هذا الموقف الثابت للاتحاد الأفريقي قد حظي بتأييد الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام التابعة للأمم المتحدة في تقريره لعام ٢٠١٥ (انظر A/70/95)، وهو الموقف الذي حظي بإشادة جماعية. وبناء على ذلك، وبروح من المسؤولية المشتركة، اعتمد الاتحاد الأفريقي في آخر مؤتمر قمة له تدبيرا يقضي بتحمل ٢٥ في المائة من تكاليف عمليات حفظ السلام التي يأذن بها مجلس الأمن في القارة. ويأمل الاتحاد الأفريقي أن يتلقى نسبة الـ ٧٥ في المائة المتبقية من ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام، تمشيا مع روح تقسيم العمل وتقاسم التكاليف. والاتحاد الأفريقي ينتظر بفارغ الصبر بدء مناقشات بناءة مع الأمم المتحدة بشأن هذا الاقتراح بغية التوصل إلى اتفاق يمكن أن يزيد من تعزيز الشراكة النموذجية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لصالح السلام وحماية المدنيين في أوقات الأزمات.

تثير الحالة السياسية والأمنية في العديد من البلدان الأفريقية قلقنا العميق. فلا تزال مالي هدفا لهجمات الجماعات الإرهابية على الرغم من وجود قوات الأمم المتحدة على أرض الواقع واتفاقات السلام التي تم التوصل إليها بعد مفاوضات شاقة في الجزائر العاصمة. ويجب على المجتمع الدولي إجراء تحليل متعمق للحالة بغية إنهاء النزاع عن طريق الحوار من دون إغفال إعداد استجابات مناسبة ومصممة خصيصا للتهديد الإرهابي.

ولا تزال الأوضاع في ليبيا وجنوب السودان مقلقة للغاية وتتطلب تعبئة أكبر من جانب المجتمع الدولي، وذلك بمشاركة قوية للمنظمات الإقليمية المنخرطة في تسوية الأزمات وبالتنسيق معها. وفي هذا الصدد، تجدر الإشادة بالجهد المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لنشر قوة لحماية المدنيين قوامها ٠٠٠ ٤ رجل، بالإضافة إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. كما ندعو إلى بذل مزيد من الجهود المتضافرة بين فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في السودان وجنوب السودان والأمم المتحدة من أجل إقناع الأطراف غير الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور بالالتزام بها.

على الرغم من النجاح في إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، لا تزال الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى هشة، كما يتضح من الاشتباكات التي وقعت مؤخرا بين الجماعات المسلحة داخل البلد. وهذه الحالة تتطلب متابعة طويلة الأجل، ويجب مواصلة دعم سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى المنتخبة حديثا في جهودها الرامية إلى تطبيع الحالة في البلد. وأدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة وتعزيز دعمه لبناء السلام والمصالحة الوطنية هناك. كما نحث الجهات السياسية الفاعلة في البلدان الشقيقة، بما فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وغابون، على إعطاء الأولوية للحوار والتعاون في ما يتعلق بأزمات مرحلة ما قبل الانتخابات وما بعدها. والاتحاد الأفريقي على استعداد لمساعدة هذه الدول في تسوية منازعاتها بالوسائل السلمية.

إن الأزمات الخطيرة التي يشهدها العراق وسورية واليمن توقظ ضميرنا الجماعي بشأن العدد الكبير من الأشخاص الذين قتلوا أو جرحى أو شردوا أو أصبحوا لاجئين، فضلا عن تدمير الهياكل الأساسية الحيوية لهذه البلدان. ويجب على المجتمع

الدولي أن يجد على وجه الاستعجال حلا سياسيا لجميع هذه الأزمات من خلال المفاوضات المباشرة بين أطراف النزاعات.

وفيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، فإننا ندعو إلى حل نهائي وعادل ومنصف يكفل الأمن للإسرائيليين وإقامة دولة مستقلة وقابلة للبقاء للفلسطينيين، ونحث الطرفين على استئناف الحوار واستئناف عملية السلام، ووضع إطار واضح لإجراء المفاوضات المقبلة، إلى جانب تحديد موعد نهائي، من شأنه أن يجعل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية ممكنا.

إن أفريقيا ليست مجرد مستودع ضخم للمواد الخام؛ إنها تضم أيضا أكثر من بليون من الرجال والنساء الذين يتوقون إلى تنمية متناسقة تقترن بالرفاه الاجتماعي والازدهار. ولن يتمكن المجتمع الدولي من القضاء على الفقر في العالم إلا إذا تمسك بالالتزامات المتعهد بها في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، التي تضع الناس في صميم جميع الاهتمامات. ويجب أن يكون تنفيذ الخطة أولوية مطلقة بغية القضاء على الفقر المدقع، ومكافحة تغير المناخ، وتعزيز القدرة على التكيف، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام الذي سيعود بالنفع على الجميع.

وفي هذا الصدد، نشدد على الحاجة الملحة إلى التعبئة الفعالة للموارد اللازمة لتمويل التنمية وفقا لخطة عمل أديس أبابا. إن أفريقيا ملتزمة بالقيام بدورها من خلال كفالة تنسيق فعال للجهود، فضلا عن الاتساق بين أهداف كل من خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠. وليس بوسع أي دولة ولا منطقة في العالم، أن تزدهر بمفردها أو أن يحيط بها بحر من العوز والفقر دون أن تواجه العواقب.

والموجات المتتالية من المهاجرين الأفارقة الشباب المتجهين صوب أوروبا التي نشاهدها يوميا، حيث مات الآلاف منهم غرقًا، تشكل تحديا لضمير المجتمع الدولي. وعلى الرغم من أننا قد نقيم الحواجز ونبني أحياء الأقليات ونحشد القوات البحرية لاحتواء المهاجرين، فإن هذه الظاهرة لن تتوقف حتى تشارك المناطق المعنية عن كثب في استجابة جماعية ملائمة. وللأسف، يبدو أن الحلول التي وضعت في مؤتمر قمة فاليتا الذي عقد في عام ٢٠١٥ لم ترق إلى مستوى التحديات ولا إلى مستوى توقعاتنا. وهي ليست مسألة تقديم عمل خيري إلى أفريقيا، إنما هي مسألة إنشاء شراكة استراتيجية حقيقية ترمي إلى معالجة التحديات العالمية المشتركة. ولم يفت الأوان للبدء في عمل جماعي ومتضافر يراعي الشواغل المشروعة لجميع الأطراف المعنية.

وأحد التحديات الرئيسية التي تواجه أفريقيا هو تغير المناخ والقضايا البيئية. فزحف الصحراء، وتراكم الطمي في نهر النيجر، وظاهرة النينيو في الجنوب الأفريقي، وإزالة الغابات، كلها تمثل أبرز الدلائل على تغير المناخ في أفريقيا. وقد تقلصت بحيرة تشاد من ٢٥ ٠٠٠ كيلومتر مربع في عام ١٩٦٠ إلى أقل من ٢ ٠٠٠ كيلومتر مربع حاليا؛ وهذا دليل إضافي على تدهور مناخ كوكبنا. وهذه الكارثة الإيكولوجية، التي تعرض التعايش بين المجتمعات المحلية للخطر وتشكل تهديدا خطيرا للأمن الغذائي في منطقة الساحل، سيكون لها بالتأكيد تداعيات على أمن المنطقة واستقرارها، كما نستخلص من الحضور القوي للتهديد الإرهابي وتسارع وتيرة تطوره.

كما يجب أن تتجلى الشراكة مع أفريقيا في الكفاح من أجل الحفاظ على البيئة، التي يتهددها خطر بالغ. وفي هذا الصدد، فإن اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، الذي وقعت عليه جميع الدول في ٢٢ نيسان/أبريل، ينشئ التزامات جديدة ويوجد إطار هيكلي لمكافحة تغير المناخ الطويلة الأجل. وبقي هناك الكثير الذي يتعين القيام به من أجل تحقيق إنجازات ملموسة في تنفيذ الالتزامات التي قطعتها جميع الأطراف وفقا لمبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة.

ولن تكون لهذا الاتفاق مصداقية إلا إذا كان مقترنا بإجراءات محددة تهدف إلى سد الفجوة الهائلة بين الجهود التي تم التعهد بها والأهداف النبيلة التي يجري السعي إلى تحقيقها، بما في ذلك تلك التي وضعت في كوبنهاغن، وهي حشد مبلغ ١٠٠ بليون دولار لصالح أشد البلدان فقرا بحلول عام ٢٠٢٤.

و لا تزال مسألة إصلاح الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، تمثل مصدر قلق كبير بالنسبة لأفريقيا، التي لا زالت مهمشة في هذا الجهاز بسبب ظلم تاريخي. وللأسف، يبدو أن هذا الإصلاح الذي دعا إليه الاتحاد الأفريقي في كل مؤتمر من مؤتمرات قمة الاتحاد وعلى مدى سنوات، لا يثير أي اهتمام. ومع ذلك، ستواصل أفريقيا الدعوة إلى إنشاء منظمة عالمية أكثر عدلا وإنصافا، بينما تؤكد من جديد موقفها بشأن هذه المسألة على النحو المعرب عنه في توافق آراء إزولويني.

إن الثقة والأمل في الحلول العالمية التي تلهم الأمم المتحدة، لن تكون مبنية على أسس سليمة إلا إذا شاركت جميع الدول، بتنوعها، في التصميم والتنفيذ. وعلينا جميعا أن نكون مخلصين للبشرية، كما هو الحال في الزواج، في السراء وفي الضراء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أودّ أن أشكر رئيس جمهورية تشاد على البيان الذي أدلى به للتوّ.

اصطُحِب السيد إدريس ديبي إتنو، رئيس جمهورية تشاد، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

اصطحب السيد باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أوباما (تكلم بالإنكليزية): بما أنني أخاطب الجمعية العامة في هذه القاعة رئيسا للمرة الأخيرة، اسمحوا لي أن أسرد نواحي التقدم الذي أحرزناه في هذه السنوات الثماني الأخيرة. لقد نهضنا من أعماق أكبر أزمة مالية في عصرنا، وقمنا بتنسيق استجابتنا لتجنب حدوث كارثة إضافية وإعادة نمو الاقتصاد العالمي. وأزلنا ملاذات آمنة للإرهابيين، وعززنا نظام عدم الانتشار وحسمنا المسألة النووية الإيرانية من خلال الدبلوماسية.

وأقمنا علاقات مع كوبا، وساعدنا كولومبيا على إنهاء أطول حرب في أمريكا اللاتينية ونرحب برئيس ميانمار المنتخب ديمقراطيا في هذه الجمعية. وتعين مساعداتنا الناس على إطعام أنفسهم، ورعاية المرضى وتوفير الطاقة للمجتمعات المحلية في جميع أنحاء أفريقيا وتعزيز نماذج للتنمية بدلا من التبعية. وقد جعلنا المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أكثر تمثيلا، مع إنشاء إطار لحماية كوكبنا من ويلات تغير المناخ.

هذا عمل هام. لقد أحدث تغييرا حقيقيا في حياة شعوبنا، وما كان يمكن أن يحدث لو لم نعمل معا. لكننا نرى في جميع أنحاء العالم نفس قوى التكامل العالمي التي جعلتنا مترابطين تكشف عن تصدعات عميقة في النظام الدولي القائم. نرى ذلك في العناوين الرئيسية كل يوم. في جميع أنحاء العالم، يتدفق اللاجئون عبر الحدود فرارا من صراعات وحشية. ولا تزال الاختلالات المالية تلقي بثقلها على عمالنا ومجتمعاتنا المحلية بأكملها. وعبر مساحات شاسعة من الشرق الأوسط، انهار الأمن الأساسي والنظام الأساسي. ونرى الكثير من الحكومات تكمم الصحفيين وتقمع المعارضة وتراقب تدفق المعلومات.

والشبكات الإرهابية تستخدم وسائط التواصل الاجتماعي لافتراس عقول شبابنا، مما يعرض للخطر المجتمعات المفتوحة ويثير الغضب ضد المهاجرين والمسلمين الأبرياء. وتطعن الدول القوية في القيود المفروضة عليها بموجب القانون الدولي.

هذا هو التناقض الذي يتسم به عالمنا اليوم. بعد ربع قرن من نهاية الحرب الباردة، فإن العالم بكل المقاييس أقل عنفا وأكثر ازدهارا من أي وقت مضى، لكن مجتمعاتنا مليئة بعدم اليقين والقلق والصراع. وعلى الرغم من التقدم الهائل، فإن الحكم يصبح أكثر صعوبة وإدارة التوترات بين الدول تطفو بصورة أسرع إلى السطح، مع فقد الناس للثقة في المؤسسات.

ولذلك فإنني أعتقد أننا جميعا لدينا في هذه اللحظة خيار. بوسعنا أن نختار المضي قدما وفق نموذج أفضل من التعاون والتكامل، أو يمكننا التراجع إلى عالم منقسم انقساما شديدا، وفي نهاية المطاف إلى التراع، على الأسس القديمة للأمة أو القبيلة أو العرق أو الدين. وأود أن أقول اليوم إننا يجب أن نمضي إلى الأمام وليس إلى الوراء. وأعتقد أن مبادئ السوق المفتوحة والحوكمة الخاضعة للمساءلة والديمقراطية وحقوق الإنسان والقانون الدولي الذي وضعناه، رغم افتقارها إلى الكمال، تظل أرسخ أساس للتقدم البشري في هذا القرن. لا أقول هذا استنادا إلى نظرية أو أيديولوجية، إنما إلى الحقائق – الحقائق التي كثيرا ما ننساها في خضم سرعة الأحداث الجارية.

هذه هي أهم حقيقة: تكامل اقتصادنا العالمي قد جعل الحياة أفضل لبلايين الرجال والنساء والأطفال. وعلى مدى السنوات الـ ٢٥ الماضية، انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع من نحو ٤٠ في المائة من البشرية إلى أقل من ١٠ في المائة. هذا أمر غير مسبوق، كما أنه ليس فكرة مجردة. فهو يعني أن الأطفال لديهم ما يكفي من الطعام؛ وأن الأمهات لا يمتن أثناء الولادة.

وفي الوقت نفسه، يعد حل الشفرة الجينية بعلاج الأمراض التي ابتلينا بها منذ قرون. يمكن للإنترنت إيصال كامل المعارف البشرية لفتاة صغيرة في قرية نائية عبر جهاز واحد محمول في اليد. في الطب والصناعات التحويلية، في التعليم والاتصالات، نشهد تحولا في الكيفية التي يعيش بها البشر على نطاق يذكر بالثورات في مجالي الزراعة والصناعة. ونتيجة لذلك، يزيد احتمال أن يتمتع شخص يولد اليوم بالصحة ويعيش حياة أطول ويحصل على الفرص أكثر من أي وقت مضى في تاريخ البشرية. وعلاوة على ذلك، أدى انهيار الاستعمار والشيوعية إلى أن المزيد من الناس أكثر من أي وقت مضى يعيشون مع حرية اختيار قادتهم. وعلى الرغم من المجالات الحقيقية والمثيرة للقلق التي يبدو أن الحرية تتراجع فيها، تظل الحقيقة هي أن عدد الديمقراطيات حول العالم قد تضاعف تقريبا خلال السنوات الـ ٢٥ الماضية.

في بقاع العالم النائية، يطالب المواطنون باحترام كرامة جميع الأشخاص بغض النظر عن نوع الجنس أو العرق أو الدين أو الإعاقة أو الميل الجنسي، ويخضع من يحرم الآخرين من كرامتهم إلى المؤاخذة العلنية. لقد منحت الثورة في وسائط التواصل الاجتماعي الناس العاديين المزيد من السبل للتعبير عن أنفسهم وزادت توقعات الناس من الذين يمسكون بزمام السلطة منا. وفي الواقع، فإن نظامنا الدولي كان ناجحا لدرجة أننا نعتبر أنه من المسلم به أن الدول العظمى لم تعد تخوض حروبا عالمية، أن نهاية الحرب الباردة أزالت شبح اندلاع حرب نووية، وأن ساحات المعارك في أوروبا حل محلها اتحاد سلمي، وأن الصين والهند لم تبرحا على طريق نمو ملحوظ.

لا أقول كل هذا للتهوين من التحديات التي نواجهها أو الإيحاء بالرضا عن النفس. بل إنني أعتقد أننا بحاجة إلى الاعتراف بهذه الإنجازات بغية استجماع الثقة للمضي قدما بهذا التقدم والتأكد من أننا لا نتخلى عن ذات الأشياء التي

حققت هذا التقدم. لكن علينا، من أجل المضي قدما، أن نقر بأن الطريق القائمة صوب التكامل العالمي تتطلب تصحيح المسار. في كثير من الأحيان، تجاهل أولئك الذين يهللون لفوائد العولمة انعدام المساواة داخل الدول وفيما بينها، وتجاهلوا الميل المستمر للهويات العرقية والطائفية، وتركوا المؤسسات الدولية غير مجهزة تجهيزا كافيا، تعاني من نقص التمويل ونقص الموارد للتعامل مع التحديات العابرة للحدود الوطنية.

ومع تجاهل هذه المشاكل الحقيقية، مضت قدما رؤى بديلة للعالم في البلدان الأكثر ثراء والأكثر فقرا: الأصولية الدينية، سياسات الأصول العرقية أو القبلية أو الطائفية، النزعة القومية العدوانية، النزعة الشعبوية القاسية – أحيانا من اليسار المتطرف، لكن غالبا من اليمين المتطرف – والتي تسعى إلى استعادة ما يعتقدون أنه عصر أفضل وأبسط خال من التلوث الخارجي.

لا يمكننا أن نرفض هذه الرؤى. فهي قوية. وهي تعكس الاستياء فيما بين الكثير من مواطنينا. لا أعتقد أن تلك الرؤى يمكن أن تحقق الأمن أو الازدهار على المدى الطويل، لكنني أعتقد أن هذه الرؤى لا تعترف، على أبسط تقدير، بإنسانيتنا المشتركة. وعلاوة على ذلك، أعتقد أن تسارع الارتحال والتكنولوجيا والاتصالات السلكية واللاسلكية – إلى جانب اقتصاد عالمي يعتمد على سلسلة الإمداد العالمية – تجعل الأمر يؤدي في نهاية المطاف بأولئك الذين يسعون إلى عكس مسار هذا التقدم إلى هزيمة الذات. اليوم، الدولة التي تحيط نفسها بالجدران لا تسجن إلا نفسها.

لا يمكن أن يكون الحل بمجرد رفض التكامل العالمي. بل علينا أن نعمل معا للتأكد من فوائد هذا التكامل يجري تقاسمها على نطاق واسع وأن الاضطرابات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي يسببها التكامل تعالج بشكل مباشر.

ليس هذا هو المكان لطرح مخطط تفصيلي للسياسات العامة، لكن اسمحوا لي أن أستعرض بصورة عامة تلك المجالات التي أعتقد أننا يجب أن نعمل فيها معا بصورة أفضل.

إنها تبدأ بتحسين أداء الاقتصاد العالمي لصالح جميع الشعوب وليس لمن هم في القمة فقط. وفي حين أن السوق المفتوحة والرأسمالية قد رفعت مستويات المعيشة في جميع أنحاء العالم، فقد أضعفت العولمة، مصحوبة بالتقدم السريع في التكنولوجيا، من موقف العمال وقدرتهم على تأمين أجر لائق. وفي الاقتصادات المتقدمة مثل اقتصاد بلدي، جرى تقويض النقابات العمالية واختفت العديد من الوظائف في مجال الصناعات التحويلية. وفي كثير من الأحيان، استغل أكبر المستفيدين من العولمة سلطاتهم السياسية لزيادة تقويض موقف العمال.

وفي البلدان النامية، تتعرض المنظمات العمالية غالبا للقمع، وحال الفساد ونقص الاستثمار دون نمو الطبقة المتوسطة. وتهدد السياسات التجارية التي تنتهجها الحكومات مع النماذج التي تحركها الصادرات بتقويض توافق الآراء الذي يشكل أساس التجارة العالمية. وفي الوقت نفسه، لا يخضع غالبا رأس المال العالم للمساءلة – فقد جرت تخبئة حوالي ٨ تريليونات دولار في الملاذات الضريبية، التي تشكل النظام المصرفي الموازي الذي ينمو خارج نطاق الرقابة الفعالة.

إن عالما يسيطر فيه ١ في المائة من البشر على ثروة تعادل الثروة التي يسيطر عليها الـ ٩٩ في المائة الأخرى لن يكون مستقرا أبدا. إنني أفهم أن الفجوات بين الأغنياء والفقراء ليست بالأمر الجديد، لكن مثلما يستطيع طفل يعيش في حي فقير رؤية ناطحة السحاب القريبة، فإن التكنولوجيا تتيح الآن لأي شخص لديه هاتف ذكي أن يرى كيف يعيش أكثرنا حظوة والتناقض بين حياتهم وحياة الآخرين. وهكذا تزداد التطلعات – بوتيرة أسرع من قدرة الحكومات على تلبيتها – ويقوض الشعور العام بالظلم إيمان الناس بالنظام.

فكيف يمكننا إصلاح هذا الاختلال؟ لا يمكننا أن نوقف الهجرة مثلما لا يمكننا أن نعيد التكنولوجيا مرة أخرى إلى الصندوق. ولا يمكننا أن نتطلع إلى نماذج الماضي الفاشلة. إن بدأنا اللجوء إلى الحروب التجارة والإعانات المشوهة للسوق وسياسات إفقار الجار والإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية بدلا من الابتكار، فإن هذه النهج ستجعلنا فقراء بصورة جماعية، وستؤدي على الأرجح إلى الصراع. ويبين التناقض الصارخ بين، مثلا، نجاح جمهورية كوريا والأرض الخربة لكوريا الشمالية، أن السيطرة المخططة مركزيا على الاقتصاد طريق مسدود.

لكنني أعتقد أن هناك طريقا آخر، طريقا يغذي النمو والابتكار ويوفر أوضح السبل إلى الفرص الفردية والنجاح على الصعيد الوطني. ولا يتطلب الخضوع للرأسمالية العديمة الرحمة التي تعود بالنفع على القلة فقط، بل يعترف بأن الاقتصادات تكون أكثر نجاحا عندما نسد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ويسند النمو إلى قاعدة أوسع. وهذا يعني احترام حقوق العمال حتى يتمكنوا من تنظيم أنفسهم في نقابات مستقلة ويكسبوا أجرا معيشيا. ويعني الاستثمار في شعوبنا، في مهاراتهم وتعليمهم وفي قدرتهم على تحويل فكرة إلى عمل تجاري. ويعني تعزيز شبكة الأمان التي تحمي شعوبنا من المشاق وتتيح لها خوض مزيد من المخاطر للبحث عن وظيفة جديدة أو لبدء مشروع جديد.

هذه هي السياسات العامة التي اتبعتها هنا في الولايات المتحدة بنتائج واضحة. وقد ولدت منشآت الأعمال الأمريكية ١٥ مليون فرصة عمل جديدة. وفي أعقاب الانحسار الاقتصادي، كانت شريحة الـ ١ في المائة صاحبة أعلى الدخول من الأمريكان تحقق أكثر من ٩٠ في المائة من نمو الدخل، لكن هذه النسبة انخفضت اليوم إلى حوالي النصف. وفي العام الماضي، انخفض الفقر في هذا البلد بأسرع معدل في قرابة ٥٠ عاما. ومع زيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والبحوث الأساسية، فإنني على ثقة من أن هذا التقدم سيستمر.

ومثلما اتبعت هذه الإجراءات هنا في بلدي، عملت الولايات المتحدة مع دول عديدة لكبح الإفراط في الرأسمالية، ليس لمعاقبة الثروة، بل لمنع الأزمات المتكررة التي يمكن أن تدمرها. وهذا هو السبب في أننا قد عملنا مع الدول الأخرى لوضع معايير أعلى وأوضح للأعمال المصرفية والضرائب، لأن المجتمع الذي يطلب من النخبة أقل مما يطلب من المواطنين العاديين سوف يتفكك من الداخل.

وهذا هو السبب الذي جعلنا نشجع على الشفافية والتعاون في استئصال الفساد وتعقب الأموال غير المشروعة، لأن الأسواق تولد المزيد من فرص العمل عندما يغذيها العمل الشاق وليس القدرة على الابتزاز والرشوة. ولهذا السبب عملنا على التوصل إلى اتفاقات تجارية ترفع معايير العمل والمعايير البيئية، كما فعلنا من خلال الشراكة عبر المحيط الهادئ، حتى يجري تقاسم المنافع على نطاق أوسع.

وكما استفدنا عن طريق مكافحة انعدام المساواة داخل بلداننا، أعتقد أن الاقتصادات المتقدمة النمو لا تزال بحاجة إلى فعل المزيد من أجل سد الفجوة بين الأغنياء والفقراء في جميع أنحاء العالم. وهذا أمر صعب سياسيا. ومن الصعب الإنفاق على المساعدات الخارجية، لكنني لا أعتقد أن هذا عمل خيري. لأنه يمكننا، باستخدام نسبة صغيرة مما أنفقنا على الحرب في العراق، دعم المؤسسات حتى لا تنهار الدول الهشة أصلا والاستثمار في الاقتصادات الناشئة التي تصبح أسواقا لسلعنا. ليس هذا هو التصرف السليم فحسب؛ بل التصرف الذكي أيضا.

وهذا هو السبب في أننا بحاجة إلى متابعة جهودنا الرامية إلى مكافحة تغير المناخ. فإذا لم نتصرف بجرأة، فإن التكلفة

التي قد تصبح مستحقة ستكون هجرات جماعية ومدنا تغمرها المياه وأمما مشردة وإمدادات غذائية تتناقص ونزاعات يولدها اليأس. إن اتفاق باريس بشأن تغير المناخ يوفر لنا إطارا للعمل، لكن فقط إن رفعنا مستوى طموحاتنا. ويجب أن يكون هناك إحساس بالإلحاح إزاء دخول الاتفاق حيز النفاذ ومساعدة البلدان الأفقر على تخطي أشكال الطاقة المدمرة.

لذلك ينبغي أن يكون الصندوق الأخضر للمناخ مجرد البداية بالنسبة للبلدان الأكثر ثراء. ونحن بحاجة إلى الاستثمار في البحوث وتقديم الحوافز السوقية لتطوير التكنولوجيات الجديدة ثم جعل تلك التكنولوجيات سهلة المنال وميسورة التكلفة للبلدان الفقيرة. عندئذ فقط سيطون بمقدورنا أن نواصل انتشال جميع الناس من الفقر بدون أن نحكم على أطفالنا بكوكب لا قدرة لهم على إصلاحه.

وعليه، فإننا بحاجة إلى نماذج جديدة للسوق العالمية، نماذج مستدامة وشاملة للجميع. وعلى نفس المنوال، فإننا بحاجة إلى نماذج للحوكمة تتسم بالشمول والمساءلة أمام الناس العاديين. إنني أعترف بأنه ليس كل بلد في القاعة سوف يتبع نفس نموذج الحوكمة. ولا أعتقد أن أمريكا يمكن أو ينبغي لها أن تفرض نظام حكمنا على البلدان الأخرى، لكن يبدو أن هناك الآن تنافسا متزايدا بين النزعة التسلطية والنزعة الليبرالية. وأود أن يفهم الجميع، أنني ليست محايدا في هذه المنافسة. إنني أؤمن بنظام سياسي ليبرالي، نظام لا ينبني من خلال الانتخابات والحكم التمثيلي فحسب، بل ومن خلال احترام حقوق الإنسان والمجتمع المدني والسلطة القضائية المستقلة وسيادة القانون.

أعلم أن بعض البلدان التي باتت تعترف بقوة الأسواق الحرة لا تزال ترفض نموذج المجتمعات الحرة. وربما يشعر من بيننا يشجعون الديمقراطية بشيء من الإحباط منذ نهاية الحرب الباردة، لأننا تعلمنا أن الديمقراطية الليبرالية لن تجتاح العالم من ذاتها في موجة واحدة. لقد اتضح أن بناء مؤسسات تخضع للمساءلة عمل شاق، عمل تضطلع به أجيال. والمكاسب تكون هشة غالبا. وفي بعض الأحيان، نخطو خطوة إلى الأمام، ثم خطوتين إلى الوراء. وفي البلدان التي تجمع بينها حدود رسمتها القوى الاستعمارية، مع جيوب عرقية وانقسامات قبلية، تبدو السياسة والانتخابات أحيانا لعبة حصيلتها صفر.

لذلك، ونظرا لصعوبة تحقيق الديمقراطية الحقيقية في مواجهة هذه الضغوط، ليس من المستغرب أن يجادل البعض بأن المستقبل يفضل الإنسان القوي والنموذج التنازلي، لا المؤسسات الديمقراطية القوية. لكنني أعتقد أن هذه الأفكار خاطئة.

وأعتقد أن طريق الديمقراطية الحقيقية لا تزال هي الطريق الأفضل. وأعتقد أنه في القرن الحادي والعشرين، لا يمكن للاقتصادات أن تنمو إلاّ لنقطة معينة حيث تحتاج إلى الانفتاح، لأن أصحاب الأعمال بحاجة إلى الحصول على المعلومات من أجل الا بداع، والشباب بحاجة إلى التعليم الشامل من أجل النجاح، ووسائط الإعلام المستقلة بحاجة إلى التحقق من إساءة استعمال السلطة. وبدون هذا التطور، فإن توقعات الناس لا يمكن تلبيتها في نهاية المطاف. وسوف يبدأ القمع والركود. ويُظهر التاريخ أن الأقوياء ليس أمامهم سوى مسارين: البطش الدائم الذي يطلق شرارة النزاع داخليا، أو جعل الأعداء كبش فداء في الخارج الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى اندلاع الحروب.

وأسلّم بأن اعتقادي أن الحكومات ينبغي أن تخدم الفرد وليس العكس نابع من تاريخ أمريكا. فبداية أمتنا كانت بوعد بالحرية التي لا تنطبق إلاّ على القلة فحسب، ولكن بسبب دستورنا الديمقراطي، وبسبب شرعة الحقوق التي وضعناها، وبسبب مُثُلنا، تمكن الناس العاديون من تنظيم صفوفهم والقيام بالمسيرات وإعلان الاعتراضات. وتكللت تلك المُثُل بالنجاح في نهاية المطاف، وفتحت الأبواب أمام النساء والأقليات والعمال بطرق جعلت اقتصادنا أكثر إنتاجية، وحوّلت تنوعنا

إلى قوة. ومنحت المبتكرين الفرصة لتحويل كل مجال من مجالات المساعي الإنسانية. ومكّنت شخصا مثلي من أن يُنتخب رئيسا للولايات المتحدة.

نعم، إن آرائي بالتالي نابعة من التجارب الأمريكية الخاصة، ولكنني لا أعتقد أن هذه القصة هي قصة فريدة في أمريكا. انظروا إلى التحول الذي حدث في بلدان متفاوتة مثل اليابان، وشيلي، وإندونيسيا، وبوتسوانا. إن البلدان التي حققت النجاح هي البلدان التي تشعر شعوبها بأن لديها نصيبا فيها. وفي أوروبا، فإن التقدم الذي أحرزته بلدان الكتلة السوفياتية السابقة التي اعتنقت الديمقراطية يتعارض تعارضا واضحا مع التقدم في تلك البلدان التي لم تفعل ذلك. فقبل كل شيء، شعب أوكرانيا لم ينزل إلى الشارع بسبب مخطط ما فُرض عليه من الخارج. لقد نزل إلى الشارع لأن قيادته كانت مرتهنة، و لم يكن لديه مجال للتراجع. طالب بالتغيير لأنه رأى أن حياة الناس في بلدان البلطيق وبولندا وفي المجتمعات التي كانت أكثر تحررا وديمقراطية وانفتاحا باتت أفضل من حياته.

لذا، يتعين على الذين يؤمنون منا بالديمقراطية أن يرفعوا الصوت بقوة دون خوف، لأن كلاً من الوقائع والتاريخ هما لصالحنا. لا يعني ذلك أن الديمقراطيات لا تخلو من العيوب. إنه يعني أن العلاج لما تتوعك منه ديمقراطياتنا يكمن في زيادة المشاركة من جانب مواطنينا، وليس المشاركة بدرجة أقل. نعم، في أمريكا، هناك قدر مفرط من الأموال التي تنفق في مجال السياسة، وهناك الكثير جدا من التحزب الراسخ، والقليل جدا من مشاركة المواطنين، ويعزى ذلك جزئيا إلى مجموعة من القوانين التي تجعل من الاقتراع أكثر صعوبة.

وفي أوروبا، غالبا ما باتت بروكسل مع نواياها الحسنة معزولة جدا عن السياسات الوطنية العادية التي تتصف بالتجاذب. وفي كثير من الأحيان، فات صنّاع القرار في العواصم أن الديمقراطية تحتاج إلى المشاركة في الحياة المدنية من القاعدة إلى القمة، وليس إلى حكم الخبراء من القمة إلى القاعدة. إذاً هذه هي مشاكل حقيقية. وبينما يسعى زعماء الحكومات الديمقراطية إلى تطبيق الديمقراطية في الخارج، من الأفضل لنا أن نضاعف الجهود من أجل أن نشكل مثالا أفضل في الداخل.

علاوة على ذلك، إن كل بلد سوف يشكل حكومته مستنيرا بقرون من التاريخ، والظروف الجغرافية، ومعتقدات شعبه المتجذرة. لذلك، أدرك أن المجتمع التقليدي قد يثمّن الوحدة والتماسك أكثر من بلد متنوع مثل بلدي، الذي تأسس على الفكرة الراديكالية التي كانت قائمة حينذاك، وهي الفكرة القائلة بحريّة الأفراد من البشر نتيجة حقوق محددة وهبها الله. ولكن ذلك لا يعني أن الناس العاديين في آسيا أو أفريقيا أو الشرق الأوسط يفضلون نوعا ما الحكم التعسفي الذي يحرمهم من إبداء الرأي في القرارات التي يمكن أن تؤثر على حياتهم. وأعتقد أن هذه الروح هي روح شاملة. وإذا شكك أحدهم في الطابع الشمولي لتلك الرغبة، فاصغوا في كل مكان إلى أصوات الشباب الذين يدعون إلى الحرية والكرامة، ومنحهم فرصة التحكم في حياتهم.

وهذا يقودني إلى الأمر الثالث الذي نحتاج إلى القيام به. يجب علينا أن نرفض أي شكل من أشكال الأصولية أو العنصرية أو الاعتقاد بالتفوق العرقي الذي يجعل من العسير التوفيق بين هوياتنا التقليدية والحداثة. بدلا من ذلك، نحن بحاجة إلى اعتماد التسامح الذي ينجم عن الاحترام لجميع البشر. ومن البديهي أن يؤدي الاندماج العالمي إلى الصدام بين الثقافات. أمّا التجارة والهجرة وشبكة الإنترنت – فجميع هذه الأشياء يمكنها أن تطعن في أعز الهويات لدينا وتعمل على زعزعتها. ونحن نرى أن المجتمعات الليبرالية تبدي اعتراضها

عندما تختار النساء أن يحتجبن. ونحن نرى احتجاجات ردا على الرسوم الكاريكاتورية الغربية التي تصور النبي محمد.

وفي عالم تخلى عن سلطة الهيمنة، نرى روسيا وهي تحاول أن تستعيد مجدها الغابر عن طريق القوة. والدول الآسيوية تجادل حيال المطالبات المتداخلة للتاريخ. وفي أوروبا والولايات المتحدة، نرى أناسا يقلقون تجاه الهجرة وتغيّر السمات الديمغرافية، ويشيرون إلى أن الناس الذين يبدون مختلفين بطريقة أو بأخرى يعملون على إفساد الطابع الذي تتصف به بلداننا. ليس هناك جواب سهل لحل جميع هذه الضغوط الاجتماعية، ويجب أن نحترم المغزى الذي يستخلصه الناس من التقاليد الخاصة بهم، ومن دينهم، ومن أصلهم العرقي، ومن شعورهم بالمواطنة. ولكنني لا أعتقد أن التقدم ممكن إذا أدت رغبتنا في المحافظة على هوياتنا إلى إتاحة المجال أمام تجريد الآخرين من نزعتهم الانسانية أو الهيمنة عليهم.

فإذا قادنا ديننا إلى اضطهاد الذين يؤمنون بدين آخر، وإذا عملنا على سجن الأشخاص المثليين أو ضربهم، وإذا قادتنا تقاليدنا إلى منع الفتيات من الذهاب إلى المدرسة، وإذا لجأنا إلى التمييز على أساس العرق أو القبيلة أو الانتماء العرقي، حينئذ فإن الروابط الهشة بين الحضارات سوف تتلاشى. إن العالم صغير جدا. ونحن مهيأون جدا كي نلجأ معا إلى هذه الأنماط القديمة من التفكير.

إننا نرى هذه العقلية في أنحاء كثيرة جدا من الشرق الأوسط. فلقد انهار العديد من الأنظمة هناك بسبب أن الزعماء سعوا وراء اكتساب الشرعية وليس بسبب السياسات أو البرامج، وإنما باللجوء إلى اضطهاد المعارضة السياسية، أو تشويه صورة الطوائف الدينية الأخرى، من خلال تضييق الوصول إلى المساجد، حيث تم في أماكن كثيرة جدا التغاضي عن الاساءات لها. وهذه الضغوط تراكمت على مدى سنوات. وهي تعمل الآن على إزكاء نار الحرب الأهلية المأساوية في سوريا، وإزكاء التهديد الأرعن كالذي كان قائما في القرون الوسطى والناجم عن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). والقيام بعكس العقلية القائمة المتمثلة في الطائفية والتطرف وهدر الدماء والانتقام أمر لن يمكن تحقيقه بسرعة.

وإذا كنا صرحاء، فسوف ندرك أن ما من قوة خارجية قادرة على فرض طوائف دينية أو طوائف عرقية مختلفة للتعايش في ما بينها لفترة طويلة ولكنني أعتقد أنه يتعين علينا أن نكون صادقين بشأن طبيعة هذه الصراعات. ويجب على مجتمعنا الدولي أن يواصل العمل مع أولئك الذين يسعون إلى البناء بدلا من التدمير. وهناك عنصر عسكري يتعلق بذلك، الأمر الذي يعني أن نعمل متحدين وبلا هوادة من أجل تدمير الشبكات التي لا تُظهر أي احترام لحياة الإنسان، من قبيل تنظيم داعش.

ولكن ذلك يعني أيضا أنه في مكان مثل سوريا، حيث لا يمكن تحقيق أي انتصار عسكري نهائي، سيتعين علينا مواصلة العمل الشاق للدبلوماسية التي تهدف إلى وقف أعمال العنف، وتقديم المعونة إلى المحتاجين، ودعم من يسعون للتوصل إلى تسوية سياسية ويمكنهم أن يعتبروا من ليسوا مثلهم جديرين بالتمتع بالكرامة والاحترام.

وفي جميع النزاعات في المنطقة، يتعين علينا أن نصر على أن تعترف جميع الأطراف بالإنسانية المشتركة وبأن الدول تضع حدا للحروب بالوكالة التي تغذي الاضطراب، نظرا لأنه حتى يجاب عن الأسئلة الأساسية بشأن الكيفية التي تتعايش بها المجتمعات المحلية، فإن عددا لا يحصى من البشر سيعانون – ومعظمهم في تلك المنطقة – وسيستمر تصدير التطرف في الخارج. والعالم أصغر مما ينبغي لكي نتمكن ببساطة من بناء جدار ومنعه من التأثير على مجتمعاتنا بالذات.

وما يصدق في الشرق الأوسط يصدق بالنسبة لنا جميعا. ومن المؤكد أنه يمكن مراعاة التقاليد الدينية والتمسك بها وفي الوقت نفسه تعليم الشباب العلوم والرياضيات، بدلا من

التعصب. ومن المؤكد أنه يمكننا الحفاظ على تقاليدنا الفريدة مع منح النساء دورهن الكامل والمستحق في سياسة أية دولة واقتصادها. ومن المؤكد أن بوسعنا حشد قوى دولنا من أجل التضامن مع الإقرار بالمعاملة المتساوية لجميع المجتمعات المحلية – سواء كانت الأقلية الدينية في ميانمار أو أقلية إثنية في بوروندي أو أقلية عرقية هنا في الولايات المتحدة. ومن المؤكد أن الإسرائيليين والفلسطينيين سيكونون أفضل حالا لو رفض الفلسطينيون التحريض واعترفوا بشرعية إسرائيل، ولو أقرت إسرائيل بأنه لا يمكنها بصفة دائمة أن تحتل الأراضي الفلسطينية وتستوطنها. ويتعين علينا جميعا بوصفنا قادة أن نعمل بشكل أفضل على إخماد، بدلا من تشجيع، مفهوم للهوية يقودنا إلى التقليل من شأن الآخرين.

وهذا يقودني إلى الأمر الرابع والأخير الذي نحتاج إلى القيام به، وذلك هو الإبقاء على التزامنا بالتعاون الدولي المراسخ في حقوق دولنا ومسؤولياتها. وبصفتي رئيس الولايات المتحدة، أعلم أنه طوال معظم التاريخ البشري، لم تكن القوة قائمة على نظام القطب الواحد. وقد يكون انتهاء الحرب الباردة أدى إلى نسيان كثيرين للغاية لهذه الحقيقة. ولاحظت بصفتي الرئيس أنه، في بعض الأحيان، يعتقد خصوم أمريكا وبعض حلفائنا على السواء أن جميع المشاكل تسببها واشنطن أو يمكن أن تحلها واشنطن، وربما يعتقد كثيرون للغاية أن واشنطن تعتقد ذلك أيضا.

ولكنني أعتقد أن أمريكا ما فتئت إحدى القوى العظمى النادرة في التاريخ الإنساني حيث أنها ظلت مستعدة للتفكير في ما هو أبعد من تحقيق المصالح الذاتية الضيقة، وأننا مع ارتكاب نصيبنا من الأخطاء خلال هذه السنوات الـ ٢٥ الماضية – وقد اعترفت ببعضها – سعينا، وفي بعض الأحيان بتضحيات كبيرة، للمواءمة على نحو أفضل بين أعمالنا ومثلنا العليا. ونتيجة لذلك، أعتقد أننا ظللنا قوة من قوى الخير.

فقد أمنا الحلفاء. وعملنا على حماية الضعفاء. وأيدنا حقوق الإنسان ورحبنا بالتدقيق في أعمالنا بالذات. وقيدنا قوتنا بالقوانين والمؤسسات الدولية. وحينما ارتكبنا أخطاء، حاولنا الاعتراف بها. وعملنا على دحر الفقر والجوع والمرض خارج حدودنا، وليس داخلها فحسب.

وأنا فخور بذلك. ولكنني أعلم أيضا أنه لا يمكننا القيام بذلك بمفردنا. وأعتقد أنه إذا أريد لنا مواجهة تحديات هذا القرن، فإنه سيتعين علينا فعل المزيد لتعزيز القدرات الدولية. ولا يمكننا تجنب احتمال نشوب حرب نووية ما لم نلتزم جميعا بوقف انتشار الأسلحة النووية والسعي لبناء عالم خال منها. وحينما توافق إيران على قبول القيود المفروضة على برنامجها النووي، فإن ذلك يؤدي إلى تعزيز الأمن العالمي والنهوض بقدرة إيران على العمل مع الدول الأخرى. ومن ناحية أخرى، حينما تجري كوريا الشمالية اختبارات لقنبلة، فإنها تعرضنا جميعا للخطر. وعلى أي بلد ينقض هذه الصفقة الأساسية أن يواجه العواقب. وتتحمل الدول التي لديها هذه الأسلحة، مثل الولايات المتحدة، مسؤولية فريدة عن مواصلة السير في طريق الحد من مخزوناتنا والتأكيد من جديد على القواعد الأساسية، مثل الالتزام بعدم اختبار هذه الأسلحة مرة أخرى إطلاقا.

ولا يمكننا مكافحة مرض مثل فيروس زيكا الذي لا يعترف بأي حدود – فالبعوض الناقل لفيروس زيكا لا يحترم الجدران – ما لم نستشعر الإلحاح الدائم والمماثل الذي شعرنا به في مكافحة فيروس إيبولا – من خلال تعزيز نظمنا الخاصة للصحة العامة، والاستثمار في العلاج، ودحر الأسباب الجذرية للمرض ومساعدة البلدان الفقيرة على تطوير هياكلها للصحة العامة.

ولا يسعنا القضاء على الفقر المدقع إذا لم تكن أهداف التنمية المستدامة التي حددناها أكثر من حبر على ورق. ويتيح

لنا الإبداع البشري في الوقت الحالي القدرة على إطعام الجياع ويوفر لجميع أطفالنا – بمن فيهم الفتيات – التعليم الذي هو أساس الفرص في عالمنا. ولكن علينا أن نفي بالأموال بوعودنا. ولا يسعنا تحقيق وعد تأسيس هذه المؤسسة – بالاستعاضة عن ويلات الحرب بالتعاون – إلا إذا قبلت الدول القوية مثل بلدي بالقيود. وفي بعض الأحيان أتعرض للانتقاد في بلدي بالذات على إيماني المعلن بالمعايير الدولية وبالمؤسسات المتعددة الأطراف. ولكنني على اقتناع بأنه في الأمد الطويل، سيؤدي التخلي عن بعض حرية العمل – وليس التخلي عن قدرتنا على حماية المصالح الأساسية أو سعينا لتحقيق مصالحنا الأساسية – ولكن تقييد أنفسنا بالقواعد الدولية الملزمة على الأمد الطويل – إلى النهوض بأمننا. وأعتقد أن ذلك لا ينطلق علينا وحدنا.

فإذا واصلت روسيا التدخل في شؤون جيرانها، قد يكسب ذلك شعبية في الداخل وربما يغذي النعرة القومية، ولكنه مع مرور الوقت سيؤدي إلى التقليل من مكانتها ويجعل حدودها أقل أمنا. وفي بحر الصين الجنوبي، ستعني التسوية السلمية للمنازعات التي يوفرها القانون تحقيق استقرار أكبر بكثير مما تحققه عسكرة بعض الصخور والشعب المرجانية.

ونحن جميعا أصحاب مصلحة في هذا النظام الدولي، وهو يتطلب منا جميعا أن نستثمر في نجاح المؤسسات التي ننتمي إليها. ومن الأخبار الطيبة أن العديد من الدول أظهرت نوع التقدم الذي يمكن إحرازه حينما نقطع تلك الالتزامات. ولننظر في ما أنجزناه في الأمم المتحدة على مدى السنوات القليلة الماضية. فنحن معا حشدنا نحو ٥٠٠٠٠ من القوات الإضافية لحفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة، مما يجعلها سريعة وأفضل تجهيزا وأفضل استعدادا للتعامل مع حالات الطوارئ. ومعا أنشأنا شراكة الحكومات المتفتحة بحيث تمكن الشفافية، بشكل متزايد، المزيد من الناس في جميع أرجاء العالم. ومعا، في الوقت الحالي، علينا أن نفتح قلوبنا وأن نفعل المزيد لمساعدة اللاجئين الذين هم في أمس الحاجة إلى وطن.

وينبغي لنا جميعا أن نرحب بالتعهدات بتقديم المزيد من المساعدة التي قطعت في هذا الاجتماع للجمعية العامة. وسأناقش ذلك بصورة أكبر بعد ظهر هذا اليوم، ولكن علينا أن نتابع، حتى حينما تكون السياسة صعبة، نظرا لأنه، في أعين الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال الذين، بدون تقصير من جانبهم، اضطروا إلى الفرار من كل شيء يعرفونه، وكل شيء يحبونه، علينا أن نبدي التعاطف لننظر إلى أنفسنا. وعلينا أن نتخيل ما سيكون عليه حال أسرنا وبلدنا، وأطفالنا، لو وقع علينا ما يعجز اللسان عن وصفه. وينبغي لنا جميعا أن ندرك أنه، في نهاية المطاف، سيكون عالمنا أكثر أمنا إذا كنا على استعداد لمساعدة المحتاجين والدول التي تتحمل العبء الأكبر فيما يتعلق باستيعاب هؤلاء اللاجئين.

وهناك الكثير من الأمم التي تفعل الشيء الصحيح الآن، ولكن هناك العديد من الأمم – ولا سيما تلك التي حظيت بالثروة ومزايا الجغرافيا التي بوسعها أن تفعل المزيد في تقديم المساعدة، حتى وإن كانت تصر أيضا على القول بأنه يتعين على اللاجئين الذين يأتون إلى بلداننا أن يفعلوا المزيد كي يتمكنوا من تكييف أنفسهم مع أعراف وتقاليد المجتمعات المحلية التي توفر لها المأوى الآن.

وأود أن أختتم بياني بالقول إنني أدرك أن التاريخ يروي لنا قصة مختلفة عن تلك التي رويتها هنا اليوم. وبوسعنا القبول بمنظور أكثر قتامة وتشاؤما للتاريخ. وكثيرا ما يصدر البشر عن دافع من الجشع والحصول على السلطة. ولطالما مارست البلدان الكبيرة الضغط على البلدان الأصغر على امتداد التاريخ. وكثيرا ما شعرت القبائل والجماعات العرقية ودول الأمم أن من الأنسب لها أن تحدد هويتها بما تكرهه وليس فقط بتلك الأفكار التي تربط بينها.

ولطالما اعتقد البشر مرارا وتكرارا أنهم قد بلغوا مرحلة الاستنارة في نهاية المطاف ولكنهم سرعان ما يعودون إلى تكرار دورات النزاع والمعاناة، ولعل ذلك هو مصيرنا. وعلينا أن نتذكر أن خيارات الأفراد قد أدت إلى تكرار نشوب الحرب العالمية، ولكن يجب علينا أن نتذكر أيضا أن خيارات أفراد آخرين قد أدت إلى إنشاء الأمم المتحدة كيلا يتكرر نشوب الحرب مرة أخرى أبدا. وبوسعنا جميعا كقادة وأمم أن نختار رفض تلك النزعات التي تثير أسوأ ما فينا وأن نختار ما يثير أفضل ما لدينا، ما دمنا قد بيّنا قدرتنا على اختيار تاريخ أفضل لنا.

وكان مارتن لوثر كينغ الشاب قد كتب قائلا من داخل زنزانة السجن:

”إن التقدم البشري لا تقرره الحتمية مطلقا، وإنما يتأتى من خلال الجهود الدؤوبة التي يبذلها أولئك الراغبون في التعاون والعمل المشترك مع الرب“.

وقد رأيت خلال هذه السنوات الثماني التي سافرت فيها إلى الكثير من الدول الممثلة هنا تلك الروح في شبابنا الذين هم أكثر تعليما وتسامحا وشمولا وتنوعا وابتكارا من جيلنا، بل إنهم أكثر رأفة وتعاطفا مع إخوانهم من البشر مقارنة بالأجيال السابقة. وصحيح أن بعض ذلك إنما يقترن بمثالية الشباب المثالية، غير أنه يأتي أيضا من جراء قدرة الشباب على الحصول على معلومات عن الأماكن التي تعيش فيها الشعوب الأخرى – وهو تفهّم فريد في تاريخ البشرية لحقيقة مستقبلهم يرتبط مع مصير بشر آخرين يقطنون في الجانب الآخر من العالم.

وأذكر هنا الآلاف من العاملين في مجال الرعاية الصحية الذين تطوعوا من جميع أنحاء العالم لمكافحة فيروس إيبولا. وأذكر منظمي المشاريع الشباب الذين التقيت بهم وقد شرعوا في أعمال جديدة الآن في كوبا، أو أولئك البرلمانيين الذين كانوا قبل بضع سنوات فحسب سجناء سياسيين في ميانمار. وأذكر أولئك الفتيات اللائي تعيّن عليهن مواجهة القهر أو العنف لمجرد الذهاب إلى المدرسة في أفغانستان، وأولئك الطلبة الجامعيين الذين انخرطوا في تطبيق برامج على شبكة الإنترنت لرفض تطرف بعض المنظمات كتنظيم الدولة الإسلامية. وأستمد القوة من الأمريكيين الشباب – من منظمي الأعمال الحرة والنشطاء والجنود والمواطنين الجدد – الذين يعيدون تشكيل بلدنا مرة أخرى، والذين تحرروا من قيود العادات والتقاليد القديمة القائمة، ويبدون استعدادا للتشبث بما ينبغي أن يكون.

وتتألف أسرتي نفسها من لحم ودم وتقاليد وثقافات وأديان الكثيرين من مختلف أنحاء العالم – بذات النحو الذي قامت عليه أمريكا نفسها بفضل المهاجرين من مختلف الأعراق والسواحل. وقد تعلمت من خلال حياتي في هذا البلد وبصفتي رئيسا له، أنه لا ينبغي أن تحدد هوياتنا بالاستقواء على البعض، بل أن تعزز بتمكين الضعفاء وانتشالهم مما هم عليه. ولا ينبغي تعريفهم على أساس من التعارض مع الآخرين، وإنما على أساس من الإيمان بالحرية والمساواة والعدالة والإنصاف.

ولا يؤدي قبول هذه المبادئ بوصفها مبادئ عالمية إلى إضعاف اعتزازي الشخصي أو ببلدي أمريكا التي أحب، وإنما يعزز تلك المشاعر في واقع الأمر. ولا يقلل اعتقادي بانطباق هذه المثل العليا في كل مكان من التزامي بمساعدة أولئك الذين يبدون مثلي أو يصلّون لأجل بلدي أو يتعهدون بولائهم لعلَم بلدي. بيد أن إيماني بهذه المبادئ يرغمني على توسيع نطاق تصوري الأخلاقي، فضلا عن الاعتراف بأن أفضل السبل لخدمة شعب بلدي ورعاية بناتي كما ينبغي هي ضمان ابتغاء الإجراءات التي اتخذها ما هو صائب لجميع الناس وجميع الأطفال ولأولاد وبنات الأشخاص الآخرين.

وذلك هو ما أعتقد أن باستطاعتنا جميعا أن نتعاون ونعمل مع الرب. وينبغي أن تجسد قياداتنا وحكومات بلداننا، بل الأمم المتحدة نفسها هذه الحقيقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد أندريه كيسكا، رئيس جمهورية سلوفاكيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية سلوفاكيا.

اصطحب السيد أندريه كيسكا، رئيس جمهورية سلوفاكيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أندريه كيسكا، رئيس جمهورية سلوفاكيا، وأدعوه لمخاطبة الجمعية.

الرئيس كيسكا (تكلم بالإنكليزية): يهتم كثير من زعماء العالم بالبقاء في السلطة أكثر من اهتمامهم بتحسين حياة شعوبهم. تلك كلمات للأمين العام بان كي - مون وجهها لنا نحن الجالسون في هذه القاعة مؤخراً. ونحن المجتمعون هنا محظوظون بدرجة لا تصدق. فوظيفتنا تسمح لنا بالتواصل مع أنجح الأشخاص وأكثرهم بؤسا. يمكننا أن نلتقي مع أشخاص ابتسم لهم الحظ وآخرين يعانون شظف العيش يكافحون كل يوم للحصول على كسرة خبز أو زجاجة مياه نظيفة للبقاء على قيد الحياة. ويثق هؤلاء وأولئك في أننا سنكون قادرين على فهم حجم مشاكلهم. وهم يأملون في عدم تغليب مصالحنا الشخصية على احتياجات شعوبنا وبلادنا وكوكبنا البتة.

إن قرار المجتمع الدولي في العام الماضي بتغيير العالم إلى الأفضل - وألا يُترك أحد يتخلف عن الركب - كان أسلوباً واضحاً وطموحاً لكيفية معالجة تلك الاحتياجات. كما أننا نعي تماماً طبيعة التحديات التي تنتظرنا لاستبعاد الكربون من الاقتصاد، والنهوض بالتنمية المستدامة والشاملة للجميع. ولكن كثيراً من الناس يجنح إلى التشاؤم متى تعلق الأمر بوضع الأهداف العالمية الكبرى.

وعلى ما يبدو، ثمة أسباب أكثر من كافية لموقفهم السلبي، بينما نشهد الحروب والإرهاب والمعاناة. ونحن نرى الآثار الضارة لبعض أعمالنا على كوكب الأرض وعلى الناس. ويمكن أن نراها على الإنترنت، حيث إن التكنولوجيات الجديدة تقربنا أكثر من أي وقت مضى بعضنا البعض.

وفي عالم الشبكات الاجتماعية المترابط، تنتشر الأخبار السيئة بسرعة فائقة. وفي بعض الأحيان تقترن بالأكاذيب والدعاية والإيديولوجيات الخطيرة التي ترمي إلى التلاعب بالجمهور، ونشر الكراهية والإحباط، وإيجاد صورة مخيفة لعالم معولم ينهار. ولعل هذا هو أحد الأسباب التي جعلت الكثير من الناس تساورهم الشكوك بشأن الأهداف الإنمائية العالمية وقدرتنا على تحقيقها، والسبب في أننا كثيرا ما ننسى أن البشرية تملك سجلا رائعا عندما يتعلق الأمر بجعل العالم مكانا أفضل. لقد انخفض الفقر العالمي بمقدار النصف في العقدين الماضيين. وتراجع عدد الحروب التي يخوضها البشر وعدد جرائم القتل التي يرتكبونها. ويحصل عدد أكبر بكثير من الرجال والنساء على الرعاية الصحية وتلتحق الفتيات بالمدارس أكثر من أي وقت مضى.

وأنا على يقين من أننا أكثر من قادرين على مواجهة التحديات من قبيل الفقر والجوع والأمراض والظلم والتمييز. وبخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لدينا أفضل وسيلة في التاريخ لجعل الحياة على كوكب الأرض على أفضل وجه.

ولن يكون نجاح الخطة الجديدة ممكنا بدون التعاون والتنسيق الدولي الفعال، بدعم من مؤسسات الأمم المتحدة. لن يكون النجاح ممكنا بدوننا، نحن الموجودين في هذه القاعة. وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا ننسى واجباتنا الخاصة المتمثلة في كسب قلوب أبناء شعبنا وعقولهم وثقتهم.

لقد أصبح العالم أصغر جراء العولمة وتكنولوجيات الاتصال الحديثة. وأصبحت المشاكل التي يواجهها عالمنا أكثر عالمية وتشابكا. ومع ذلك، كثيرا ما ظلت غرائزنا الاجتماعية محلية، وغالبا ما قيدت حدودنا الوطنية شعورنا بالمسؤولية. وثمة خطر حقيقي ظن الكثيرون منا أننا لن نراه يتنشر مرة أخرى، ألا وهو ظهور النزعة القومية والتطرف والعنصرية والتعصب في كثير من أنحاء العالم. وأنا على يقين من أن القادة المسؤولين بحاجة إلى معالجة تلك الحالات المزاجية المظلمة في مجتمعاتنا، حيث إنها هي العدو المطلق للبشرية – العدو المسؤول عن البؤس وحمام الدم الأسوأ في تاريخنا المعاصر.

وتتمثل إحدى أبرز مهامنا باعتبارنا زعماء سياسيين، دون شك، في تحقيق السلام والتنمية وصونهما. وقد أنشأنا مؤسسات كثيرة مفيدة لإحراز تقدم في هذا المسعى. لكننا نشهد أكبر أزمة نزوح منذ الحرب العالمية الثانية. ولا حاجة بي للإشارة إلى العدد المقلق من اللاجئين. إننا نسمع هذه الأرقام كثيرا لدرجة أننا ننسى أحيانا أن هذه ليست لعبة أرقام. وعلى نحو ما ذكرنا قداسة البابا فرانسيس، فإن المهاجرين واللاجئين ليسوا بيادق على رقعة شطرنج من البشر. إنهم أطفال وآباء وأمهات – رجال ونساء حقيقيين.

ويؤدي كل سوء تفاهم سياسي والفشل في إيجاد حلول إلى ازدياد عدد الناس بدون مأوى، والمزيد من الأسر المشتتة، والمزيد من الأطفال الجوعى. الأمر الذي يعني وجود إغراء أكبر لتحفيز الناس بعضهم ضد البعض وإثارة الخوف فيما بينهم. وقد تكون لدينا مواقف مختلفة وتجارب مختلفة بل ووجهات نظر مختلفة بشأن المشكلة، ولكن علينا جميعا أن نفهم أن اللاجئين بحاجة إلى تعاطفنا ومساعدتنا. وإنني مؤمن إيمانا قويا وحقيقيا بأن تقديم المساعدة يمثل واجبا أخلاقيا في كل بلد حديث وناجح. ومن الواجب الأخلاقي على أي زعيم سياسي حقيقي أن يفكر جديا في كيفية مساعدة الفارين من العنف والموت. فلنكن صادقين هنا ونسأل أنفسنا مرة أخرى السؤال الذي طرحه الأمين العام. هل كلنا نفعل ما يكفي لتحسين حياة المحتاجين، أم أننا أكثر اهتماما بالاحتفاظ بسلطتنا؟ هل نحن هنا لنخدم أم لنُخدم؟

إن التزامنا بإيجاد عالم عادل وآمن على المحك فيما نحزن مع أسر ضحايا الإرهاب، وبينما نكافح لنحاول فهم مصدر المعاناة البشرية هذا. فعندما تستعبد جماعة إرهابية الرجال والنساء والأطفال وتقتلهم وتحبط آمالهم، فإن هذه ليست مشكلة أمة واحدة. إنها هجمة في صميمنا – هجمة على إنسانيتنا. إنها محاولة لقتل الخير فينا. فالإرهابيون لا يهتمون بعشرات أو مئات الضحايا الأبرياء. إنهم يستهدفون مئات الملايين من قلوب المشاهدين وعقولهم في جميع أنحاء العالم ليصيبوهم بالخوف والكراهية، والتشجيع على العداء بين الأمم، وتحقيق رؤيتهم المريضة لصدام الحضارات.

إننا بحاجة إلى البقاء أقوياء في مجتمعاتنا وأوفياء لقيمنا الأساسية وثقافة الاحترام المتبادل والسلام واللاعنف. ويمكننا أن نرى أن تخويف الناس ليس صعبا. وللأسف، فإنه ليس من الصعب أن تذكي في قلوب الناس الشعور بالكراهية. ولكن يجب ألا نستجيب بالحكم على الناس من خلال لون بشرتهم أو اختيارهم للعبادة. إننا بحاجة إلى وقف تزايد الغضب والتحامل والعداء تجاه الأديان المختلفة. والقيادة الحقيقية تجلب الأمل، وتعزز الثقة، وتوفر حلولا مستدامة لتحقيق السلامة والتعايش السلمي.

وبعبارات أحد الشعارات المعروفة، ينبغي أن نفكر على نحو عالمي ونتصرف على نحو محلي. إن الأزمة في أوكرانيا – في الجزء الذي أنتمي إليه من العالم – قد دخلت عامها الثالث. وسلوفاكيا تشعر بالقلق الشديد إزاء زعزعة استقرار بلد مجاور وتكرار أعمال العنف في المنطقة.

وأود مرة أخرى أن أدعو بقوة إلى إحراز تقدم ملموس في التوصل إلى تسوية للنزاع. وأعتقد أن اتفاقات مينسك تظل السبيل الوحيد الممكن للخروج من الأزمة. إن سلوفاكيا على استعداد لمواصلة مساعدة أوكرانيا في تأمين مستقبل مستقر ومزدهر وديمقراطي لجميع مواطنيها.

ستقوم الجمعية العامة بتعيين أمين عام جديد للأمم المتحدة، بعد وقت قصير من الآن. وقد اتسمت عملية اختيار الأمين العام المقبل، هذه السنة، بمزيد من التشاور والشفافية والانفتاح أكثر من أي وقت مضى. وقد نال بلدي شرفا استثنائيا بالمشاركة في العملية إذ أننا قدمنا مرشحنا الخاص. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن امتناني وتقديري لدعم الدول الأعضاء المستمر ونحن نقترب من المراحل النهائية من عملية الاختيار. كما يثبت هذا الدعم بأن لدى مرشحي منطقتنا الكثير الذي يمكن أي يقدموه من حيث الإمكانات والقدرات والمعرفة والإنجازات.

إننا ما زلنا نعيش في زمن تناقضات غريبة. فيمكننا تحميل بياناتنا الطبية الشخصية لكي يفحصها طبيب على الجانب الآخر من العالم، ومع ذلك يموت ١٦ ٠٠٠ طفل كل يوم، معظمهم بأسباب يمكن الوقاية منها أو معالجتها. إننا نستخدم سيارات ذاتية القيادة، لكن لا يزال الملايين من الأطفال غير قادرين على التماس طريقهم إلى الفصول الدراسية. وتتخاطب معنا هواتفنا، التي تعمل بالذكاء الاصطناعي، غير أن واحد من كل عشرة أشخاص في هذا الكوكب لا يحصل على مياه صالحة للشرب.

ومع كل مواردنا، وكل ما لدينا من طاقة مبتكرة وجميع طرقنا غير المسبوقة لتبادل المعارف، لا يمكننا تجاهل الفرص الموجودة لزيادة الازدهار العالمي وحرية وكرامة البشر. لقد صيغت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على أساس نجاحاتنا وتجربتنا. ومهمتنا هي أن نقود التغيير اللازم لجعل العالم مكانا أكثر ازدهارا وسليما وشاملا وآمنا. إن مهمتنا هي تقاسم ثروة كوكبنا.

نعم، إن العصر يتسم بالتقلب، لكنني أعتقد أنه يمكننا أن ننجح. لقد قال أحد القساوسة السلوفاك الذين قضوا سنوات في السجن خلال فترة الدكتاتورية من تاريخ بلدي، ذات مرة: ”لا أعلم ما يحمل المستقبل في طياته، غير أنني أعلم الآن كيف سأتصرف.“ لقد تمكن من قول هذا لأنه كان دائما يسترشد بقيمه.

ويمكننا نحن أيضا أن ننجح عندما ندع قيمنا توجهنا خلال الأوقات الصعبة – قيمنا الإنسانية والتضامن والتعاطف – وعندما لا ننسحب نحن، القادة السياسيون الذين تشرفوا بسلطة وضع الخطة، من المعركة الرامية إلى كسب قلوب وعقول شعوبنا لتظل منفتحة على الإنسانية والتضامن والأمل، وعندها فقط يمكن لعالمنا أن يزدهر. وعندئذ فقط لن نترك حقا أحدا يتخلف عن الركب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية السلوفاكية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد أندري كيسكا، رئيس الجمهورية السلوفاكية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ديفيد آرثر غرانجر، رئيس جمهورية غيانا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية غيانا.

اصطحب السيد ديفيد آرثر غرانجر، رئيس جمهورية غيانا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ديفيد آرثر غرانجر، رئيس جمهورية غيانا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس غرانجر (تكلم بالإنكليزية): تهنئكم جمهورية غيانا التعاونية، السيد بيتر تومسون، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين. إن انتخاب ممثل فيجي، الدولة الجزرية الصغيرة النامية، لرئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة يسعدنا بصفة خاصة. واختيار موضوع مناقشتنا العامة – ”أهداف التنمية المستدامة: قوة دفع عالمية لتغيير عالمنا“ – هو الاختيار الأنسب.

ونشكر معالي السيد موغنس ليكيتوفت، الرئيس السابق للجمعية العامة في الدورة السبعين التاريخية، على توجيهه الجمعية العامة خلال العام الماضي.

وتثني غيانا على الأمين العام بان كي – مون على قيادته الممتازة للأمم المتحدة أثناء سنواته العشر. إن المجتمع الدولي مدين له بعرفان هائل على الجهود الجادة التي بذلها بلا كلل لتخفيف المعاناة الإنسانية وتعزيز السلام وإدامة التنمية في جميع أنحاء العالم.

وقد كانت حملة الأمين العام الشجاعة لمكافحة الآثار الضارة لتغير المناخ والتزامه بالتنمية المستدامة تحويلية. وقد أثمر عمله باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، في أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٥، وبالتوقيع على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، في نيسان/أبريل عام ٢٠١٦.

وقد أحدثت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس أثرا ضخما ولا يمكن إنكاره في الطريقة التي يتعامل بها العالم مع البيئة. إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس يبرهنان على فطرة بيئية سليمة. وهما مثالان ممتازان على نوع العمل الجماعي الذي يرجح أن يكفل مستقبلا مستداما وسلامة للكوكب. إنهما إرهاصات أمل للجميع في كل مكان، وإلى الأبد. لقد مضت قيادة الأمين العام بالأمم المتحدة قدما بشكل لا رجعة فيه صوب مسار أخضر. إننا نشكره بحرارة.

إن غيانا جزء من هذه الحركة الخضراء العالمية. لقد ميزتنا أصولنا الطبيعية والتزامنا بالتنمية المستدامة ومساهمتنا في التغلب على الآثار الضارة لتغير المناخ وتعاوننا مع المجتمع الدولي في البحث عن حلول للتهديدات العالمية، كدولة خضراء ناشئة.

إننا دولة ستضمن مستقبلا آمنا لشعبها في سعيها إلى بناء اقتصاد أخضر. ونحن دولة تفخر بمكانتها بوصفها شريكا موثوقا ومتعاونا في الجهود الدولية المبذولة لحماية بيئة الأرض.

وغيانا تدرك الأهداف المتداخلة لجدول الأعمال والاتفاق. وتدرك أن إقامة دولة خضراء يتماشى مع بناء القدرة على التأقلم مع آثار تغير المناخ والتخفيف من هذه الآثار. وتعد غيانا بمواصلة العمل لتحقيق أهداف الخطة، لا سيما من خلال الإسهام في زيادة الحد من درجات الحرارة على المستوى العالمي، والعمل في اتجاه إيجاد مسار أخضر لتحقيق التنمية، يتماشى مع الالتزامات التي تم تحديدها على الصعيد الوطني بموجب الاتفاق.

ومن المصادفات أن غيانا تقع في قلب درع غيانا، وهو أحد أخر مناطق الغابات المدارية المطيرة البكر المتبقية في العالم. ويغطي درع غيانا مساحة قدرها ٢,٧ مليون كيلومتر مربع، وهي رقعة تزيد على مساحة غرينلند، تتشاطرها ستة بلدان وأقاليم في أمريكا الجنوبية: أجزاء من البرازيل وكولومبيا وكل غيانا وكل غيانا الفرنسية وكل سورينام وجزء من فنزويلا. وغيانا، بوصفها جزءا من ذلك الدرع، تمثل بالوعة خالصة للكربون. وتغلف ظلة خضراء من أشجار الغابات المطيرة أكثر

من ٨٥ في المائة من كتلتنا البرية، وهي ثاني أعلى نسبة غطاء حرجي على ظهر الأرض. وتتبع غيانا مسارا أخضر لتحسين فهمها للكيفية التي يمكنها بها أن تحمي تنوعها البيولوجي الثمين وأن تدير نظمها الإيكولوجية المعقدة على نحو مستدام.

وقد تعهدت غيانا للعالم بأن تكون نموذجا يحتذى للنمو الأخضر في عام ١٩٨٩، أي قبل ثلاث سنوات من انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢. وقدمنا هدية لآفاق التنمية المستدامة ولمشروع حماية بيئتنا عن طريق توفير منحة سخية تشمل ٠٠٠ ٣٧١ هكتار من الغابات البكر لدينا لاستخدامها كنموذج دولي لإجراء البحوث والتدريب وتطوير تكنولوجيات تعزز حفظ الموارد والاستخدام المستدام والعادل للغابات المدارية المطيرة بطريقة تعود بفوائد إيكولوجية واقتصادية واجتماعية دائمة على شعب غيانا وعلى العالم ككل. إن مركز إيوكرما الدولي لحفظ وتنمية الغابات المطيرة، الذي يقع في وسط بلدنا وفي قلب درع غيانا، مستمر ومزدهر كشهادة على التزام غيانا بتحقيق التنمية المستدامة وحفظ البيئة.

وغيانا شريك هام في الحركة البيئية العالمية. فقد أبرمت اتفاقا مع مملكة النرويج لتزويد العالم بنموذج مهم وقابل للتكرار للكيفية التي يمكن من خلالها لبرنامج الأمم المتحدة المتعلق بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية ودور الحفاظ على الغابات وإدارتها المستدامة وتعزيز مخزونات الكربون في الغابات في البلدان النامية، وهو آلية لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات، مواءمة الأهداف الإنمائية لبلدان الغابات مع احتياجات العالم في مجال التصدي لتغير المناخ. كما أبرمت اتفاقات مع مملكة هولندا وجمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان ودول أخرى ومع منظمات دولية.

وتؤكد غيانا من جديد التزامها بالهدف ١٥ من الخطة، الذي تتعهد بموجبه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بحماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية وبإدارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي وعكس مسارهما. وتعكف غيانا على تحسين إدارة النظم الإيكولوجية والموارد الطبيعية من أجل المحافظة على غاباتها وتنوعها البيولوجي الثري. وسنواصل الوفاء بالتزامنا طبقا للمساهمات المقررة المحددة وطنياً المنصوص عليها في اتفاق باريس.

وستواصل غيانا بحوثها من خلال إنشاء معهد دولي للتنوع البيولوجي في مركز إيوكرما الدولي لحفظ الغابات المطيرة وتنميتها. وسيتيح هذا المعهد للعلماء والطلاب من منطقة البحر الكاريبي ومن جميع أنحاء العالم المجيء إلى بلدنا بغية زيادة معارفهم في مجال النظم الإيكولوجية الحيوية والمشاركة في دراسة درع غيانا وتنوعه البيولوجي المدهش.

ويدعو الهدف ١٣من الخطة إلى اتخاذ تدابير عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره. ويتوخى هذا الهدف التعاون الدولي ويشجعه من أجل الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتخفيف من الآثار الضارة لتغير المناخ. وهذا الاتفاق يلزم الدول الأعضاء باتخاذ الإجراءات اللازمة لحصر ارتفاع درجة الحرارة في حد لا يتجاوز ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية، وتعزيز القدرة على التأقلم مع آثار تغير المناخ، والتنمية التي تتسم بانبعاثات غاز احتباس حراري متدنية، وذلك بطريقة لا تهدد الإنتاج الغذائي.

وتضع غيانا حاليا برنامجا شاملا للحد من الانبعاثات كجزء من مسؤوليتها للإسهام في التوصل إلى حلول عالمية لمواجهة خطر تغير المناخ. وسنخصص مساحة مليوني هكتار إضافية من أراضينا لأغراض حفظ الموارد. وتتبّع غيانا مسار نمو منخفض الكربون لتعزيز إسهامها في الحملة ضد تغير المناخ

من خلال الحفاظ على غاباتها، وذلك في إطار آلية المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها. وستساهم بما يصل إلى ٤٨,٧ مليون طن متري من مكافئات ثاني أكسيد الكربون في جهود التخفيف العالمية، وذلك من خلال برنامج يتجنب الانبعاثات.

ويركز كل من الاتفاق بشأن تغير المناخ والخطة على أهمية التدفقات المالية في دعم جهود الدول التي تنتهج مسار التنمية الخضراء لكي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها المترتبة عليها فيما يخص التكيف وتخفيف الآثار ومن تنفيذ المساهمات المقررة المحددة وطنياً. ويجب أن أذكر، مع ذلك، أن جميع الجهود التي نبذلها، وطنيا وإقليميا وعالميا، من أجل النهوض بالتنمية في بيئة من السلام والاستقرار تعترضها الطموحات الإقليمية لجارتنا، جمهورية فنزويلا البوليفارية.

لقد احتفلت غيانا بالذكرى السنوية الخمسين لاستقلالها في هذا العام. وللأسف، أعلنت فنزويلا خلال هذه الذكرى السنوية لاستقلالنا، في ٢٦ أيار/مايو، رفضها لمعاهدة الحدود التي وقعت عليها رسميا قبل ١١٧ عاما وصدقت عليها واحترمتها لما يزيد على ٦٠ عاما منذ ذلك الحين.

وخاطبت الجمعية في العام الماضي وحذرت من الخطر الذي تشكله فنزويلا على السلم والأمن في منطقتنا ليس جراء عدم استقرارها الداخلي فحسب، بل أيضا بسبب هجومها الخارجي على سيادة غيانا وسلامتها الإقليمية (انظر A/70/PV.16) وعلقت آمالي على حقيقة أن عملية التوصل لحل نهائي للمطالبات الإقليمية الجائرة لفنزويلا هي الآن بين يدي الأمين العام للأمم المتحدة. ومنذ خطابي الذي ألقيته العام الماضي، استخدمت فنزويلا كل وسيلة ممكنة للتعطيل، حيث صعدت عدوانها على غيانا وأحبطت جميع الجهود التي بذلها الأمين العام من أجل التوصل إلى حل لهذه المشكلة، على الأقل فيما يتعلق بعملية تؤدي للتوصل إلى حل نهائي لهذا الخلاف.

وغيانا على أهبة الاستعداد لقبول اختصاص محكمة العدل الدولية لكي تصدر حكما نهائيا فيما يخص هذه المسألة. وسنعمل بعزم مع الأمين العام خلال الشهور الأخيرة من ولايته، ومع خليفته، لتخليص غيانا من هذا العبء العبثي. فقد وافقت فنزويلا في اتفاق جنيف لعام ١٩٦٦ على أن يقوم الأمين العام بتحديد وسائل تسوية هذا الخلاف، بما في ذلك عن طريق التسوية القضائية. غير أن فنزويلا تتحدى كل جهد يقوم به للوفاء بهذا الالتزام.

ولا يمكن للأمم المتحدة أن تكون طرفا غير مبال حيال أي تهديد يطال السلام في أي مكان من العالم، أو أي تحد للقانون الدولي.

وتشكل مطالبة فنزويلا الإقليمية مثل ذلك التحدي. وتضرب في صميم وصاية الولايات المتحدة المتعلقة بقانون الأمم. وتضرب في صميم ميثاق الأمم المتحدة، الذي أقسم الأمين العام على التمسك به. وعلى غيانا، وهي دولة صغيرة، أن تتطلع إلى الأمم المتحدة للحماية من التهديدات لأمنها، وللتدخل، ولتحقيق السلام ولاحترام القانون الدولي.

ولا تمت مناشدتي من أجل التفهم الدولي لمحنتنا بأية صلة للحالة الداخلية في فنزويلا. فالناس العاديون في فنزويلا شقيقاتنا وأشقاؤنا. وآلامهم تمس قلوبنا، ونتمنى لهم الإسعاف المبكر من آلامهم. ولكن مطالبات فنزويلا تهدد وجود غيانا كدولة مستقلة. فهي إحياء مخز لمرض العزاة الإسبان الذي عانت منه فنزويلا ذات مرة في تاريخها بالذات. وهي جريمة ضد الإنسانية، مغلفة باللغو عن الشرف الوطني.

كما أود أن أوكد على الدعم المستمر، في سياق الحفاظ على السيادة وصلتها بالتنمية المستدامة، الذي تقدمه غيانا للرفع الكامل للحصار التجاري والاقتصادي والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على بلد كاريبي آخر، هو جمهورية كوبا. ولا يمكننا أن نلتزم بسياسات تحول اقتصاداتنا بهدف

توفير التنمية لشعوبنا ولا تبدي الإرادة السياسية اللازمة لتغيير النظم التي تتعارض مباشرة مع تلك السياسات.

وتسير غيانا على الطريق الصحيح نحو أن تصبح دولة خضراء. بيد أن جهودها – وجهود الدول الصغيرة الأخرى – ستتعطل ما لم يكن هناك التزام جماعي من جانب الجزء الأكبر من المجتمع الدولي نحو التعاون مع الدول العازمة على مواصلة طريق خفض الكربون وخفض والانبعاثات نحو تحقيق التنمية المستدامة ونحو وقف ارتفاع درجات الحرارة العالمية.

وكان الطريق من مؤتمر ستكهولم في عام ١٩٧٢ إلى مؤتمر باريس في عام ٢٠١٥ طويلا وصعبا. ومع ذلك، فإن كلمات إعلان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية في عام ٢٠١٦ لا تزال هامة مثلما كانت قبل ٤٤ عاما، في عام ١٩٧٢:

”لقد وصلنا إلى نقطة في التاريخ حينما يتوجب علينا تشكيل إجراءاتنا في جميع أرجاء العالم بعناية أكثر حصافة من أجل عواقبها البيئية. وبسبب الجهل أو اللامبالاة يمكن أن نلحق ضررا ضخما ولا رجعة فيه بالبيئة الأرضية التي تتوقف عليها حياتنا ورفاهنا. وعلى العكس من ذلك، بالمعرفة الأكمل المعرفة والعمل الأكثر حكمة، يمكننا أن نحقق لأنفسنا وللأجيال المقبلة حياة أفضل في بيئة أكثر تمشيا مع الاحتياجات والآمال البشرية... وأصبحت حماية البيئة البشرية وتحسينها من أجل الأجيال الحاضرة والمقبلة هدفا حتميا للبشرية...“ (A/CONF./48/14/Rev.1، الفقرة ٦).

وتتاح للجمعية العامة في الدورة الحادية والسبعين الآن الفرصة والالتزام للتعهد باتخاذ إجراءات لحماية البيئة البشرية وتحسينها للأجيال الحالية والمقبلة، ومن ثم جعل الطريق إلى الأمام في المستقبل طريقا أسهل للأجيال المقبلة. وينبغي ألا يسمح لعدون فتزويلا على غيانا بأن يهدد مستقبل أطفالنا .

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية غيانا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ديفيد آرثر غرانغر، رئيس جمهورية غيانا، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب أمير دولة قطر.

اصطحب سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بسمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الشيخ آل ثاني (قطر): يسرني بداية أن أتوجه بالتهنئة إلى سعادة السيد بيتر تومسون بمناسبة توليه مهام رئاسة الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، متمنيا له كل التوفيق في مهامه. كما أعرب عن تقديرنا للسيد ماغنز ليكتوفت على جهوده خلال رئاسته للدورة السبعين للجمعية العامة. ولا يفوتني أن أعرب عن بالغ الشكر لمعالي السيد بان كي – مون على ما بذله من جهود خلال فترة ولايته لتحقيق أهداف الأمم المتحدة.

يواجه المجتمع الدولي تحديات جسيمة تتمثل في بعض أزمات إقليمية ودولية غير محلولة أصبحت عائقا أمام التنمية والاستقرار الإقليمي والدولي. وتستمر بعض الدول باتباع نهج العمل خارج نطاق الشرعية الدولية في ظل تقاعس دولي عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن. ولم يعد ممكنا تجاهل الضعف في النظام القانوني والمؤسسي بمنظومة الأمم المتحدة وعجزها في كثير من الحالات عن تطبيق معايير العدالة والإنصاف في

آليات عملها. وثمة نمط متكرر باستمرار في هذه الحالات. وهو انتقائية مجلس الأمن في معالجة القضايا، ولا سيما حينما يتعلق الأمر باستخدام الدول للقوة في العلاقات الدولية.

بعد مرور أكثر من سبعة عقود على الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية لا تزال القضية الفلسطينية تنتظر الحل العادل. ولا تكتفي حكومة إسرائيل برفض قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام الشامل العربية، بل تعمل على فرض سياسة الأمر الواقع عبر خطط استيطانية طويلة الأمد في الضفة الغربية والقدس وتقيم احتلالها على التمييز والفصل العنصري، إذ تنشئ نظامين حقوقيين في ظل سيادتها – واحدا للمحتلين وواحدا للواقعين تحت الاحتلال. وفي ظل صمت العالم وانشغال الدول العربية بقضاياه الراهنة، قد يعتقد قادة إسرائيل أنهم نجحوا في سعيهم؛ والحقيقة، أنهم فشلوا في حل أية قضية. فالشعب الفلسطيني أكثر تمسكا بحقوقه من أي وقت مضى. ولا يمكن أن تقبل الشعوب العربية بأي نوع من تطبيع العلاقات مع إسرائيل مع استمرار الاحتلال وممارساته وقبل تحقيق حل عادل للقضية الفلسطينية. ثم ماذا سوف تفعل إسرائيل بملايين الفلسطينيين، الذين يعيشون على أرضهم ويصبحون أكثر عددا وأكثر وعيا في الوقت ذاته؟ الخيارات تضيق، فإما حل الدولتين أو إقامة نظام فصل عنصري. وهل تعتقد إسرائيل فعلا أنه يمكنها الحفاظ على نظام للفصل العنصري في القرن الحادي والعشرين؟ لقد أضحى إنهاء الاحتلال ضرورة أمنية وسياسية ملحة وواجبا دوليا تجاه شعب احتلت أرضه وصودر وطنه وتتفاقم معاناته.

يتحمل مجلس الأمن مسؤولية خاصة عن فرض الشرعية والإجماع الدوليين بشأن التفاوض على قاعدة حل الدولتين، بما يتضمن إقامة الدولة الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشرقية، على حدود عام ١٩٦٧. وفي هذا الأثناء، لا بد من وقف الاستيطان، واحترام الوضع القانوني للقدس الشريف، ورفع الحصار الظالم المفروض على قطاع غزة، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان السوري.

وسبق أن حذّرنا من على هذا المنبر من أن التراخي في معالجة الأزمات يزيد من حدتها وتعقيدها، مما يشكل في النهاية خطرا على الأمن الدولي. وها نحن نلتقي بعد مرور أكثر من خمس سنوات على الأزمة السورية، وبعد أن دمر النظام غالبية المدن السورية. فقد تضاعفت أعداد اللاجئين وغدا اللجوء عابرا للقارات. وأصبحت سوريا تستورد التنظيمات والمليشيات الطائفية الارهابية التي تعود لتشكل بدورها خطرا اقليميا دوليا.

ويعرف الجميع أن الثورة السورية بدأت انتفاضة شعبية سلمية الطابع ضد نظام دكتاتوري قمعي، وأن هذا الشعب العظيم ظل يتعرض للقتل في مظاهرات سلمية وللتعذيب في السجون طوال عام دون أن يدافع عن نفسه. وخلال هذه الفترة، حاول النظام السوري جر الثورة إلى العنف بشكل مدروس، كما عمل عبر خطاب سياسي موجه على شق الشعب السوري إلى طوائف، وكان الشعب يرد بالهتاف ”واحد، الشعب السوري واحد“، وكان شعار النظام المعلن ”الأسد أو نحرق البلد“. وربما لم يدرك كثيرون أن هذا الشعار هو في الواقع مشروع النظام وبرنامجه الوحيد والحصري.

نظريا، وقفت غالبية دول العالم مع الشعب السوري، وعمليا ترك وحيدا يدعمه بعض الأصدقاء المخلصين. ووضعت خطوط حمر للنظام، وقام الأخير بخرقها دون أن يحرك من وضعها ساكنا. وظل الخط الأحمر يتحرك حتى فهم النظام أنه لا يوجد سقف لما يمكنه أن يرتكب دون حساب. صحيح أنه دخلت الساحة السورية قوى متطرفة عنيفة لا علاقة لها بأهداف الثورة السورية، وهي ترفض أن ترفع علمها، وحاربت الثوار أكثر مما حاربت النظام، وحصلت تجاوزات كثيرة، ولكن لا يمكن فهم هذه الظواهر التي أساءت للثورة بدون سياسة القمع الهمجي التي اتبعها النظام السوري وعجز

المجتمع الدولي عن حماية المدنيين من الأسلحة الكيميائية والقصف بالبراميل المتفجرة وسياسة التعذيب.

ولقد قدمت مدينة داريا نموذجا للثورة السورية التي بدأت برمي الجنود بالورود. وبعد مذابح كبرى سقط في أحدها بتاريخ ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٢ المئات، غالبيتهم من النساء والأطفال، اضطرت مثل غيرها أن تدافع عن نفسها. ومنذ ذلك الحين، تعرضت داريا للقصف المتواصل وحصار التجويع. لم يسيطر عليها تنظيم تكفيري متطرف، و لم يرتكب ثوارها تجاوزات. فلماذا انتهى سكانها إلى أن يتفرج المجتمع الدولي على تهجيرهم في عملية تطهير ديمغرافي مفضوحة؟ لماذا لم يصدر تحذير ضد قصفها وتهجير سكانها كالإنذار الذي صدر ضد قصف قوى أخرى في محافظة الحسكة مؤخرا؟ نحن نعتبر ذلك الانذار في مكانه. ولكن لم يصدر مثله بشأن داريا ومعضمية الشام ومضايا والزبداني وغيرها من البلدات المهددة بالتفجير. هذا ما يتساءل عنه المواطن السوري.

نحن لا نستطيع أن نخدع أنفسنا أو شعوبنا. فمن غير المقبول أن تشل إرادة المجتمع الدولي أمام مرتكبي الجرائم ضد الانسانية. وليس صحيحا أن حماية الشعب السوري لم تكن ممكنة. لقد سمح المجتمع الدولي بتدخلات عسكرية غير مشروعة لقلب أنظمة حكم في منطقتنا، ولا نزال نعاني من آثارها حتى اليوم. كثيرون منا يشتركون في تحمل المسؤولية عن ذلك للأسف، ولكن المجتمع الدولي نفسه امتنع عن حماية شعب أعزل، مع أن هذا الشعب أثبت أنه قادر على أن يغير نظام الحكم بنفسه لو تمت حمايته من القصف.

ولقد أصبح إنهاء هذه الكارثة الانسانية ضرورة سياسية وأخلاقية تضع على مجلس الأمن مسؤولية تاريخية لا يمكنه التنصل منها لوقف نزيف دماء السوريين من خلال وقف القصف الهمجي وحصار المدن تحت شعار ”الجوع أو الركوع“، وإعادة المهجرين واتخاذ الاجراءات لاستئناف العملية السياسية في إطار قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وعلى أساس مقررات جنيف (١) التي نصت على تشكيل هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات وبما يلبي تطلعات الشعب السوري ويحفظ وحدة سوريا وسيادتها، بناء على الحقوق المتساوية لمواطني سوريا جميعا دون تمييز قائم على الدين والمذهب والقومية ونوع الجنس.

إن منطقة الخليج تتمتع بأهمية استراتيجية على المستويين الاقليمي والعالمي، وتشهد هذه المنطقة بعض الأزمات المتباينة في سماتها المتشابهة في جوهرها. ولا بد من اللجوء إلى الحوار البناء لإيجاد الحلول لها. ولكي نصل إلى النتائج المنشودة، يجب أن يرتكز الحوار بين الدول على مبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير. ويتطلب إنجاح الحوار بين الأطراف داخل الدولة، كما هو الحال في العراق، تغليب منطق التوافق السياسي والاجتماعي وترسيخ مفهوم المواطنة الكاملة المتساوية أمام القانون بعيدا عن الطائفية بجميع أشكالها.

وبالنسبة إلى اليمن الشقيق، تجدد دولة قطر دعمها لعودة الشرعية سبيلا وحيدا لضمان أمنه ووحدته واستقراره. ولا شك أن تقاعس المجتمع الدولي في تنفيذ قرارات مجلس الأمن وبخاصة القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) قد منح الفرصة لبعض القوى السياسية في اليمن للقيام بإجراءات انقلابية عرقلت الحل السياسي المنشود الذي يحقق مصلحة الشعب اليمني في الوحدة والاستقرار.

وأنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلها صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الصباح، أمير دولة الكويت الشقيقة، في رعاية مسار المفاوضات اليمنية التي استضافتها دولة الكويت. وسنواصل دعمنا لمهمة المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، وللجهود الدولية لاستئناف المشاورات السياسية بين الأطراف اليمنية بغية التوصل إلى

تسوية سياسية وفق المبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني وقرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥).

وعلى الرغم من أن الوضع في ليبيا الشقيقة لا يزال مضطربا، إلاّ أننا نتطلع إلى استعادة الاستقرار عبر الجهود التي يبذلها المجلس الرئاسي والحكومة الحالية، بدعم من المجتمع الدولي، والتصدي للإرهاب ومواجهة آثاره الخطيرة. ولقد ساهمت دولة قطر في إنجاح الحل السياسي الدولي. ونحن نجدد دعمنا لجميع الجهود التي من شأنها أن تعزز التوافق الوطني الليبي، ونحذر من أن عدم الاستقرار سيلحق ضررا بالغا بما أنجز، وسيقوض جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز التوافق الوطني الذي أكد عليه مجلس الأمن.

ونستغرب قيام دول بدعم قوى ترفض الحل الدولي وتعمل على إفشال مجلس الأمن بالقوة مع أن القرار ينص على معاقبة مثل هذه القوى. وفي الوقت الذي تنشغل قوات وضعت نفسها تحت تصرف المجلس الرئاسي في مكافحة الارهاب، انتهزت قوى أخرى رافضة للحل الدولي الفرصة كي تحتل موانئ تصدير النفط في ظل صمت دولي. هل هكذا نشجع الليبيين على مكافحة الارهاب؟

إن الارهاب الذي نواجهه يبقى مصدر تهديد لشعوبنا وأوطاننا ومنجزاتنا الاقتصادية والاجتماعية، مما يستلزم تكثيف جودنا في مكافحته. وندرك جميعا أن النجاح في مواجهة هذه الظاهرة الخطيرة ليس سهلا لكنه أيضا ليس مستحيلا إذا ما توافرت الارادة السياسية من خلال معالجة الجذور الاجتماعية لهذه الظاهرة المقيتة، وفهم الظروف المساعدة على تسويق أيديولوجيات متطرفة في بيئة من اليأس وانسداد الآفاق.

ولكي نحمي الشباب الذي تستهدفه الجماعات المتطرفة، يجب ألاّ تقتصر محاربة الارهاب على البعد الأمني الضروري بحد ذاته، بل تتعدى ذلك إلى إشاعة قيم التسامح وثقافة التعددية والحوار مع مراعاة حق الشعوب في مقاومة الاحتلال، وهو حق تكرسه الشرائع والمواثيق والأعراف الدولية.

ولكي يكتسب تثقيف الشباب وتعبئة المجتمعات ضد الإرهاب مصداقية، علينا أن نكون مثابرين في تحديده واتخاذ الموقف منه. فلا يجوز أن يتغير التعريف حسب هوية الفاعل أو الضحية، أو حسب المصلحة السياسية.

لقد شهدنا حالات كان فيها تنظيم ما إرهابيا حينما كان خصما سياسيا، ثم جرى احتضانه عندما أصبح فجأة حليفا مرحليا.

ولا يجوز التفريق بين حياة المدنيين في إسطنبول وباريس وغزة ونيويورك وحلب وغيرها. فلا توجد حياة ذات وزن نوعي أكبر من حياة أخرى.

إن التعامل بمعايير مزدوجة مع هذه الظاهرة، أو ربطها بدين أو ثقافة بعينها، أو إعفاء الحكومات التي ينطبق على سياستها وصف الإرهاب من هذه التهمة، يعقّد الجهود لاستئصال الظاهرة، ويقوي الذرائع التي يستخدمها الإرهابيون.

وفي هذا الصدد، وانطلاقا من سياستنا الرافضة للتطرف والإرهاب، والمستندة إلى قيمنا وثقافتنا وتعاليم الدين الإسلامي الحنيف، نؤكد دعمنا للجهود المبذولة في إطار الشرعية الدولية للقضاء على هذه الظاهرة واجتثاث جذورها.

ويشكل احترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها إحدى الركائز الأساسية في مبادئ وأهداف الأمم المتحدة، وانطلاقا من مبادئنا وقيمنا العربية والإسلامية التي تعلي قيمة الإنسان الذي كرمه الله سبحانه وتعالى، حرصت دولة قطر على ترجمة التزاماتها في هذا الجانب على المستويين الوطني والدولي، للدفاع عن الحقوق الفردية والجماعية وتعزيز حقوق الإنسان في العالم.

وفي هذا السياق، يرتبط أحد التحديات في الوقت الراهن، التي يتحتم علينا جميعا مواجهتها، بحماية اللاجئين مما يفرض علينا التعاون والعمل المشترك للتغلب على أسباب اللجوء، وهي الأهم، أما تقديم المعونات والمساعدات فهو واجب إنساني ملح وراهن لا بد من القيام به.

لقد امتدت مساهمتنا الإنمائية والإغاثية إلى أكثر من ١٠٠ دولة حول العالم، ولا نزال ننسق مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية لتوفير الدعمين الإغاثي والإنمائي. وتدعم قطر ما يربو على ١٠ ملايين طفل حول العالم، وتبني قدرات ١,٢ مليون شاب عربي ليكونوا فاعلين ومنتجين في مجتمعاتهم. وفي السنوات الخمس الماضية، تضاعفت قيمة المساعدات المقدمة من دولة قطر ٣ مرات لتصل إلى ١٣ مليار ريال قطري منذ عام ٢٠١١.

ستبقى دولة قطر فضاء للحوار وحل النزاعات بالطرق السلمية، وسوف تظل ملتزمة بالعمل الدولي المتعدد الأطراف، والتعاون والشراكة في إطار المجتمع الدولي لمواجهة التحديات المشتركة للإنسانية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر أمير دولة قطر على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

تولى الرئاسة، نائب الرئيس السيد الحسين (موريتانيا).

خطاب السيد موريسيو ماكري، رئيس جمهورية الأرجنتين

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية الأرجنتين.

اصطحب السيد موريسيو ماكري، رئيس جمهورية الأرجنتين، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد موريسيو ماكري، رئيس جمهورية الأرجنتين، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ماكري (تكلم بالإسبانية): إنه لشرف لي الحضور هنا اليوم لأول مرة، لتمثيل جمهورية الأرجنتين أمام الجمعية العامة.

إننا نعيش في زمن تحول عالمي كبير، حيث تحصل تغيرات بوتيرة متسارعة، وتتيح لنا فرصا جديدة. ويواجهنا خلال القرن الحادي والعشرين أحد التحديات المستمرة، المتمثل في التكيف مع الواقع الجديد للترابط العالمي. إن بناء نظام دولي حديث مهمة مستمرة نشارك فيها جميعا.

إن مبادئ المنظمة ترشدنا إلى تشجيع الحوار والتعاون بين بلداننا من أجل تحقيق التنمية والسلام، والأمن الدولي. وجرى خلال السنوات ٧١ الأولى من عمر الأمم المتحدة، إحراز تقدم مهم. لكن لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. واقترحت الأمم المتحدة أفقا ينبغي أن نتقدم نحوه. إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تشكل هدفا ينبغي أن نحققه بشكل جماعي.

وأنا فخور بتمثيل بلد ساهم في الإطار القانوني الدولي، وقاد إحراز تقدم في مجال حقوق الإنسان، والحقوق الإنسانية والتسوية السلمية للنزاعات. ومع أخذ الأهداف الإنمائية المستدامة بعين الاعتبار، من دواعي فخرنا، توافق أولوياتنا الحكومية مع مصالح المجتمع الدولي. وقد حددنا لأنفسنا في الأرجنتين، ثلاثة أهداف رئيسية.

وهدفنا الأول هو القضاء تماما على الفقر. وهذا يعني أن نصبح بلدا يسوده تكافؤ الفرص، وحيث يمكن لأطفالنا تشكيل مستقبلهم، وحيث يتاح لكل أرجنتيني إمكانية تطوير

إمكاناته. إن بلدا مثل بلدنا، الذي يعد قوة منتجة للأغذية، لا يمكن أن يقبل حقيقة وجود أشخاص يعانون من الجوع في أي مكان في العالم.

و هدفنا الثاني هو القضاء على تهريب المخدرات. وتتطلب مشكلة المخدرات، والإدمان والعنف المرتبط بالجريمة المنظمة على المستوى العالمي، أن نعمل معا من أجل التوصل إلى خطة شاملة، تقوم على حقوق الإنسان وتركز على كل من العرض والطلب.

و هدفنا الثالث هو توحيد الأرجنتينيين، من خلال الحوار واحترام سيادة القانون وتعزيز الديمقراطية. لأنه في القرن الحادي والعشرين، يتم قياس جودة القيادة السياسية بقدرتها على بناء الجسور وبث الثقة. وهذه هي العناصر التي يحتاجها كل مجتمع للعمل بشكل صحيح. وقد اختار الأرجنتينيون هذا الطريق، المتمثل في الثقة في بعضهم البعض، والانخراط في الحوار والتحدث بصراحة مع بعضهم البعض.

وتمثلت إحدى الخطوات الهامة في هذا الاتجاه في العمل بشأن مشاكل الماضي من أجل أن نكون قادرين على التطلع إلى المستقبل. وقد استعدنا توازن الاقتصاد الكلي، وبدأنا في تعزيز العلاقات مع البلدان المجاورة لنا.

ونعكف على إقامة روابط أكثر نضجا مع البلدان والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى، وبدأنا بالفعل نرى نتائج ذلك. فقد عدنا إلى أسواق الائتمان الدولية، وبرهنت العديد من الشركات على أنها تثق في الأرجنتين. ويتم الإعلان عن استثمارات جديدة كل يوم، الأمر الذي سيؤدي إلى إيجاد فرص عمل وإلى وضع البلد على طريق الدفع بعجلة نموه الاقتصادي. إن الأرجنتينيين مستعدون لولوج القرن الحادي والعشرين، والاضطلاع بدورنا في المجتمع الدولي.

غير أنه لا يمكننا تحقيق أي من تلك الأهداف وحدنا. فعلينا أن نعمل معا، بدءا من جيراننا. إنني من منطقة تنظر إلى نفسها باعتبارها جوارا مشتركا يواجه تحديات مشتركة. وقد بذلت أمريكا اللاتينية جهودا جبارة، في السنوات الأخيرة، للحد من الفقر بفضل سياسات اجتماعية قوية وظروف اقتصادية دولية مواتية جدا. ولكن السياق مختلف اليوم. فجميع بلداننا تشهد تراجعا في النمو، بينما تعاني التجارة العالمية من ضعف الأداء. أما على الصعيد الإقليمي، فإن الميزان التجاري أقل ملاءمة ويلحق التضخم الضرر بأولئك الذين لا يملكون سوى القليل.

ولكننا متفائلون في الأرجنتين. ونحن نعرف أنه يجب على أمريكا اللاتينية أن تعول على القدر الهائل من المواهب البشرية فضلا عن الثروة الطبيعية التي لا مثيل لها، لكي تنمو بطريقة شاملة للجميع. وفي حين أن هناك اتجاهات في العالم تبعث على القلق وعدم اليقين، فإن ثمة أخبارا مشجعة تأتي من منطقتنا، مثل تطبيع العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة وعملية بناء السلام في كولومبيا. وبالإضافة إلى ذلك، نرى ظروفا مواتية لإنشاء ممر للسلام من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادئ في جميع أرجاء المنطقة، مما سيسهم في الاستقرار والرخاء الإقليميين.

بيد أن تحديات الحوكمة العالمية في القرن الحادي والعشرين لا تقتصر على بعض البلدان أو المناطق دون غيرها؛ بل هي تهم الجميع. ويجب أن نتعاون، في الوقت الذي نفكر فيه بمنظور عالمي ونعمل بمنظور محلي ومن دون إغفال المبدأ الأول لهذه المنظمة، القائمة على المساواة في السيادة بين جميع أعضائها. إن عالما به المزيد من الأصوات هو عالم أكثر عدلا. ولهذا السبب، من المهم أن نواصل بناء نظام يقوم على قواعد واضحة تعبر عن التنوع والتعددية وتيسر التوصل إلى توافق في الآراء.

يمثل تغير المناخ أكبر وأهم التحديات التي تواجهها البشرية. ولن نتمكن من إحراز تقدم من دون تعريض مستقبلنا ومستقبل الأجيال المقبلة للخطر، إلا إذا أدركنا تلك الحقيقة. إننا في الأرجنتين نراهن بطموح على الطاقة المتجددة لتطوير قدراتنا في مجالات مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وتوليد الطاقة من الكتلة الأحيائية. وقد وقعنا على اتفاق باريس ونفخر بأننا من بين أوائل البلدان التي استكملت عملية التصديق. ولذا، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى بذل أقصى جهوده حتى نتمكن من أن نشهد قريبا دخول الاتفاق حيز النفاذ، وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة لمستقبلنا.

ومن التحديات الرئيسية الأخرى مشكلة اللاجئين. فعلى الرغم من أننا قد تعهدنا قبل عام بألا يتخلف أحد عن الركب، فإن الصور التي نراها اليوم تؤلمنا وتقلقنا. ويتطلب منا هذا الواقع أن نفعل المزيد. وثمة اعتراف على نطاق واسع بالتزام ذوي الخوذ البيض الأرجنتينيين بالمسائل الإنسانية، ولهذا السبب كانت الأرجنتين حاضرة، في أيار/مايو الماضي، في منطقة النزاع السوري لتقديم المساعدة داخل مخيم للاجئين في لبنان. وأود أن أعلن أننا سنقبل المزيد من اللاجئين من سورية والبلدان المجاورة، مع إعطاء الأولوية للأسر التي لديها أطفال. وقد استحدثنا مجلسا وزاريا مكلفا بتوسيع نطاق البرنامج الإنساني القائم، وهو ينسق بين الوزارات والإدارات الحكومية ويتناول التدابير الأمنية والاندماج الاجتماعي الكامل. وسنتمكن تدريجيا من زيادة قدرتنا على استقبال المزيد من الناس بقدر ما يسمح لنا به الدعم المالي والمساعدة التقنية والدعم اللوجستي الدولي.

كما إن المساواة بين الجنسين هدف رئيسي لبلدنا، يتعين علينا أن نعمل من أجل تحقيقه بإيمان راسخ وتصميم سياسي. وقد جعلت الأرجنتين التمكين الكامل للمرأة سياسة رسمية لها. ووضعنا خطة عمل وطنية للوقاية وتقديم المساعدة للنساء المعرضات للخطر من أجل وضع حد للعنف ضد المرأة بجميع أشكاله. ونعمل بنهج شامل حتى يتسنى للمرأة أن تتمتع بنفس الفرص الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي يتمتع بها الرجل في البلد. ونحن ممتنون، في هذا الصدد، للدعم الذي تلقته سوزانا مالكورا، وزيرة خارجية بلدنا، لشغل منصب الأمين العام المقبل للأمم المتحدة. وسيكون اختيار امرأة لقيادة المنظمة في القرن الحادي والعشرين مثالا مشجعا جدا.

عندما أُنشئت المنظمة، التزمت البلدان بصون السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، فإننا نعيش في عالم يتزايد فيه العنف حيث يهدد التطرف الراديكالي الأبرياء والضعفاء من السكان. ويجب أن نتذكر أنه في عام ١٩٩٢ وفي عام ١٩٩٤، كانت الأرجنتين ضحية للإرهاب الدولي عندما وقع هجومان، واللذان نأمل أن نجد بشأنهما المزيد من التعاون الدولي لتوضيح الأحداث ومعاقبة المسؤولين عنها. ويدين بلدي أي مجموعة تهدف من خلال أعمالها إلى تعزيز الإرهاب في أي جزء من الكوكب.

وقد ازدادت هذه الظاهرة سوءا في السنوات الأخيرة. ولا غنى عن التعاون الدولي لوقفها. ويتعين علينا تعزيز التنمية داخل وخارج بلداننا لأن التنمية لا تتوقف عند الحدود. فالنمو مع الإدماج والحوار والتسامح، وإيجاد الفرص – كلها تساعد في الحد من التهميش والإذلال اللذين يغذيان تجنيد الإرهابيين.

ويشكل الحوار والتسوية السلمية للمنازعات حجر الزاوية في السياسة الخارجية للأرجنتين الديمقراطية. ولهذا السبب، نكرر الدعوة إلى الحوار مع المملكة المتحدة، على النحو الذي يدعو إليه العديد من قرارات هذه المنظمة، من أجل إيجاد حل ودي لنزاع السيادة المستمر بيننا منذ ما يقرب من قرنين على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها. وقد أظهرنا اهتمامنا بتعزيز علاقاتنا الثنائية، وهو أمر يمكن بل وينبغي أن

يكون مفيدا للطرفين. ولهذا السبب، نثق بأنه سيتسنى التوصل إلى حل نهائي لهذا النزاع الذي طال أمده.

وأود أن أختتم بياني بعرض خاطرة. إن الأرجنتين، التي احتفلت للتو بمرور ٢٠٠ عام على استقلالها، بلد ظلت أبوابه مفتوحة دائما أمام الرجال والنساء الباحثين عن حياة أفضل من جميع أنحاء العالم.

ويوجد في بلدي ثمة جزء ما من جميع أنحاء العالم، ونتعايش جميعا سلميا: مسيحيون ويهود ومسلمون. فالتنوع يثري مجتمعنا، ونرحب بالانفتاح في عالم تزداد فيه نزعة التشرذم. ولنقل للعالم أنه لا ينبغي لنا الخوف من الاعتماد المتبادل. فما العالم سوى بيتنا المشترك الذي يجب أن نحرص على العناية به. ويجب علينا أن ندرك كيف نتعايش سلميا، مثلما دعانا إلى ذلك البابا فرانسيس. وسوف نزداد منعة بتعزيز الشعور بالاندماج والعمل معا. وعليه، فلنواصل بناء الشبكات وسد الثغرات. ونؤكد لأعضاء الجمعية دعم الأرجنتين ولدينا الكثير مما يمكننا قوله والإسهام به.

وأود أن أعرب عن امتناني للأمين العام على عمله في قيادة المنظمة. فقد واجه إرثه تحديات صعبة، وبالتالي يجب علينا أن نواصل جهودنا. وقد أثبتت الأمم المتحدة على مر السنين أهمية السعي إلى تحقيق عالم أفضل. وقد حان الوقت الآن لأن نبدي إرادتنا السياسية ونكرس قدرتنا على الابتكار لكي نبلور رؤيتنا لتحقيق عالم أفضل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية الأرجنتين على الخطاب الذي أدلى به للتو.

أُصطحب السيد موريسيو ماكري، رئيس جمهورية الأرجنتين، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد فرانسوا أولاند، رئيس الجمهورية الفرنسية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس الجمهورية الفرنسية.

أُصطحب السيد فرانسوا أولاند، رئيس الجمهورية الفرنسية، إلى قاعة الجمعية العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أتشرف بأن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فرانسوا أولاند، رئيس الجمهورية الفرنسية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أولاند (تكلم بالفرنسية): إنه ليشرفني دائما أن أخاطب الجمعية العامة. وهي مسؤولية في المقام الأول أيضا، بالنظر إلى خطورة الوضع العالمي المثير للقلق. وأقف باسم فرنسا أمام الحاضرين هنا لأوجّه نداءات عديدة. أولا، أود أن أطلب إلى جميع الدول الأعضاء بذل قصارى جهدها لتنفيذ الاتفاق التاريخي الذي تم التوقيع عليه في باريس في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وقد كان ذلك الاتفاق تاريخيا لأن المؤتمر الذي عقد في باريس، عاصمة فرنسا، كان قد تعرض لهجمات إرهابية. وكان ذلك الاتفاق تاريخيا أيضا، لأنها المرة الأولى التي اتفق فيها ممثلو المجتمع الدولي المجتمعون على الالتزام بالحد من الاحترار العالمي وحشد التمويل إلى جانب تمكين البلدان الأكثر ضعفا من تحقيق التحول في مجال الطاقة.

مع ذلك، وإذ أقف أمام الجمعية العامة، أود أن أؤكد مرة أخرى أنه وعلى الرغم من أهمية ذلك الاتفاق، فليس هناك وقت نضيعه. فقد كان العامان الماضيان الأكثر سخونة اللذين عرفتهما البشرية منذ بد سجلات قياس معدلات الحرارة. ومن المسلم به أنه تم هنا في نيسان/أبريل ٢٠١٦ التوقيع على اتفاق مع الأمين العام بان كي – مون من قبل ١٧٥ بلدا. بيد أن الجميع يعلم أنه لن يتسنى لذلك الاتفاق دخول حيز النفاذ إلا

إذا صدقت عليه نسبة ٥٥ في المائة من البلدان، أي ما يمثل نسبة ٥٥ في المائة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وقد أعلنت الولايات المتحدة والصين قرارهما التصديق على الاتفاق، وهو أمر هام للغاية. ولم يكن ممكنا فعل شيء بدون المشاركة والالتزام من جانب هذين البلدين لما لهما من نصيب أكبر من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وستخطر فرنسا نفسها الأمم المتحدة غدا بأنها قد أكملت إجراءات تصديقها على الاتفاق. وأناشد جميع الأعضاء الإسراع في إجراءات التصديق حتى يتسنى تحقيق هذا الهدف بحلول نهاية العام.

وقد كان المؤتمر الحادي والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (COP-21) مؤتمرا لاتخاذ القرارات. ويجب أن يكون المؤتمر الثاني والعشرون المقرر عقده في مراكش مؤتمرا لإيجاد الحلول. وهي مسألة تتعلق بتطبيق التحالف الدولي للطاقة الشمسية ومكافحة التصحر وحماية البحار وتحديد سعر الكربون.

ومع ذلك، فإن النداء الذي أود أن أوجهه إلى الجمعية العامة في أعقاب هذا الاتفاق بشأن المناخ، هو نداء من أجل أفريقيا. فأفريقيا قارة واعدة جدا، إلا أنه يمكن عرقلة التنمية فيها بسبب تغير المناخ والهجرة والنزاعات والحروب والإرهاب. ومع أن للقارة مستقبلا مشرقا فإن بإمكانها أيضا أن تكون سببا لتزايد انعدام الأمن الذي يستهدف الأفارقة أنفسهم أولا وقبل كل شيء.

ولذلك السبب، اقترح باسم فرنسا، خطة عمل أفريقيا للعام ٢٠٢٠. وينبغي أن تمكّن هذه الخطة جميع الأفريقيين من الحصول على الكهرباء، إذ أن ثلثي سكان القارة محرومون منها اليوم. وذلك ظلم لا ريب، غير أنه يعوق تحقيق النمو المستدام في أفريقيا قبل كل شيء. وبالتالي، فإن ما هو على المحك حقا هو الاستجابة لاحتياجات ١٥ في المائة من سكان العالم. وما هو على المحك أيضا: تمكين الأفارقة من الاستفادة من إمكاناتهم الإنمائية الهائلة. وتكمن المسألة هنا في الحد من نزوح السكان، أي الهجرة التي تؤدي إلى زعزعة استقرار بلدان المنشأ والمقصد على حد سواء.

ولذلك السبب، فقد أطلقتُ في مؤتمر باريس مبادرة الطاقة المتجددة الأفريقية. وقد تعهد عشرة من المانحين – وأود أن أشكرهم هنا – بالتبرع بمبلغ ١٠ بلايين دولار بحلول عام ٢٠٢٠. وقد تعهدت فرنسا بتوفير نسبة ٢٠ في المائة من ذلك المبلغ، أو ما يعادل ٢ بليون يورو. وقررت أوروبا بشأن خطة للاستثمار الخارجي، قد تصل – وهي ما زالت ترمي إلى تمكين الأفارقة من الحصول على الكهرباء – إلى ما يقرب من ٤٠ بليون يورو بل وربما ضعف ذلك المبلغ في حال تبرع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أيضا. وأدعو جميع البلدان إلى المشاركة في ذلك المسعى. ولست أدعو إلى التضامن هنا فحسب – لأن هذا استثمارا متبادلا وسيفيد العالم بأسره – بل أدعو لأن يتحقق ذلك في أقرب وقت ممكن.

بيد أن التنمية لن تتحقق في أفريقيا دون توفر الأمن في القارة.

عندما التزمت فرنسا بالعمل في مالي، فعلت ذلك إدراكا منها لمسؤوليتها. فقد تعين علينا منع الجماعات الإرهابية من السيطرة على بلد بأكمله وزعزعة استقرار المنطقة بأسرها. واليوم، تم دحر هذا التهديد وتسترد مالي سلامتها الإقليمية. ولكن ثمة جماعات أخرى، بما في ذلك جماعة بوكو حرام وتنظيم القاعدة، تظهر لتهدد أمن العديد من البلدان في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومنطقة بحيرة تشاد. وهناك أيضا، توفر فرنسا الدعم من خلال تدريب القوات العسكرية وتبادل المعلومات وتقديم المساعدة في مجال مكافحة الإرهاب. وعلى سبيل المثال، فإننا نفعل ذلك في النيجر ونيجيريا وتشاد وبنن والكاميرون. وينبغي أن نوسع نطاق هذه الجهود بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

ولنكن واضحين، إن أمن الأفارقة لا بد أن ينبع من الأفارقة أنفسهم إذا أردنا تجنب الاختراق والتدخل الخارجيين. ومناشدتي من أجل تحقيق التنمية والاعتماد على الطاقة المتجددة هي دعوة أيضا من أجل ضمان أمن الأفارقة وتجهيز جيوشهم ومنحهم وسائل الاستجابة، ومن أجل قيام هذه الدول الأفريقية بتنظيم تنميتها بطريقة حرة وسيادية.

وآخر دعوة أود أن أوجهها هنا ربما تحزن الجميع. إنها من أجل سورية. إن المأساة السورية ستُسجل في التاريخ بوصفها وصمة عار للمجتمع الدولي إن لم نقم بإنهائها بسرعة. إن مدينة حلب اليوم مدينة للشهداء، وهكذا ستبقى في الذاكرة التاريخية. لقد لقي آلاف من الأطفال حتفهم في التفجيرات ويتضور السكان بأكملهم جوعا وتجري مهاجمة قوافل المساعدة الإنسانية واستخدام الأسلحة الكيميائية.

وأود أن أقول شيئا واحدا في هذا الصدد، لقد طفح الكيل. وعلى غرار ما حدث في شباط/فبراير، لم يتوقف إطلاق النار سوى بضعة أيام. وانتهى عمليا بعد يوم واحد من إعلانه، حتى قبل فهم شروطه. والنظام هو المسؤول عن فشله ولا يمكن إعفاؤه من الأخطاء التي قد يكون ارتكبها آخرون. وأقول لكل داعميه في الخارج – ونحن جميعا نعرف من هم – أنهم بحاجة لإجبار النظام على مد يده بالسلام. وإذا لم يفعلوا، فعليهم – إلى جانب النظام – تحمل المسؤولية عن الفُرقة والفوضى في سورية.

ويجب على مجلس الأمن أن يجتمع في أقرب وقت ممكن. وينبغي ألا يكون المجلس مسرحا للمخادعين – أو بعبارة أخرى، ألا يكون مكانا يمكن التهرب فيه من المسؤولية وحيث يمكن للبعض أن يعيقوا عمله من أجل حماية النظام بينما ينبغي لهم العمل معنا، سعيا إلى التوصل لحل. ولدى فرنسا أربعة مطالب. أولا، يجب أن نفرض بداية وقف إطلاق النار، وفقا للقرارات التي تم اتخاذها. وهذا هو الشرط المسبق.

ثانيا، نحن بحاجة إلى ضمان إيصال المعونة الإنسانية فورا إلى حلب وغيرها من مدن الشهداء. ويشكل ذلك الأولوية. ثالثا، يجب أن نضمن استئناف المفاوضات السياسية بما يتماشى مع العملية الانتقالية التي جرى الاتفاق عليها في عام ٢٠١٢. وهذا هو الحل. رابعا، يجب أن نفرض جزاءات على استخدام الأسلحة الكيميائية. وهذه هي العدالة.

وإذا اتخذنا هذه القرارات وعملنا الآن، سيكون هناك حل من أجل سورية. وفي الواقع، سيكون ذلك أكثر من حل؛ حيث أنه سيوفر أخيرا الأمل للاجئين والمشردين. وأخيرا، ستُتخذ إجراءات تتيح لسورية صون سلامتها الإقليمية. كما أننا مصممون على أن نشهد تدخلا في العراق يساعد على تحرير البلد بأسره من احتلال داعش لأراضيه. وإذا قررنا التصرف بفعالية ضد الإرهاب، يمكننا منع وقوع المزيد من الهجمات الإرهابية في جميع أنحاء العالم. إننا نواجه خطر الفوضى والانقسام، وهو خطر يتجاوز سورية، إنه موجود في ليبيا أيضا. ويجب أن تكون أولويتنا هي إعادة تأسيس الدولة في ظل حكومة الوفاق الوطني بقيادة رئيس الوزراء السراج، وهو هدف تعمل فرنسا مع شركائها والأمم المتحدة من أجل تحقيقه.

ولا يمكننا ببساطة أن نقف مكتوفي الأيدي. حيث أننا سنخدم بذلك مصلحة القوى التي تهدف إلى زعزعة استقرار العالم، ولا سيما الإرهابيين. وفرنسا لن تستكين أبدا، حتى وإن كان الأمر صعبا – ولا سيما إذا كان ذلك صعبا – ولهذا السبب، فقد أخذت زمام المبادرة للإسهام في البحث عن حل للنزاع بين إسرائيل وفلسطين. وبطبيعة الحال، لا يمكن لأحد أن يفرض حلا على الطرفين ولكن قبولنا مرة أخرى بالوضع الراهن ينطوي على مخاطرة. فهذا يعني السماح بحدوث الاستيطان مرة أخرى. ويعني السماح مرة أخرى بوقوع العنف المجحف وغير المنصف وغير المقبول. وبالتالي، فإن الهدف هو

الاجتماع هنا في نهاية السنة وعقد مؤتمر يمكن فيه للإسرائيليين والفلسطينيين أن يتحملوا مسؤولياتهم ليشرعوا في التفاوض.

وهذه الروح نفسها قادتني – إلى جانب المستشارة ميركل – إلى التماس حل في أوكرانيا. وأدت إلى إيجاد صيغة نورماندي، التي مكنتنا من التوصل إلى اتفاق في مينسك. واليوم، يجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لضمان تنفيذ الاتفاق؛ وإذا لم نفعل ذلك، سيتجدد العنف، بل وربما تُستأنف الحرب. وأذكر بأن هذا النزاع قد أدى إلى سقوط أكثر من ٦ ٠٠٠ من الضحايا. ولذلك، أخذت زمام المبادرة مع مستشارة ألمانيا للجمع بين الرئيسين الروسي والأوكراني في الأسابيع المقبلة للتشجيع على إحراز تقدم في تنفيذ اتفاقات مينسك. ولن نتخلى عن تحقيق هذا الهدف. ولن نصرف النظر عن أي مبادرة نرى أنها قد تكون مفيدة.

وقد أثرت مسألة الإرهاب التي تهدد كل بلد من بلدان العالم. وتطول قائمة جميع من تضرروا منه في أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا وأوروبا وحتى أوقيانوسيا. ولا يمكن لأي بلد أن يدعي أنه بمنأى عن خطر الإرهاب الإسلامي والأصولية والتعصب، وهي أمور تغوي الأفراد اليائسين داخل مجتمعاتنا وتحولهم إلى متطرفين. فما من بحر أو جدار يمكنه أن يحمي أي بلد من هذه المأساة ومن آفة الأعمال أو الهجمات أو الاعتداءات الإرهابية. إن الإرهاب يزدهر في النزاعات المفتوحة التي ظلت دون حل لفترة طويلة جدا. وقد أدى إلى موجة من اللاجئين وقوض النظام الدولي والحدود التي كنا نظنها ثابتة والقانون الذي اعتقدنا أنه يمكننا الحفاظ عليه والأمن الجماعي الذي كان مبدأ الأمم المتحدة.

وفي مواجهة هذه الأخطار، تلجأ فرنسا مرة أخرى إلى الأمم المتحدة. وقد أظهرت الأمم المتحدة فعاليتها باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، الذي كان الكثيرون يظنونه أمرا مستحيلا. ولم تكن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام قط بهذا العدد الذي هي عليه الآن.

ومع ذلك، إذا أردنا العمل من أجل القضاء على الإرهاب، فإننا نحتاج إلى اتخاذ قرارات وليس مجرد إبداء التضامن عندما تتم مهاجمة بلد صديق أو الاكتفاء بالإعراب عن التعاطف تجاه الضحايا.

ويجب أن نضطلع بالمسؤوليات متى كان ذلك مفيداً. وهذا عين ما تفعله فرنسا. ليس لأنها تعرضت للهجوم – فاليوم، كما أسلفت، كل البلدان هدف للإرهاب. كلا، فرنسا تفعل ذلك لأنها عضو دائم في مجلس الأمن، ودورها هو التصرف وليس إثارة العراقيل. فرنسا تفعل ذلك لأن لديها رؤية كبرى، وهي الرؤية التي رفعت لواءها طوال تاريخها – نشر الحرية والديمقراطية والعدالة في العالم. ولأن فرنسا تضع سياساتها في خدمة هدف وحيد هو السلام، ولذلك فهي تحاور كل المعنيين. ولأن فرنسا دولة مستقلة تحترم القانون وليس لها أعداء سوى قوى الكراهية والتعصب التي تغرر بالناس باسم الدين لإثارة الخوف. لأن علينا أن نتصدى للشعبويين الذين يستغلون العوز من أجل بث الفرقة والانقسام والتشهير والتأليب ضد الأديان، ويحرضون على مواجهات ستكون عواقبها وخيمة على تماسك مجتمعاتنا. فرنسا بلد علماني يعلن عن نفسه بهذه الصفة، إلا أنها تحاور كل الأديان وتكفل حرية العبادة على أراضيها، فليس لنا مصلحة في العالم إلا الاستقرار والتنمية ومستقبل كوكبنا.

ولذلك، فإن فرنسا ملتزمة بالأمم المتحدة بشدة وتدلل على ذلك يوماً بعد يوم. وأود أن أثني على رئيس الجمعية العامة، وعلى كل من يتفانى في خدمة الأمم المتحدة، بدءاً من الأمين العام بان كي – مون، الذي تولى هذه المهمة الصعبة طوال عشر سنوات بالنيابة عنا جميعاً والذي مكننا من المضي بها قدماً. لذلك، وفي مواجهة التحديات الكبرى التي ذكرتها،

وخاصة سوريا ومكافحة الإرهاب، فإنني أنتظر من الأمم المتحدة، ومن مجلس الأمن خصوصاً، أن يضطلعا بمسؤولياتهما. وثمة لحظة في حياة كل جيل وكل مسؤول عام يكون السؤال الوحيد الذي يستحق أن يُسأل هو هل اتخذنا قرارات – وهل كانت القرارات صائبة. كل البلدان هنا تتباين في أحجامها ومستويات التنمية والحساسيات والمعتقدات المختلفة، ولكن ينبغي أن يكون لها هدف وحيد ومطلب واحد، وهو أن يرقى العالم إلى مستوى التحديات التي تواجه كوكبنا.

ولذلك، فإنني أتوجه بالنداء للجميع هنا من أجل تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، لكفالة أن تتوفر لأفريقيا وكل الأفارقة الكهرباء ومستوى أفضل من التنمية، ومن أجل أن يحل السلام في سوريا، الذي تشتد إليه الحاجة على نحو عاجل. ولذلك، فإنني أؤمن بالأمم المتحدة، ولذلك، نتوجه إليكم، فرنسا وأنا، برسالة عالمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية الفرنسية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد فرانسوا أولاند، رئيس الجمهورية الفرنسية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد آرثر بيتر موثاريكا، رئيس جمهورية ملاوي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية ملاوي.

اصطحب السيد آرثر بيتر موثاريكا، رئيس جمهورية ملاوي، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد آرثر بيتر موثاريكا، رئيس جمهورية ملاوي، وأدعوه لمخاطبة الجمعية.

الرئيس موثاريكا (تكلم بالإنكليزية): يشرفني ويسعدني أن أخاطب الجمعية العامة اليوم، وأود أن أنضم إلى الزعماء الآخرين في تهنئة الرئيس على انتخابه رئيساً لها. لقد برهن العالم على ثقته فيه، ونحن على يقين من أنه سيقود السفينة إلى شاطئ أحلامنا. ويشهد انتخابه أيضاً على إيماننا بالمساواة بين الدول الأعضاء، بغض النظر عن مساحتها.

وأود أيضاً أن أثني بإخلاص على معالي السيد بان كي – مون، الأمين العام للأمم المتحدة، لقيادته الاستثنائية خلال فترة ولايته. ونتمنى له كل التوفيق والنجاح في مساعيه في المستقبل. وأعتقد أننا سنجد من يضاهيه كفاءة ليحل محله. وقد أحطت علماً مع التقدير أن عملية اختيار الأمين العام بدأت، للمرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة، في تحري الشفافية والديمقراطية. وإذا كانت مهمتنا هي ترسيخ الفضائل السياسية للشفافية والديمقراطية في جميع أنحاء العالم، يجب أن نكون نحن أيضاً أول من يتحلى بالشفافية والديمقراطية.

لقد شاركنا في حملة بالإجماع لتحويل عالمنا. واتفقنا على أنه في طريقنا إلى عالم أفضل، يجب أن نسير على هدى أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي تبين لنا الطريق إلى القضاء على الفقر في العالم. ونحن نجتمع اليوم لاستعراض ما حققناه من تقدم وتجديد التزامنا بمواصلة السعي إلى بلوغ تلك الأهداف حتى النهاية.

وينبغي أن تكون مهمة كل جيل ترك عالمنا مكاناً أفضل للأجيال اللاحقة. ولكن جيلنا يواجه تلالاً من التحديات. وعالمنا في خطر شديد. فما زالت أرواح بريئة تعاني من مأساة الحرب. أرواح كثيرة تشوه أو يمثل بها أو تزهق. وما زال انعدام الاستقرار السياسي يصدع أسس أحلامنا. والنزاعات فرقت بين المجتمعات ودفعت أفرادها إلى الخروج من ديارهم في هجرات لا نهاية لها. لقد علقنا في دورات لا تنتهي من المعاناة والعنف والإرهاب والتطرف وعمليات الاختطاف

والاتجار بالبشر. تلك رواية لا يمكن أن نفخر بسردها على الأجيال القادمة. إن عالمنا يعيش قصة الهوان والعار. كوكبنا في خطر كبير. في كل مكان، يهدد الاحترار العالمي وجودنا، جنباً إلى جنب مع الأعاصير والزوابع والزلازل وحرائق الغابات والفيضانات الشديدة وفترات الجفاف، كلها مخاطر تهدد الاقتصادات الهشة لأفريقيا والعالم الثالث في كل مكان. أفريقيا، وبقية العالم النامي، تعاني من فقر يجردها من إنسانيتها ومن آلام الجوع والمرض وعدم المساواة والاختلالات الجنسانية.

وجل تلك المآسي والتحديات من صنع أيدينا. والحلول تكمن في أيدينا. وخيارات مصير البشرية في جميع أنحاء العالم توجد معنا في الجمعية هذه. وعلينا أن نجد حلولاً لتلك التحديات، فلا أحد غيرنا يستطيع حلها.

يجب أن يتم ذلك هنا وليس في أي مكان آخر. يجب أن يتم الآن وإلا لن يتم أبدا.

لقد ارتقينا إلى مستوى الحدث وبدأنا رحلة الفتح باعتماد أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧. لكننا بدأنا للتو فحسب. تتوقف استدامة مسعانا وتحقيقنا لأهدافنا على فهمنا المشترك وسيرنا معا كمجتمع بشري. ملاوي تقوم بدورها، وستواصل القيام بدورها. نحن نواصل ضمان حقوق الإنسان الأساسية لأنه لا يمكننا التقدم إلا مع الناس الأحرار. نحن نوفر كل الرعاية إلى إخواننا وأخواتنا الذين يلتمسون اللجوء في ملاوي لأن علينا واجبا تجاه البشرية. نحن نكفل السلام والاستقرار والأمن والسكينة للجميع لأن علينا تهيئة بيئة للتقدم. نحن نحكم وفق مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون لأن البشرية لن تتمتع بالأمان إلا عندما يخضع الجميع للمساءلة. ونحن نتعهد بمواصلة العيش في سلام مع كل جيراننا لأننا نثمن السلام والوئام.

التزام ملاوي بالسلم والأمن الدوليين معروف. نحن نبعث قوات حفظ السلام إلى مناطق مختلفة من أفريقيا وخارجها منذ وقت طويل. ويسعدني أن أبلغكم بأن سجل ملاوي في عمليات حفظ السلام جلي ورائع. وفي هذا الصدد، نحن ملتزمون تجاه عمل الأمم المتحدة. وكمنارة للسلام، نتابع أيضا بنشاط مشروع ”إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠“ التابع لخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، ويجب أن نسكت دويها.

وعلى الصعيد الاقتصادي، لا تزال ملاوي تسجل تقدما مطردا لكنه كبير، على الرغم من التحديات المواكبة. وسجل البلد معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣,٢ في المائة في عام ٢٠١٥، مقارنة مع المتوسط العالمي البالغ ٣ في المائة، ومن المتوقع أن يصل إلى ٥ في المائة في عام ٢٠١٦. وعلى الرغم من أن التضخم قد تأثر سلبا بنقص الغذاء، ينبغي لاستيراد الذرة السائبة أن يساعد على الحد من التضخم وبالتالي تحسين معدلات الإقراض. ديوننا المحلية والخارجية في حدود المستويات المستدامة. والاقتصاد يولد تدريجيا فرص العمل التي تشتد الحاجة إليها، لا سيما بين الشباب. وللمضي قدما، يتوقع أن يؤدي مزيج من البرامج القوية للإصلاح المالي ولإصلاح الاقتصاد الكلي ينفذها البلد إلى المزيد من نمو الناتج المحلي الإجمالي وإلى معدل تضخم أحادي الرقم وانخفاض معدلات الإقراض، وهو ما سيؤدي بدوره إلى زيادة الثقة وزيادة الاستثمار وزيادة فرص العمل وتحسن الدخول.

الانتكاسة الوحيدة التي واجهناها في السنتين الماضيتين كانت آثار تغير المناخ. في عام ٢٠١٥، شهدنا فيضانات رهيبة أثرت على أكثر من نصف البلد. وفي عام ٢٠١٦، عانينا العكس تماما، حيث عانى نصف البلد مرة أخرى، لكن هذه المرة من الجفاف الشديد. عندما ننظر في تغير المناخ، دعونا نتذكر أن هناك أرواحا حقيقية تعاني آثاره. سنضطلع، كبلد،

بواجبنا تجاه البشرية. بعد ظهر اليوم، سأوقع اتفاق باريس بشأن تغير المناخ هنا في المقر، لتلتزم حكومتي بالتصديق على هذه الوثيقة الحاسمة الأهمية وتنفيذها. لقد اعتمدت ملاوي بالفعل سياسة لتغير المناخ سيسترشد بها تنفيذنا لاتفاق باريس على المستوى المحلي. نحن نتخذ إجراءات بشأن تغير المناخ.

واسمحوا لي أيضا أن أسجل أن ملاوي تحرز تقدما مثاليا في القطاع الصحي. نحن نقوم بتجريب نهج مبتكرة لإدارة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. نحن من بين بلدان قليلة في القارة الأفريقية نجحت في بدء تنفيذ برامج الفحوص والعلاج. نحن نسيطر على الوباء. لكننا بحاجة إلى بذل جهود متضافرة لإدارة الأمراض غير المعدية مثل ارتفاع ضغط الدم والسكري والسرطان.

وفي مجال المساواة بين الجنسين، تتخذ ملاوي تدابير استباقية للحد من تعرض النساء والفتيات المراهقات إلى العنف وسوء المعاملة. وبالتالي، فإننا نركز على معالجة العنف القائم على نوع الجنس وتحقيق التوازن بين الأدوار الإنجابية والإنتاجية من أجل تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار. وينطوي هذا العمل على التعاون مع الزعماء التقليديين، من أجل معالجة الممارسات التقليدية الرجعية التي تؤذي المرأة والطفلة. وقمنا أيضا بتعزيز الإصلاحات القانونية والسياساتية وتحسين آلية إنفاذ القانون لدينا في هذا المجال. ونحن بصدد اعتماد قانون المساواة بين الجنسين: خطة التنفيذ والرصد للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ فضلا عن تحسين نهج جمع البيانات المراعية للاعتبارات الجنسانية.

وفيما يتعلق بقضايا التجارة والاستثمار والوصول إلى الأسواق، تواصل ملاوي فتح الاقتصاد وطرح العديد من فرص الاستثمار. لقد انفتحنا على المستثمرين في قطاعات التعدين والصناعات التحويلية والزراعة وإضافة القيمة والسياحة والنقل والمياه والطاقة والقطاعات المالية. ونقوم بسرعة بتحسين مناخ الأعمال التجارية. ونحن على استعداد للقيام بأعمال تجارية مع العالم. لذا أدعو المجتمع العالمي إلى التواصل مع منتدى ملاوي السنوي للاستثمار، الذي سيعقد في ليلونغوي يومي ١٠ و ١١ تشرين الأول/أكتوبر. ومن الضروري أن تكون الأسواق الإقليمية والعالمية خالية من التشوهات من قبيل الإعانات والتعريفات الجمركية والحواجز غير التعريفية. يجب أن نرتقي إلى مستوى تطلعات خطة الدوحة الإنمائية لمنظمة التجارة العالمية. على المجتمع العالمي إدراك أن البلدان الأفريقية لن تكون قادرة على إنتاج سلعها الأساسية وإضافة قيمة لها إلا عن طريق اتخاذ هذه الخطوات. سوف يولد ذلك فرص العمل اللازمة لإبقاء شبابنا في القارة ودفع اقتصاداتنا إلى النمو والازدهار المستدامين.

بدون الاستثمارات في هذه المجالات، سيظل منع الشباب الأفريقي من اتخاذ إجراءات يائسة وخطيرة بعبور البحار والمحيطات للوصول إلى الاقتصادات المتقدمة النمو يشكل تحديا. ومن شأن هذه الاستثمارات أيضا تقليل خطر إغواء شبابنا إلى التشدد والتطرف، مع ما يصاحب ذلك من خطر على السلام والأمن على الصعيدين المحلي والدولي. ولا بد لي من التأكيد على أن الفقر في المجتمعات الأفريقية يشكل خطرا على المجتمع العالمي لأن الفقر والإحباط الذي يعاني منه شبابنا يمكن أن يكون مصدرا سهلا للتطرف.

وإذ أتكلم بصفتي نصير الشباب في الأمم المتحدة، فإنني ملتزم تماما بتعزيز تنمية الشباب وتسخير العائد الديمغرافي في ملاوي، عبر القارة الأفريقية وخارجها. ويسعدني أن أبلغ بأن الاتحاد الأفريقي قد اعتمد ”تسخير العائد الديمغرافي“ باعتباره موضوعه لعام ٢٠١٧. ولذلك، أود أن أدعو قادة العالم إلى الانضمام لجهود الاتحاد الأفريقي وشركائنا العالميين في تحديد أولويات الاستثمار في شبابنا، بهدف تسريع وتيرة التحول الاجتماعي الاقتصادي والتنمية على الصعيد العالمي.

وفيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة، فإن الموقف الأفريقي المشترك هو المنصوص عليه في توافق آراء إزولويني وإعلان سرت. ولدينا اعتقاد راسخ بأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة لا يمكن أن يحدث في بيئة تخلو من التمثيل والإنصاف والكفاءة والشفافية والمساءلة، كتلك في مجلس الأمن. لذلك، فإن بلدي يؤيد بإخلاص جميع الجهود والعمل الجاريين حاليا لإيجاد وسيلة مناسبة لإصلاح وتنشيط الأمم المتحدة، وسيلتمس كل السبل الممكنة للإسهام في الحل المناسب بشأن هذه المسألة.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على أن ملاوي تبذل كل جهد ممكن للتغلب على عقود من التخلف والمرض والجوع أعاقت التنمية في البلد.

هذا هو مسعانا الذي يتمثل في تحقيق الكرامة لشعبنا وشغل مكانه في العالم. ومن المقرر أن تكون ملاوي الشريك المنتج في جهودنا الجماعية لتغيير عالمنا. إننا قادة ذلك التحول. ونحن الجيل الذي يجب أن يغيّر العالم. والتاريخ يتطلب منا القيادة الجماعية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية ملاوي على الخطاب الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد آرثر بيتر موتاريكا، رئيس جمهورية ملاوي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد تاباريه فاسكيز، رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية.

اصطُحب السيد تاباريه فاسكيز، رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد تاباريه فاسكيز، رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس فاسكيز (تكلم بالإسبانية): بصفتي مواطنا ورئيسا لجمهورية أوروغواي الشرقية، يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة مرة أخرى من على هذا المنبر. وفي هذا المنتدى، الذي هو أكبر منتدى في العالم والأكثر تمثيلا للبشرية اليوم، أتقدم إليكم بتحيات المواطنين في بلدي وتحيات حكومته. إن تحياتنا لهي انعكاس لقيم السلام والحرية والديمقراطية والعدالة والتضامن، وهي تمثّل أمتنا والأمم المتحدة التي ساعدنا على إيجادها في عام ١٩٤٥، واليوم نحن عضو غير دائم في مجلس الأمن.

وبما أن هذه المرة ليست هي الأولى التي أقف فيها هنا، فإنني أخشى أن أكرر ما قلته في مناسبات سابقة، وخصوصا ما قلته في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ أمام الجمعية العامة في دورتها السبعين (انظر A/70/PV.16). ولكنني مستعد لهذه المجازفة لأن جميع المسائل التي أثرتها قبل سنة، مع بضعة استثناءات، يمكن التكلم عنها الكلام نفسه، وفي بعض الحالات يكون الكلام أشد خطورة.

ولنكن واضحين: أنا لا أقول ذلك من باب اللوم، ناهيك عن الثناء الذاتي. فمن الواضح بصورة مؤلمة أنه على الرغم من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والعنف، والتعصب، والتمييز، والفقر، وعدم المساواة، والظلم، والجريمة المنظمة، فإن هذه الآفات لا تزال تعصف بالكثير من البشر. ولدينا اعتقاد متواضع بأن مهام الحكومات، إضافة إلى الحكام – أي المهام الملقاة على عاتقنا التي أوكلها إلينا مواطنونا – لا يمكن أن تقتصر على إجراء التقييمات وإبلاغ الشعب عن النواقص التي يفتقدها. إن واجبنا غير المشروط هو تهيئة

الظروف اللازمة لشعبنا كي يبني حياته في المجتمع، وتقديم الدعم له بغية تحقيق هذا العمل. وما أقوله لا يبدو وكأنه كلام كبير، وإنما هو كلام كبير.

وبدون تجاهل الأهمية البالغة للمسائل الأخرى التي تنظر فيها الجمعية العامة، اسمحوا لي أن أشير إلى مسألة ربما لا يرد ذكرها في الأخبار، ولكنها هامة بالتأكيد لأنها، كما تبين البيانات التي توفرها منظمة الصحة العالمية، تشكل السبب الرئيسي للوفيات في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل. إنني أتكلم أساسا عن الأمراض غير المعدية، ولا سيما الأمراض القلبية الوعائية، والسرطان، والسكري، والأمراض الرئوية المزمنة. ومن الواضح أن الآثار الفظيعة التي تخلفها هذه الأمراض على البشرية تفوت حكوماتنا، ولكنها مع ذلك تؤثر على حياة شعوبنا بشكل مأساوي. وهذه الأمراض التي يمكن تجنبها تعزى بقدر كبير إلى أربعة عوامل تتصف بالخطورة وترتبط ارتباطا مباشرا بما يفترض أنه سلوكيات حديثة، أي التدخين، وتعاطي الكحول، وأنماط التغذية غير الصحية، والخمول البدني.

إن الآثار الرئيسية لتلك العوامل التي تتصف بالخطورة يُشعَر بها على نحو كبير وبشكل متزايد في البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل، وبين أفقر الناس في كل بلد، وهي تبيّن بقوة المحددات الاجتماعية – الاقتصادية الكامنة. والظروف القائمة في أوساط هؤلاء الناس مهيأة لإيجاد حلقة مفرغة. فالفقر يعرّض الناس لعوامل الخطر التي تؤدي إلى الأمراض غير المعدية وهذه، بدورها، تميل إلى زيادة حالة الفقر لدى المتضررين من أفراد وأسر. وتتأثر النظم الصحية أيضا بارتفاع تكاليف العلاج اللازم لمكافحة الأمراض المزمنة غير المعدية. وبغية إعطاء فكرة عن الآثار المالية، ودون إثارة الجزع، أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الإحصاءات التالية، التي من المؤكد أنهم يعلمونها بالفعل.

أولا، إن التكاليف المباشرة للتدخين على نظم الرعاية الصحية الوطنية في أمريكا اللاتينية تقدّر بمبلغ ٣٣ بليون دولار. وهذا يعادل ٠,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لمنطقتنا، و ٧ في المائة مما تنفقه سنويا على الرعاية الصحية. والضريبة التي تفرضها بلداننا على منتجات التبغ لا تصل إلى ٥٠ في المائة من التكاليف المباشرة التي يسببها التدخين. ثانيا، في عام ٢٠٠٩، بلغت التكلفة الاقتصادية الاجمالية لمرض السرطان في المكسيك، ومنطقة البحر الكاريبي، وأمريكا الوسطى والجنوبية ما يقدّر بمبلغ ٢٨٦ بليون دولار كتكاليف مباشرة – على سبيل المثال، الزيارات إلى عيادات الأطباء والتحاليل الطبية – وكتكاليف غير مباشرة، بما في ذلك نفقات السفر والسكن وأيام العمل الضائعة وعدم الإنتاجية، من بين أمور أخرى. وبالتالي، حسب رأينا المتواضع، سيزداد تأثير تلك الأمراض ما لم نكافح بقوة وباء الأمراض غير المعدية في البلدان ولدى الفئات الاجتماعية الأكثر تعرضا أو تأثرا.

والهدف العالمي الواقعي المتمثل في الحد من الفقر، والذي اعتمدته الجمعية العامة عن حق وفي الوقت المناسب بوصفه شرطاً لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، يصبح أبعد منالا كل يوم بدلاً من أن يقترب.

وإذا نظرنا إلى الإحصاءات المتاحة، في يوم عمل واحد، نجد أن نحو ١٠٤ ١٠٩ أشخاص سيموتون في جميع أنحاء العالم اليوم نتيجة للأمراض التي ذكرتها. فكيف يمكننا ألا نصمم وننفذ استراتيجيات للحد من استهلاك الكحول والتبغ ولتعزيز أنماط الحياة الصحية، مثل التغذية الصحية والتمارين البدنية. ومما لا شك فيه أن ما أقوله هنا هو أبعد ما يكون عمّا قاله من سبقوني في مخاطبة الجمعية. وإذ آمل أن أكون مخطئاً، فإننا إذا لم نتخذ التدابير المناسبة فستعاني بلداننا، ولا سيما الأشد فقراً والأكثر تواضعاً بينها، من عواقب مأساوية بسبب تلك الأمراض والتي أكرر أنه يمكن الوقاية منها. وبطبيعة الحال، ليست هذه هيئة طبية أو ندوة علمية. ولكني أودّ، بوصفي زعيما سياسيا

لم ينسَ مهنة الطب التي كان يزاولها ولم ينفصل عنها، أن أبلغ الجمعية بأنه ليس من الممكن تصميم هذه الاستراتيجيات وتنفيذها وحسب، بل يمكن تحقيق نتائج إيجابية للغاية.

تلك ليست استراتيجيات سهلة أو بسيطة، ولكنها ضرورية ويمكن أن تسفر عن نتائج جيدة. ويعلم أبناء أوروغواي هذا من تجربتنا في الحياة الواقعية. ولكن الأكثر من ذلك أن لدينا مشاريع فعلية نعكف على تنفيذها. وفيما يتعلق بهذه المسألة، لا يوجد مستقبل دون تضامن ونهيب بجميع البلدان والحكومات والشعوب والمنظمات غير الحكومية، فضلاً عن المنظمات العلمية والطبية والدولية، تشكيل تحالف في إطار الأمم المتحدة لمكافحة وباء الأمراض غير المعدية – وهو تحالف من أجل حياة صحية وكذلك طويلة ونشطة وديناميةقدر الإمكان. وهذا أمر ممكن – ليس سهلاً ولكنه ممكن. ومن نواح عدة، يتطلب الأمر الاقتناع والإرادة السياسية للمضي قدماً أكثر مما يتطلّب الموارد المالية.

إن أوروغواي من البلدان الرائدة في تنفيذ الاتفاقية الإطارية بشأن مكافحة التبغ. ولكن هناك معارضون لتلك الريادة. ومن بين هؤلاء، في بداية عام ٢٠١٠، رفعت شركة فيليب موريس للتبغ دعوى أمام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار. وكانت تلك الشركة تقاضي بلدنا بسبب معارضتها لتدبيرين اعتمدهما بلدنا لمكافحة التبغ. وبالإضافة إلى الحجج الرسمية التي قدّمتها شركة التبغ، كان السبب الرئيسي لهذا الإجراء هو معاقبة بلد صغير مثل أوروغواي قرر الحد من استهلاك التبغ والعمل بجد من أجل صحة أبناء شعبنا وحقهم في العيش. وكانت الدعوى عقوبة، بجعل بلدنا الصغير عبرة، حتى تتعلم جميع البلدان التي تنفذ أو تعتزم تنفيذ سياسات مماثلة من هذا الدرس ولا تمضي قدماً فيها.

وكانت إجراءات الدعوى مطوّلة وملتوية ومكلفة. ولكن في النهاية، في ٨ تموز/يوليه، أصدرت هيئة التحكيم في المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار حكمها النهائي. وكان حاسماً لصالح أوروغواي. ولم تُقبل أي من حجج المدعي، والأهم من ذلك إقرار هيئة التحكيم بأن السياسات التي اعتمدها بلدنا سياسات سيادية ومشروعة وتتمشى مع الالتزامات الدولية التي اضطلعت بها أوروغواي وتتفق مع القانون الدولي. ولكن الأشياء لا تحدث مصادفة. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر منظمة الصحة العالمية والعديد من البلدان الممثلة هنا وجميع المؤسسات والأفراد الذين دعموا قضية أوروغواي بشكل أو بآخر في هذه المنازعة. إنني أشكرهم جميعاً بإخلاص باسم شعب أوروغواي. وأفضل طريقة للإعراب عن امتناننا على هذا الدعم – مع عدم تجاهل الظروف التي نعيشها اليوم – أن نلتزم بمواصلة العمل الشاق بما تتيحه وسائلنا المتواضعة – لمساعدة جميع شعوب العالم في أن تنجح بصورة مجدية في الدفاع عن حقوقها في الصحة والحياة.

ولا تجهل أوروغواي الظروف في مناطق العالم الأخرى. ومرة أخرى، نحن لسنا غير مبالين. وأود أن أتناول بعض هذه المسائل.

أولاً، نود أن نهنئ حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية. ونكرر الإعراب عن رغبتنا واستعدادنا لمواصلة التعاون مع الطرفين في المراحل الجديدة والصعبة من عملية السلام.

ثانياً، في خطابنا أمام الجمعية العامة في عام ٢٠١٥ (انظر A/70/PV.16)، أعربنا عن رغبتنا في أن تكون الدورة السبعون هي الأخيرة التي يضطر فيها بلدنا إلى الدعوة لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الجائر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وما دام الحصار قائماً، فستواصل أوروغواي مطالبتها هنا بالرفع النهائي له.

ثالثاً، لسنا غير مبالين إزاء الأوضاع السياسية والمؤسسية المعقدة القائمة في العديد من الدول الشقيقة. وانطلاقا من

الأخوة الصادقة، نأمل أن تُحل هذه الصعوبات على نحو سيادي استناداً إلى الأطر المؤسسية الديمقراطية ومن خلال حوار هادئ ومحترم وصادق بين الأطراف المعنية. ولا بدّ من احترام إرادة المواطنين وإرادة الشعب بصورة كاملة.

وإنني أقدّر كثيراً الاهتمام الذي توليه الجمعية العامة لي اليوم. وباسم شعب أوروغواي، ذاك البلد الصغير في المخروط الجنوبي لأمريكا الجنوبية، أود أن أؤكد مجدداً أننا سنواصل العمل مع الأعضاء، في حدود إمكاناتنا المتواضعة، سعياً إلى إيجاد عالم أكثر أخوية يسوده المزيد من التضامن ومن أجل المزيد من العدالة الاجتماعية في ظل السلام والاحترام والتسامح لجميع سكان الكوكب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية على البيان الذي أدلى به للتوّ.

اصطحب السيد تاباريه فاسكيز، رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية.

اصطحب الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بصاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الملك عبد الله الثاني (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أُعبِّر عن عميق التقدير لسعادة الأمين العام للأمم المتحدة بان كي – مون على تفانيه في خدمة قضايا السلام والوئام العالمي. ونقدّر عالياً تعاونه معنا خلال السنوات العشر الماضية.

بينما أقف اليوم أمامكم، توشك الانتخابات النيابية في الأردن على الانتهاء، لتمثل خطوة أخرى في مسارنا نحو التغيير والتطور للأفضل، وهو مسار التزمنا به بكل إصرار بالرغم من الاضطرابات الإقليمية وعبء اللاجئين. وتمثّل الانتخابات إنجازا يعود معظم الفضل في تحقيقه لمواطنينا – والشباب منهم تحديدا – الذين تمسكوا بقيم الأردن المتمثلة بالوحدة والقوة والروح التواقة للتقدم، رغم كل الصعوبات. إن الإنجاز في ظل هذه الظروف تحديدا هو الذي يجعل من هذه الانتخابات انتصارا حقيقيا.

بينما نجتمع هنا اليوم، تعمل قوى شريرة في منطقتنا وخارجها، وهدفها إضعاف القيم التي تجمع البشرية. وأنا أشير هنا بالطبع إلى الإرهابيين المتطرفين الذين يتصدرون عناوين الأخبار، والساعين إلى السيطرة على العالم. إنهم يريدون أن يمحوا إنجازاتنا وإنجازات أجدادنا، وأن يدمروا الحضارة الإنسانية ويدفعوا بنا إلى عصور الظلام.

والسؤال الذي يجب أن نطرحه على أنفسنا، ونحن نواجه هذا التحدي ونخوض معركة هذا العصر هو: ما طبيعة الإرث الذي سنتركه وراءنا؟ هل سنورث أطفالنا عالما يسيطر عليه الخوف والانقسام، فيصبحون مسكونين بهاجس الأمن إن ركبوا طائرة أو حضروا حفلا أو مباراة كرة قدم أو تجولوا في سوق تجاري؟ والسؤال الأكثر أهمية: هل نحن نقوم حقاً بما يجب علينا فعله لهزيمة هذه القوى الشريرة، لنترك لأولادنا عالما يسود فيه التآخي الإنساني والأمل بدلا من الخوف والشكوك، ولتحقق هذه الأجيال كامل إمكاناتها وطاقاتها، وتسهم في الإنجازات البشرية المتراكمة على مر العصور؟

للأسف، وبعكس ما أتمناه، فإن الجواب على هذا السؤال هو لا، إذ كيف يمكننا أن نكون فاعلين في هذه المعركة، ونحن لم نحدد لغاية الآن من هو عدونا بوضوح، ولا نعرف إلى جانب من نقاتل وضد من نقاتل؟

اليوم، وبعد سنوات من خوض حرب عالمية ضد الإرهاب، أجد نفسي مصدوما من الفهم المغلوط لطبيعة الإسلام لدى العديد من المسؤولين الغربيين والمعاهد الفكرية وقادة الإعلام وصنّاع السياسات، حيث أجد نفسي مضطرا لتوضيح ما هو واضح المرة تلو الأخرى.

إن الأفكار المغلوطة عن الإسلام والمسلمين تصب في خدمة أجندة الإرهابيين الساعية لإشعال فتيل حرب عالمية، وذلك من خلال تعميق وتغذية الانقسام والاستقطاب في المجتمعات، بين الشرق والغرب، فتقوم كل مجموعة بوصم الأخرى، وتنغمس أكثر فأكثر في سوء الظن بالآخر ورفضه.

إن للمسلمين، الذين يشكلون ربع سكان العالم ويتواجدون كمواطنين في كل دوله، دورا محوريا في صياغة مستقبل عالمنا. فكل مسلم ومسلمة يسهمان في رفد العالم بتراث غني من المسؤولية المدنية، والعدالة والعطاء، والحياة الأسرية، والإيمان بالله. لذلك، فعندما يتم إقصاء المسلمين وحرمانهم من المساهمة وأداء دورهم بسبب التحيّز ضدهم أو الجهل بحقيقة الإسلام، أو عندما يسعى الخوارج لتضليل بعض المسلمين أو تشويه ديننا عبر تعاليم خاطئة، فإن الخطر سيحدق بمستقبل مجتمعاتنا كلها.

إن الخوارج عندما يقتلون أو ينهبون أو يستغلون الأطفال أو يحرمون النساء من حقوقهن التي شرعها الله، فإنهم يسيئون للإسلام. وعندما يضطهد الخوارج الأقليات وينكرون الحريات الدينية، فإنهم يسيئون للإسلام.

فالإسلام يعلمنا أن البشر متساوون في الكرامة، ولا تمييز بين الأمم أو الأقاليم أو الأعراق. ويرفض الإسلام الإكراه في الدين، ولكل مواطن الحق في أن تحفظ الدولة حياته وأسرته وممتلكاته وعرضه وحريته الدينية.

كما أن المسلمين يؤمنون بالكتب المقدسة، التي أنزلها الله تبارك وتعالى ومنها الإنجيل والتوراة، إذ يقول الله تعالى في القرآن الكريم:

”قُلْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ وَالأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَالنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ“. (سورة آل عمران، الآية ٨٤)

وفي الواقع، فإن الرسول الأكثر ذكرا في القرآن الكريم هو موسى ((عليه السلام))، إذ ورد اسمه ١٣٦ مرة. أما يسوع ”المسيح“ (عليه السلام)، فقد ذُكر ٢٥ مرة، وأمه مريم، والتي يصفها الإسلام أنها ”خير من خلق الله من النساء“ مذكورة ٣٥ مرة، كما في القرآن الكريم سورة كاملة باسم مريم. إن الخوارج يتعمدون إخفاء هذه الحقائق عن الإسلام ليفرقوا بين المسلمين وغير المسلمين، وهو أمر لا يمكن أن نسمح به. لن نتمكن من مواجهة عدونا المشترك ومن رؤية طبيعة خصمنا بوضوح، إلا عندما نخوض معا هذه المعركة، جميعا من سائر الأديان، ممن يؤمنون بأن الكرامة والحرية والرفاه حقوق طبيعية لكل إنسان منذ ولادته.

وأود أن أؤكد هنا، وبكل وضوح، أن الجماعات المتطرفة خارجة عن الإسلام ولذلك ندعوهم بالخوارج. فهؤلاء يتخذون من العالم المتحضر والناس جميعا، مدنيين أو عسكريين، أعداء، ويرون في ذلك هدفا مشروعا. وهم يحاولون أن يزرعوا في كل دولة من دول العالم ”خلافة“ مزعومة ليمتد نفوذهم، وهم يتمددون بسرعة وعلى نطاق

بمهارتهم في استغلال التكنولوجيا الحديثة ووسائل الإعلام الاجتماعي.

ولمواجهة هذا العدو غير التقليدي، فإننا بحاجة إلى وسائل غير تقليدية، عبر تبني نمط تفكير جديد، وشراكات وأساليب جديدة.

إن هذه المعركة بالنسبة للمسلمين، هي أولا وقبل كل شيء، معركة من أجل مستقبلنا، وكل مكوّن من مكوّنات مجتمعنا ينتظره دور مهم، ليس فقط بالنسبة للمساجد والمراكز الدينية، بل للإعلام والمدارس وقادة المجتمعات المحلية أيضا.

ولا بد هنا من التأكيد الحاسم، وبما لا يترك مجالاً للبس أو التضليل، بأن الإسلام السنيّ المستند إلى الأصول والتقاليد الصحيحة وبجميع مذاهبه الفقهية يرفض رفضاً قاطعاً أفكار التكفيريين ومزاعمهم. ويجب على المسلمين المساهمة بشكل فاعل في تعرية الخوارج والتصدي لهم ولنهجهم في انتقاء نصوص دينية وإخراجها من سياقها وتوظيفها بما يخدمهم، محرّفين بذلك تعاليم الإسلام الحنيف.

وبطبيعة الحال، فإن المجتمع الدولي يخوض أيضاً معركة من أجل المستقبل، وهي معركة لا تنحصر في ميادين القتال فحسب، ذلك أن عدونا يستهدف كل ميدان يعيش فيه الناس ويتفاعلون من خلاله: في المطارات والمقاهي وفي الشوارع. وعليه، فإن التعاون الأمني واجب، ويوازيه أهمية اتباع نهج شمولي. فلا بد لنا أن نفتح قنوات التواصل بين قاراتنا وأممنا، وفي داخل البلد الواحد، وبين الناس. وهذا يعني بالضرورة أن نحسّن من وسائل التواصل فيما بيننا، وأن نتشارك في المعلومات ونستثمر التكنولوجيا المتاحة لنا. ويجب علينا الاستفادة من نفس الأدوات التكنولوجية الحديثة التي تُستخدم ضدنا، وأن نفعل ذلك مع مراعاة أهمية احترام خصوصية الناس. وفي هذا السياق، فإن المخترعين المبدعين في القطاع الخاص، وخصوصاً في مجال التكنولوجيا، هم في غاية الأهمية بالنسبة لمستقبلنا، ولا بد من إشراكهم في جهودنا.

إن هذه الحرب عالمية الطابع، وبالتالي يجب ألا ينحصر التركيز فيها على الشرق الأوسط، بل يجب أن يمتد ليشمل إفريقيا الغربية والشرقية، وجنوب شرق آسيا، ومنطقة البلقان. أما في سورية، فإن النهج العسكري لن يحقق نصراً لأحد، بل لن نجد سوى المهزومين والمزيد من المعاناة للمدنيين. وفي نهاية المطاف، يتطلب إنهاء العنف عملية سياسية تسترشد برؤية دولية موحدة تقودها كل مكونات الشعب السوري. وفي العراق، فإن الدعم الدولي في غاية الأهمية في الوقت الذي تسعى فيه الحكومة والشعب إلى القضاء على الخوارج، ويكمن أحد مفاتيح تحقيق النصر والحفاظ عليه في اتباع نهج شامل يضمن إشراك جميع مكونات المجتمع العراقي في العملية السياسية وفي إدارة مؤسسات الدولة.

في خضم سعينا لتحقيق هذه الأهداف، يجب على مجتمعنا الدولي أيضاً أن يتحمل مسؤوليته نحو من دُمرت حياتهم، وأقصد بهم ملايين اللاجئين والضحايا والمحرومين. لن نستطيع تحقيق النصر ضد آفة الإرهاب والعنف دون أن نستأصل جذرياً المظالم التي تشكل تربة خصبة للإرهاب. فمن سجن أبو غريب إلى شوارع كابُل ومدارس حلب، نجد أن الظلم والمهانة قد تركا خلفهما معاناة إنسانية كبيرة.

وليس هناك من ظلم بمرارة كبيرة أكثر من حرمان الفلسطينيين من حقهم في الدولة. وأؤكد هنا أن السلام هو قرار يتخذ عن وعي وإرادة، وعلى إسرائيل أن تتقبل السلام، وإلا فإنها سوف تغدو محاطة بالكراهية وسط منطقة تموج بالاضطراب. وتعد حماية القدس مصدر قلق كبير، فهذه المدينة المقدسة ركيزة للسلام ليس في المنطقة فحسب، بل في العالم أجمع.

وهذا الأمر على رأس أولوياتي شخصياً، وأولوية لكل المسلمين؛ فنحن نرفض رفضاً قاطعاً أية اعتداءات على الأماكن المقدسة الإسلامية أو المسيحية، ونرفض أية محاولة لتغيير الهوية التاريخية للقدس كمدينة إسلامية مسيحية عربية. وبحكم موقعي كوصي على المقدسات الإسلامية في القدس، سأستمر في حماية هذه الأماكن والتصدي لكل الاعتداءات على قدسيتها، بما في ذلك محاولات التقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى/الحرم الشريف.

ربما أن ميدان المعركة الرئيس والأكثر أهمية لهذه الحرب الحاسمة في عصرنا هو ميدان الفكر والعقل. فأيديولوجية الكراهية والقتل وتدمير الذات تنتشر على الإنترنت، ويجب مجابهتها بفكر مضاد قائم على الأمل والتسامح والسلام. إننا في الجمعية العامة، وفي مناطقنا وبلداننا ومجتمعاتنا في جميع أنحاء العالم، نملك القدرة على طرح الفكر والرؤية الصحيحة، لذا دعونا نعمل ونثبت أننا نملك الإرادة لذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر ملك المملكة الأردنية الهاشمية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

كلمة صاحب الفخامة يوهان شنايدر – أمّان، رئيس الاتحاد السويسري

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس الاتحاد السويسري.

اصطُحب السيد يوهان شنايدر – أمّن، رئيس الاتحاد السويسري، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أتشرف بأن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد يوهان شنايدر – أمان، رئيس الاتحاد السويسري، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس شنايدر – أمان (تكلم بالفرنسية): في ٢٦ تموز/يوليه بأبو ظبي، أنهت الطائرة السويسرية التي تعمل بالطاقة الشمسية، المسمّاة سولر إمبلس، جولتها العالمية. وفي اليوم نفسه الذي أثنى فيه العالم بأسره على هذا الإنجاز التقني، أصدرت المنظمة الدولية للهجرة بياناً قالت فيه إنه منذ بداية عام ٢٠١٦، لقي أكثر من ٣ ٠٠٠ مهاجر حتفهم في البحر الأبيض المتوسط. وهذا يبين لنا مرة أخرى أن البشرية قادرة على فعل الأفضل والأسوأ: التميز في الابتكار في خدمة البيئة، ولكن أيضاً العجز وبعض التقاعس في مواجهة مأساة هائلة، ولدت من الديكتاتورية والفقر والحرب.

إن التحديات التي تواجه المجتمع الدولي واسعة النطاق. وتقدّم الحالة في الشرق الأوسط وفي بعض مناطق أفريقيا، وكذلك على أبواب أوروبا، مثالاً مأساوياً على ذلك. إن ضعف الدول والاقتصادات والمجتمعات يعزز التطرف الذي يمكن أن يؤدي إلى الإرهاب والنزاع المسلح، المقترنين بضحاياهما اللازمين – اللاجئين والمشردين. وتؤثر هذه العواقب علينا جميعاً. وتبقى الأخطار الإضافية قائمة، مثل الكوارث الطبيعية وتغير المناخ وآثاره، بل وحتى مقاومة مضادات الميكروبات. إن الأزمات الاقتصادية والحلقة المفرغة من البطالة والضعف والإقصاء الاجتماعي التي تصاحبها تشغل بال صانعي القرار في جميع أنحاء العالم.

وفي مواجهة حجم تلك التحديات، تزداد ضرورة وجود الأمم المتحدة القوية أكثر من أي وقت مضى. وقد أثبتت المنظمة بالفعل ما يمكنها أن تفعله. وأدّت جهودها الدؤوبة الرامية إلى تعبئة المجتمع الدولي في إطار خطط العمل المختلفة إلى تأخير تحرير الاقتصاد العالمي البالغ الأهمية.

وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، ساعدت الأمم المتحدة في تخفيض معدلات الفقر المدقع بمقدار النصف، وزيادة متوسط الأجل المتوقع. وبفضل حوافز الأمم المتحدة، تحسنت فرص حصول السكان على التعليم في العالم. وإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في الحوكمة العالمية آخذ في الازدياد باستمرار.

وثمة بادرة أمل أخرى، وهي اتفاق السلام الذي تم التوصل مؤخرا كولومبيا. وسويسرا، الجهة الوديعة للاتفاق، تثني على جميع الأطراف المعنية لتحقيق ذلك الإنجاز على طريق السلام الدائم. وجيلنا هو أول جيل منذ بداية القرن العشرين لم يعش حربا عالمية. وقد أسهمت الأمم المتحدة إسهاما كبيرا في تلك النتيجة، حتى وإن كان علينا أن نعترف بأنه ما زال هناك الكثير من النزاعات الإقليمية، وأن هذه النزاعات قد أسفرت عن سقوط العديد من الضحايا.

وبسبب عالمية الأمم المتحدة، فإن لديها شرعية فريدة، مما ينطوي على مسؤولية كبيرة، إذ أن عدد مبادراتها واتفاقاتها وعملياتها يتزايد باستمرار. وتتشكل رؤية عالمية، وجميع الدول معنية. ومن بين أركان تلك الرؤية خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تشكل الإطار المشترك لإيجاد الحلول المستدامة. فهي توفر الأساس لتجديد العقد الاجتماعي بين القادة والسكان.

واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، الذي يسعى إلى الحد من الاحترار العالمي، دليل قوي على التزام الدول. والقرار الذي اتخذته مؤخرا الولايات المتحدة والصين للتصديق على الاتفاق خطوة هامة جدا نحو ضمان نجاحه. ومؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، الذي عقد في اسطنبول، وأسهم في إيجاد الحلول الرامية إلى مساعدة الأشخاص المتضررين من الأزمات والكوارث، دليل آخر على التضامن الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن استعراض منظومة الأمم المتحدة للسلم والأمن، الذي أكملت مؤخرا، سلط الضوء على أهمية منع نشوب النزاعات.

وأخيرا، نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية العاشرة لمجلس حقوق الإنسان، الذي أسهم إسهاما كبيرا في تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها. وينبغي الآن قطع خطوة أخرى لتعزيز تأثير إجراءاته في الميدان. و ”نداء ١٣ حزيران/يونيه“، الذي أطلقته سويسرا وتدعمه اليوم ٧٠ دولة، يقترح على نحو مستصوب تحسين أنشطة منع نشوب النزاعات بإدماج البعد المتعلق بحقوق الإنسان على نحو منهجي أكثر، بما في ذلك تعزيز الروابط بين مجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن.

وفي السنوات الأخيرة، أتحنا لأنفسنا أدوات قيمة لبناء عالم أفضل؛ وقد حان الوقت الآن لاستخدامها. وفي ذلك السياق، أود أن أعرب عن امتناننا للأمين العام بان كي – مون، الذي قام خلال عقد من العمل الشاق بتمكين الأمم المتحدة من إحراز تقدم كبير. ونحن مقتنعون بأن خلفه سيواصل عمل الأمم المتحدة وإصلاحها.

ونهجنا في هذه المرحلة الحاسمة يجب أن يستند إلى المبادئ التي نعتز بها، نحن السويسريون، وهي مبادئ الشمول والمشاركة. وإنني على اقتناع بأننا، بالعمل معا، سننجح في تحقيق جميع أهداف خطة عام ٢٠٣٠. وقد كانت سويسرا من أوائل البلدان التي اتخذت التدابير الوطنية الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونحن عازمون على الوفاء بذلك الالتزام.

وأنا على اقتناع راسخ بأنه، لكي نحقق الأهداف التي حددناها، يجب أن يكون لدينا اقتصاد سليم. وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام يعني التعهد بالتزامات تدعم المجتمعات التي توفر فرص متكافئة للجميع أعضائها. والاقتصاد المزدهر هدف رئيسي، لأنه يمثل أداة أساسية لإيجاد الفرص لجميع المواطنين. فالاقتصاد المزدهر يسهل على الشباب والنساء

والعمال المسنين ولوج سوق العمل. وأرى أن ذلك يتسق تماما مع الالتزامات التي تعهدت بها الأمم المتحدة. ذلك أن الاقتصاد الدينامي الذي يوفر فرص العمل والفرص عامل هام في منع الاعتداءات الإرهابية والنزاعات المسلحة.

وفي سويسرا، حددنا العناصر الرئيسية الثلاثة التي تمكننا من أن نكون بانتظام في طليعة جهود الابتكار والقدرة التنافسية.

أولا، لدينا نظام تدريب فعال يجسد احتياجات الاقتصاد الحقيقي، فضلا عن احتياجات البحوث الأساسية. والدراسية الجامعية وبرامج التدريب المهني في سويسرا تستفيد من نفس الاهتمام ونفس الرعاية. والتعلم في المؤسسة المعزز بالتدريب النظري في المدارس المهنية يقوم بدور محوري في المنظومة.

ثانيا، إن قوانين العمل الليبرالية لدينا تمكن الشركات من أن تتطور مع تطور الأسواق، وتشارك وتسهم في التقدم التكنولوجي، وتعتمد بسهولة أساليب ومنتجات مبتكرة. وقد صارت مرونة اقتصادنا أفضل ضمان للعمالة.

ثالثا، أقمنا شراكة اجتماعية فعالة ومحترمة تكفل السلام في القطاع الصناعي. فالمفاوضات المنتظمة بين ممثلي أرباب العمل والموظفين تضمن مرونة اتفاقات العمل وقبولها من جانب الجميع، وتلبي احتياجات الصناعات والمناطق.

ولكن تلك العناصر الرئيسية لا يمكن أن تحدث آثارا إيجابية بدون التجارة الدولية. فالتبادل التجاري يحفز المنافسة والتقدم العلمي والتكنولوجي والابتكار. وينبغي ألا ننسى أبدا أن الحرية التي نعبر عنها من خلال الديمقراطية وننظمها بسيادة القانون هي أفضل ضمان لكفالة تحقيق الشركة لكامل إمكاناتها الاقتصادية والعلمية والثقافية.

ومن المهم أيضا التصدي لتحديات العولمة في مجال التكنولوجيا الرقمية، ليس فحسب من حيث الشفافية وأمن البيانات والفرص المتكافئة، بل أيضا من منظور الفرص التي يتيحها التقدم التكنولوجي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي. وفي مجتمع منفتح وديمقراطي، من المؤكد أنه من الحيوي أن يكون الناس قادرين على استخدام التكنولوجيات الرقمية بطرق مستنيرة وآمنة. بيد أنه يجب علينا أيضا أن نبذل كل جهد ممكن لضمان أن الفرص الجديدة التي تتيحها الرقمنة تيسر الحصول على العمل بدلا من جعل العمالة محفوفة بالمخاطر على نحو أكبر.

ومن السهل التنبؤ بأن الرقمنة ستقضي على الوظائف. ولكن ذلك ليس بالأمر المهم؛ فالتحدي الحقيقي هو تحديد الوظائف الجديدة التي ستوجدها الرقمنة. ذلك أنه ما من سبيل عدا بذل هذا الجهد سيمكننا من وضع برامج التدريب التي ستتيح لأكبر عدد ممكن من الناس إيجاد الوظائف في عالم الغد.

وبغية نجاح ذلك المسعى، نحن بحاجة إلى الدخول في حوار مع أكثر الشركات ابتكارا. وبوسع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أن تساعدا على كفالة أن تستفيد جميع البلدان من الفرص التي يتيحها التقدم التكنولوجي.

والكلام عن التحديات التي تواجه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يقودنا بطبيعة الحال إلى جنيف، بوصفها مدينة دولية. وتلتزم سويسرا بجعل تلك المدينة مركزا للحوكمة العالمية. ونحن ندعم إضفاء الطابع الحديث على عقارات المدينة، ولكننا نعمل أيضا على تعزيز أوجه التآزر بين مختلف أصحاب المصلحة في جنيف الدولية، سواء في ميدان الصحة العالمية أو العمل الإنساني. ولقد جرت عدة مبادرات في جنيف خلال الأشهر الأخيرة، عنيت النداء المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه لوضع حقوق الإنسان في صميم منع نشوب الصراعات، وإطلاق الفريق الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام، وتنظيم مؤتمر بشأن منع التطرف العنيف، وكذلك إجراء مختلف أنواع

المحادثات والمفاوضات المتعلقة بالسلام. وكل هذا دلالة على أهمية جنيف بوصفها مدينة دولية، وعلى التزام سويسرا بذلك. إنها المكان المفيد للعالم، وسوف نواصل الالتزام بكفالة تعزيز دورها.

وإنني على اقتناع صادق بأن الردود الوحيدة القابلة للتطبيق على التحديات المعاصرة التي نواجهها تكمن في الحلول الجماعية وتلك القائمة على التضامن. وبغية إيجاد هذه الحلول، فإن المجتمع الدولي بحاجة إلى أمم متحدة قوية تكون حديثة وفعالة أيضا. ذلك هو السبيل الذي يجب أن نسلكه. ويجب علينا معا أن ندعم المنظمة الآن بالرؤية والتصميم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الاتحاد السويسري على الخطاب الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد يوهان شنايدر – أمّان، رئيس الاتحاد السويسري، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد بيدرو بابلو كوزينسكي غودار، رئيس جمهورية بيرو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية بيرو.

اصطُحب السيد بيدرو بابلو كوزينسكي غودار، رئيس جمهورية بيرو، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بيدرو بابلو كوزينسكي غودارد، رئيس جمهورية جمهورية بيرو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كوزينسكي غودارد (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة، وأن أهنئ الرئيس على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، وأن أعرب عن استعداد بيرو للإسهام في نجاح قيادته.

قبل شهرين، عندما بدأت فترة ولايتي بصفتي رئيسا لجمهورية بيرو، أعربت عن الالتزام بالأهداف التي حدّدها مؤسّسو جمهوريتنا. وسوف يحتفل أبناء بيرو في عام ٢٠٢١ بمرور ٢٠٠ عام على استقلالنا، وبالتالي على توطيد الديمقراطية السليمة، وهي الديمقراطية الفعالة والباعثة على الازدهار اجتماعيا، مع تحسين فرص الوظائف والمساواة وتعزيز حقوق الإنسان. أمّا الخطط والسياسات العامة التي وضعتها حكومتنا، فإنها تتطابق مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المكرسة في خطة عام. ٢٠٣٠ وهي تشمل إمكانية الحصول على المياه والتعليم والرعاية الصحية لجميع مواطني بيرو وعلى غيرها من الخدمات الحيوية بغية الحد بشكل كبير من الفقر، في سياق المعركة الكاملة ضد الفساد، والتمييز، وانعدام الأمن، والاتجار بالمخدرات.

وأحد الأهداف الرئيسية لحكومة بلدي هو كفالة الإدارة الفعالة للمياه المأمونة ومرافق الصرف الصحي للجميع. وسوف نكفل الحصول على مياه الشرب وشبكات الصرف الصحي لجميع الأسر التي ليس لديها هذه الخدمات الأساسية الآن، والتي يبلغ عدد أفرادها نحو ١٠ ملايين نسمة، أي ما يقرب من ثلث شعبنا. وسوف نستثمر استثمارات كبيرة تعطي الأولوية لمنطقتي الأمازون والأنديز. وسنتعامل مع النظم غير التقليدية لتوفير مياه الشرب في المناطق غير الحضرية، وسوف نطبّق نظما لجمع مياه الأمطار في منطقة الأمازون، ونضطلع بالأشغال العامة عن طريق برنامج إعادة التحريج المعروف باسم ”الجبال الزرق“، بهدف جمع المياه في مرتفعات جبال الأنديز. وأعتقد أن التفاعل مع الأمم المتحدة في هذا الصدد هو أولوية لنا. لذلك، يشرفني عظيم الشرف أنني شاركت في الفريق الرفيع المستوى المعني بالمياه قبل مجرد بضعة أيام.

وثمة مسألة أخرى هامة جدا بالنسبة إلى حكومتي هي تعزيز النمو الأخضر، مع تنسيق استخدام النظم الإيكولوجية البرية والبحرية. وينبغي لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ أن يكون مصدر إلهام لنا بغية تنفيذ تلك السياسات. وإن بيرو بلد معرّض للخطر بشكل خاص، ونحن نشهد ذلك يوميا من خلال ذوبان أنهارنا الجليدية، والبرد القارس الذي يحدث في جنوب بيرو أحيانا، وكلا الأمرين أجبرانا على إعادة توجيه مواردنا الشحيحة للتصدي لهذين التحديين.

وتعمل بيرو على تعزيز هذه السياسات بحيث تصبح عضوا، بأسرع وقت ممكن، في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ولدى حكومة بلدي رؤية واضحة تجاه التحديات والمسؤوليات الجديدة التي يجب على بيرو أن تواجهها، الأمر الذي يفضي بنا إلى تعميق اتفاقاتنا مع البلدان التي لديها توقعات وتحديات وآفاق مماثلة. وهي تشمل شركاءنا في تحالف المحيط الهادئ، عنيت كولومبيا وشيلي والمكسيك. كما أنها تشمل البرازيل والأرجنتين، وهما جارتان هامتان، إلى جانب إكوادور. ونحن نعمل مع هؤلاء الشركاء من أجل التصدي، بطريقة منسجمة ومنسقة، لتحديات التنمية في القرن الحادي والعشرين.

وتلتزم بيرو التزاما راسخا بالدفاع عن الديمقراطية التمثيلية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، وتلتزم بتعزيزها نهائيا. وهذا الالتزام مكرس بوضوح في الميثاق الديمقراطي لمنظمة الدول الأمريكية.

وفي ذلك السياق، فإن الحريات الأساسية، والحق في المشاركة بحرية في الحياة السياسية، والفصل بين السلطات، واحترام وتوازن السلطات كلها تشكل حجر الزاوية في القدرة على الحكم في منطقتنا ولكي نتمكن من ضمان مستقبل مفعم بالأمل.

نحترم أيضا مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، المبدأ الذي أنشأته وعرضته بلدان أمريكا اللاتينية قبل قرن من الزمان بوصفه قاعدة من قواعد القانون الدولي. بيد أن احترام هذا المبدأ لا يمكن، ولا ينبغي له أن يتعارض مع المصالح الدفاعية وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهو يشكل تراثا ثابتا للأجيال المقبلة.

في ذلك السياق، من الحتمي أن نعرب عن قلقنا إزاء الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها حاليا أصدقاؤنا في فنزويلا. تقتضي الديمقراطية الكاملة الاحترام المطلق لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، واتباع الإجراءات القانونية الواجبة. ويتطلب أيضا ضمان الاحترام الكامل للفصل بين السلطات. لقد تأثرت الحالة في فنزويلا بالعنف الشديد والمواجهة الاجتماعية السياسية، ونقص حاد في الأغذية والأدوية. ولمعالجة هذه الأزمة المتعددة الجوانب، ندعو إلى التضامن من أجل البدء بالحوار السياسي الداخلي في أقرب وقت ممكن من دون قيد أو شرط، وفي سياق من الاحترام الكامل للدستور. وبيرو على استعداد للاضطلاع بجميع الجهود اللازمة التي يمكن أن تساعد أصدقاءنا الفنزويليين في إيجاد حل لمشاكلهم. وسوف نعمل مع بلدان تحالف المحيط الهادئ في هذا المسعى، لا سيما مع كولومبيا، البلد المجاور لفنزويلا، حيث سنشهد في غضون بضعة أيام التوقيع على اتفاق السلام مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي.

في الختام، أود أن أنقل إلى الجمعية العامة بأن الحكومة التي أتولى قيادتها في بيرو تدعو إلى تحديث يتوافق مع الجهود التي تروج لها منظومة الأمم المتحدة في السياق العالمي المترابط، غير أنه للأسف أثرت عليها سلسلة من الصراعات الخطيرة التي ذكرتها هنا اليوم وفي جميع مناقشاتنا.

تشهد أجزاء مختلفة من العالم أزمة ثقة، ونكسات في العولمة، وإغراءات شعبية وحمائية وموجة غير مسبوقة من اللاجئين، كما ذكر ملك الأردن منذ قليل. وهدفنا في أمريكا الجنوبية وأمريكا اللاتينية إنشاء جسر عماده الاستقرار والتعاون بين منطقتي المحيط الهادئ والمحيط الأطلسي التي تسعى إلى تعزيز العودة التدريجية للسلام والرخاء في نصف الكرة الغربي.

أخيرا، أود أن أهنئ الأمين العام على خدمته المجتمع الدولي لمدة عقد من الزمان بقيامه بهذا الدور الهام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بيرو على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد بيدرو بابلو كوزينسكي غودار، رئيس جمهورية بيرو، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية تركيا.

أصطُحب السيد رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أردوغان (تكلم بالتركية، ووفر الوفد الترجمة الشفوية): بالأصالة عن نفسي، وبالنيابة عن بلدي ودولتي أحيي بأقصى قدر من الاحترام الجمعية العامة. وآمل أن تنجح الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة في مقاصدها وتفضي إلى نتائج مرضية لجميع البلدان والأمم.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ سعادة السيد بيتر طومسون على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، وأن أشكر معالي السيد موغنز ليكيتوفت على العمل الذي قام به خلال رئاسته للدورة السابقة، وأتمنى له التوفيق في مساعيه المقبلة.

أود أيضا أن أشكر معالي السيد بان كي – مون على مساهماته القيمة فيما ينهي ولايته التي استمرت ١٠ سنوات في منصب الأمين العام، عمل خلالها في وقت اتسم بالتحديات العالمية.

في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، بلغت البشرية ذروتها في الإنجازات التي تحققت في مجالات العلم والتكنولوجيا والتنمية الاقتصادية والصحة. بيد أن هذه البريق له أيضا جانب قاتم جدا ومشين. ففي سوريا، في العراق وفي العديد من البلدان التي تئن في قبضة الإرهاب والحرب، يجري قتل مئات الآلاف من النساء والأطفال والشباب والمسنين. وللأسف أن اللاجئين الفارين من الموت والاستبداد والاضطهاد، يواجهون أيضا معاملة مهينة في العديد من المدن الأوروبية.

لا تزال المنظمات الإرهابية، من قبيل داعش وجبهة النصرة وحزب الاتحاد الديمقراطي، ووحدات حماية الشعب الكردي ماضية في هجماتها وأفعالها في المنطقة. وهناك أيضا إحتمالات كبيرة لنشوب النزاعات في منطقة القوقاز تتبدى مظاهرها في معركة كاملة. وتوجد مشاكل كثيرة وملحة بوجه خاص ابتداء من اليمن إلى أوكرانيا، بينما نجد الناس في جميع بلدان العالم يكابدون الجوع والأوبئة والفقر والأمية.

هذا هو الجانب المشين لعالمنا، وهو جانب يلحق الضرر بكرامة الإنسان ويقض مضاجع الضمير الإنساني. ومما يدعو إلى الأسى أكثر من ذلك أنه يمكن بسهولة حل العديد من هذه الأزمات والمشاكل.

إن تحقيق السلام والازدهار والأمن للأجيال القادمة يتوقف إلى حد كبير على ما نتخذه اليوم من خطوات وتدابير. والوقت الحالي هو الوقت المناسب لإبداء الريادة والتحلي بالمسؤولية في معالجة المشاكل التي نواجهها بشكل حاسم.

لقد أصبحت المنظمات الإرهابية اليوم قادرة على استخدام أساليب مختلفة. ففي ليلة ١٥ تموز/يوليه، واجهنا في تركيا محاولة انقلاب خبيثة بدأتها منظمة فتح الله الإرهابية. وقتلت تلك المنظمة الإرهابية ٢٤١ مواطناً وأصابت ٢١٩٤ شخصاً. وتعرضت مباني البرلمان والمجمع الرئاسي والعديد من منظمات الأمن وإنفاذ القانون للقصف من قبل تلك المنظمة الإرهابية، باستخدام مقاتلات إف – ١٦. وخرجت الدبابات إلى الشوارع ودهست المواطنين. وأطلقت مروحيات ومركبات عسكرية النار على المدنيين. وتصدت أمتنا لمحاولة الانقلاب بنجاح، وحافظت ببسالة على ديمقراطيتها وحكومتها وحرياتها ومستقبلها ونظامها الدستوري.

لذلك، فإنني فخور بأمتي التي دحر أبناؤها محاولة الانقلاب الدنيئة معرضين أرواحهم للخطر. ولمدة ٢٩ يوماً، لم يغادر المواطنون ساحات المدن في تركيا، وظلوا رهن الطلب لحماية ديمقراطيتنا. وكانوا يلقون بأجسادهم أمام الدبابات لصد محاولة الانقلاب. كان موقفهم نبيلاً للغاية. وإن كنت أقف هنا أمام الجمعية اليوم، فإن الفضل يرجع إلى رد الفعل الشجاع والنبيل لأمتنا. وينبغي ألا ننسى أبداً أن محاولة الانقلاب في تركيا كانت تستهدف الديمقراطية في جميع أنحاء العالم أيضاً. وأمتنا لقنت درساً تاريخياً لكل من يعتزمون تنفيذ محاولات انقلابية، وغدت مصدر إلهام لكل الأمم الملتزمة بحماية الديمقراطية.

إن الجيل الجديد من المنظمات الإرهابية يشكل تهديداً أمنياً، لا لتركيا فحسب، بل لجميع البلدان المائة والسبعين في شتى أنحاء العالم التي توجد فيها تلك المنظمات. وبعبارة أخرى، فإن معظم البلدان الممثلة هنا في الجمعية العامة اليوم معرضة لتهديد تلك الهياكل الخفية حالياً. والمنظمات الإرهابية تعمل على فرضية هرطقة نفسية عميقة الجذور تستهدف إخضاع العالم قاطبة فيما يتجاوز حدود تركيا. وممارسات الأعضاء منحرفة في طبيعتها. والاستراتيجية الأساسية للمنظمات الإرهابية هي التغلغل في مؤسسات الدولة، والتأثير على المجتمع والهيمنة على الموارد الاقتصادية تحت ستار التعليم والحوار والتسامح والمنظمات غير الحكومية وأفضل النوايا.

ومن هذا المنبر، أود أن أدعو جميع أصدقائنا لاتخاذ التدابير الضرورية ضد منظمة فتح الله الإرهابية في بلدانهم حماية لمستقبل شعوبهم ورفاهها. ومن واقع تجربتنا، من الواضح أننا ما لم نتصدى لمنظمة فتح الله الإرهابية اليوم، ربما يكون الأوان قد فات غداً. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للقول إن صفات مثل ”التركية“ أو ”تركيا“ وكل التصنيفات المماثلة الأخرى التي تستخدمها تلك المنظمة الإرهابية ومن يرتبط بها من أشخاص لا علاقة لها بتركيا.

لقد دخلت الأزمة الإنسانية في سوريا عامها السادس. ويقدر أن ٦٠٠ ٠٠٠ شخص قد فقدوا حياتهم حتى يومنا هذا، وبسبب الحرب، اضطر ١٢ مليون شخص إلى مغادرة بلدهم، ولجأ ٥ ملايين منهم إلى بلدان أخرى. ولدينا الآن ٢,٧ مليون من هؤلاء في بلدنا. لقد أجبروا على ترك ديارهم ورحبت بهم تركيا. ولم نسأل قط لماذا انتهى بهم المطاف في تركيا. أبوابنا مفتوحة على مصراعيها. ونحن لم نغلق أبوابنا في وجوههم، لأنهم كانوا يفرون من البراميل المتفجرة والطائرات المقاتلة. وكان علينا أن نضطلع بمسؤولياتنا إزاء هؤلاء الناس والقيام بما كان متوقعاً منا.

ولئن لم يفعل الغرب وبقية العالم ذلك، فإننا سنستمر في الترحيب بهم، لأننا بشر. وفي مواجهة تلك الفظائع، كان علينا أن نبقي على أبوابنا مفتوحة لكل من يفرون من الاستبداد

والظلم. لقد فتحنا أبوابنا وأبقيناها مفتوحة. وسنستمر في فتح أبوابنا في المستقبل. وللأسف، لا يزال المجتمع الدولي غير مبالٍ بمعاناة الناس في مناطق النزاع. والأرقام التي ذكرناها آنفاً تمثل أعداداً من البشر.

إن الشعب السوري يعاني من حالة من الإنهاك في قبضة حروب بالوكالة شكلتها إدارة قاسية ومنظمات إرهابية لا ترحم وتنافس عالمي وإقليمي. وفي تلك العملية، للأسف، لم يكن المجتمع الدولي على مستوى قيمه الإنسانية وضميره الجماعي.

وحتى يومنا هذا، أنفقت تركيا قرابة ٢٥ بليون دولار على اللاجئين، بما في ذلك الأموال الموجهة للمنظمات غير الحكومية والبلديات. وقد يسأل الأعضاء: ما الذي حصلت عليه تركيا من بقية العالم؟ من الأمم المتحدة، لم نحصل إلا على ٥٢٥ مليون دولار كمعونة ولا شيء غير ذلك. هل تلقينا شيئاً من الاتحاد الأوروبي؟ قدم الاتحاد الأوروبي وعوداً لم يف بها، للأسف. وقد خصص مبلغ ١٧٨ مليون دولار لليونيسيف. وهذا كل شيء. ولم تتلق تركيا ذاتها أي مساعدة مالية مباشرة على الإطلاق.

ومنذ بداية النزاع، قلنا إن هذه المشكلة تمثل مسألة مشتركة تهم بقية العالم. ونحن نقيم اتصالات وثيقة تضامناً مع شخصيات دولية مؤثرة. فالسوريون جيراننا وإخواننا وأخواتنا. ولا يمكن أن نلزم الصمت في مواجهة تلك المأساة والمذبحة. نحن لم ولن نصمت أبداً. في بلدنا حالياً ٢,٧ مليون لاجئ، جنباً إلى جنب مع ٣٠٠٠٠٠ عراقي. ومن هذا العدد الإجمالي البالغ ٣ ملايين لاجئ لم يتعرض أحد قط لأي تمييز عرقي أو ديني في تركيا. إننا نستقبلهم بأذرع مفتوحة على امتدادها.

وبالإضافة إلى مدن الخيام والحاويات التي نستوعب فيها اللاجئين في تركيا، سنستمر في تقديم كل أشكال الدعم بما يتناسب مع قدراتنا. ونتوقع من الاتحاد الأوروبي وجميع المنظمات الأخرى التي تعهدت بتقديم الدعم المالي أن ترقى إلى مستوى الحدث. وننتظر منها الوفاء بوعودها. وبالمثل، نتوقع من الأمم المتحدة أن تفي بوعودها. آمل وأتوجه بالنداء إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين لنقل هذه الرسالة بأعلى صوت إلى بقية العالم، إذ ينبغي ألا تقتصر مساهمات المجتمع الدولي على ٥١٢ مليون دولار. فماذا يظن المرء أننا فاعلون؟

من هذا المنبر، أتوجه بالنداء إلى بقية العالم، بما في ذلك أصدقائي الأوروبيين الذين يعتقدون أن اللاجئين السوريين يمثلون تهديداً وخطراً واضحاً عليهم. إن الأسلاك الشائكة والجدران العالية لن تجلب لهم أبداً السلامة أو الأمن أو راحة البال التي ينشدونها. ذلك جهد لا طائل من ورائه. ومشاكل اللاجئين السوريين يجب أن تحل على الفور وإلى الأبد. خلاف ذلك، لن نستطيع منع الهجرة غير النظامية، ولا المشاكل الاجتماعية والمخاطر الأمنية التي تنطوي عليها تلك المشكلة. يجب ألا نهدر المزيد من الوقت في إنهاء النزاع والإرهاب وبيئة الاضطهاد، وتلك هي مصادر المشكلة في سوريا. ولا بد من تنفيذ عملية للتسوية السياسية على وجه الاستعجال.

ونعلق أهمية كبرى على حماية سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. وليست لدينا أي مطالب بتاتا بالأراضي السورية. فسورية للشعب السوري. وينبغي ألا يكون لأي أحد على الإطلاق أية خطط مهما كانت فيما يتعلق بأرض سورية.

وبدءا من دعمنا للمعارضة السورية، انطلقت العملية التي تعرف باسم درع الفرات، وهي بالغة الأهمية في إعادة إرساء الاستقرار والسلام والازدهار في منطقة غلب عليها اليأس. وأصبح من الواضح مع إطلاق تلك العملية أن أولوية التنظيم الإرهابي حزب العمال الكردي، أو الحزب الديمقراطي الكردستاني، ليست هي مكافحة داعش. وقد عززت العملية

– أو العملية الهجومية كما يفضل البعض تسميتها – الثقة بالنفس لدى قوات المعارضة السورية المعتدلة. وفضلا عن ذلك، شجع هذا التطور القوات المحلية في العراق، التي تتوق لتطهير الموصل من الإرهاب الذي زرعته داعش.

وكما قد يدرك الحاضرون هنا، فإنني ناشدت لوقت طويل إقامة منطقة آمنة على طول حدودنا مع سورية، التي يبلغ طولها أكثر من ٩٠٠ كيلومتر وتشكل الحدود الأطول معها. ولا تزال تركيا مهددة باستمرار على طول هذه الحدود. وكنا صبورين للغاية. ومع ذلك، في ٢٤ آب/أغسطس، في مدينة غازيانتيب، قرب الحدود السورية، تعرض حفل زفاف لهجوم من قبل مفجر انتحاري عمره ١٤ عاما، وهو صبي أرسله إرهابيو داعش إلى هناك. وأدى الانفجار إلى مقتل ٥٦ شخصا وجرح أكثر من ١٠٠. وقد كنا صبورين حتى تلك اللحظة الحاسمة. وحينئذ بالضبط قلنا هذا يكفي.

وشرعنا في الهجوم إلى جانب المعارضة المعتدلة. وقضينا بالدرجة الأولى على داعش في جرابلس، ووسعنا هجومنا وصولا إلى منطقة الري، حيث تصدينا لداعش. وتمت إعادة توطين السكان المحليين في جرابلس، وكذلك سكان منطقة الري. وأُنقذت منطقة بأسرها من أعزاز إلى الفرات، من جعلها حزاما للإرهاب. وبدلا من ذلك، تحولت إلى حزام سلام. في نهاية المطاف، تهدف العملية التي نقوم بها اليوم إلى حماية المنطقة الآمنة وضمان سلامتها فعلا.

وأُنقذ سكان جرابلس من قبضة الإرهابيين وهم واثقون من العودة إلى ديارهم. وستُشغّل الهياكل الأساسية للمياه والكهرباء على الفور. وتمت تعبئة الهلال الأحمر التركي ومنظمات المعونة الإنسانية التركية وجميع المنظمات غير الحكومية الأخرى لتلبية احتياجات السكان المحليين. وستُشيّد جميع المرافق المدنية التي يحتاجها السكان المحليون في المستقبل القريب. ولجعل ذلك ممكنا، ينبغي إعلان المناطق المصنفة آمنة رسميا مناطق حظر جوي أيضا. ويجب الإبقاء على الموقف الحازم الذي يضمن إنشاء منطقة حظر الطيران لتوفير الحماية والأمن لسكان المنطقة.

ومن المؤسف أن وقف إطلاق النار، العملية التي تلقت استثمارا هائلا، قد فشل. وكما هو واضح، لم يعد من الممكن التوصل إلى وقف لإطلاق النار. فبالأمس، تعرضت قافلة للأمم المتحدة لهجوم من قبل قوات النظام، مما أسفر عن مقتل شخص واحد وإصابة آخرين عددين.

ولم يسمح النظام السوري بإيصال المعونات بإشراف الأمم المتحدة إلى الناس في حلب، الذين هم في أمس الحاجة إليها. فهي تهاجم أيضا قوافل الأمم المتحدة. والنظام يحكم على الناس بالمجاعة والمعاناة، بغية تشجيعهم على الاستسلام أو الموت. وينبغي ألا تتسامح الأمم المتحدة ومجلس الأمن مع سياسات النظام.

و في العراق، من الواضح أنه لن يكون من السهل إنشاء نظام سياسي هدفه الحماية الفعالة للتنوع العرقي والطائفي، الذي يشكل القوة الكامنة الأكبر للبلد. وفي هذا السياق، ينبغي إجراء عملية الموصل بمراعاة حساسيات شعب المنطقة، وإلا ستنشأ أزمة إنسانية جديدة، مما سيؤدي إلى تدفق مليون شخص آخر يلتمسون اللجوء في بلدان أخرى. ولا يمكننا أن نترك الشعب العراقي وحده في هذا المنعطف الحاسم، إذ أنه يحتاج الآن إلى دعم المجتمع الدولي أكثر من أي وقت مضى.

والسماح للشعب الفلسطيني بالعيش في فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حل الدولتين، هو التزام المجتمع الدولي إزاء الأطفال الفلسطينيين، على أقل تقدير. وينبغي لإسرائيل على وجه الخصوص احترام قدسية جبل الهيكل وإنهاء انتهاكات مركزه.

وسنحاول الاستفادة من تطبيع علاقاتنا مع إسرائيل لتيسير عملية السلام وحل التحديات الاقتصادية والإنسانية التي يواجهها إخوتنا وأخواتنا الفلسطينيون ببذل كل جهد ممكن. وفي ذلك السياق، سنواصل جهودنا لإيصال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة.

ويقودني ذلك إلى نقطة بالغة الأهمية. فقد انعقد مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في أيار/مايو في تركيا، لأول مرة في التاريخ. ونعتبر أنه أتاح فرصة هامة لاستكشاف سبل جديدة لتعزيز فعالية التدخل لحل الأزمات في جميع أنحاء العالم. وفي ذلك الصدد، أود أن أكون واضحا في ملاحظاتي. فيما يتعلق بتقديم الدعم إلى أقل البلدان نموا في العالم، تصنف تركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة من بين أول ثلاث جهات مانحة. لكن فيما يتعلق بالنسبة التي تقارن مقدار المعونة الإنسانية بإجمالي الناتج المحلي، تحتل تركيا المرتبة الأولى في العالم.

ونحن البلد الذي يستضيف أكبر عدد من اللاجئين في في جميع أنحاء العالم، ونبذل كل ما في استطاعتنا لوقف الهجرة غير النظامية. وعالجت الجمعية العامة موضوع اللاجئين السوريين للمرة الأولى بمبادرة من تركيا في العام الماضي. وبالمثل، أدرجت الهجرة والإرهاب في جدول أعمال مجموعة العشرين، بفضل جهود تركيا. ونتعاون إلى أقصى حد ممكن مع الاتحاد الأوروبي بشأن أزمة اللاجئين.

واستنادا إلى الهدف الرامي إلى منع الوفيات في بحر إيجه، نجحنا في تخفيض العدد الناجم عن الهجرة غير النظامية إلى ٥٠ شخص في اليوم؛ في حين بلغ هذا العدد ٧٠٠٠ شخص في اليوم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. ويبين هذا أن تركيا أوفت بالتزاماتها بنجاح بموجب إطار الاتفاق بشأن اللاجئين المبرم مع الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، يؤسفنا أنه تم نسيان الوعود التي قطعها الاتحاد الأوروبي في سياق اتفاق ١٨ آذار/مارس، بينما تسود الذرائع الزائفة المتواصلة ولا نسمع إلا الأعذار.

ويجب إصلاح مجلس الأمن لتحسين فعالية عملية حفظ السلام وبناء السلام. ونقدر تماما التقدم الذي حققه الأمين العام، السيد بان كي - مون في هذه المسألة. علاوة على ذلك، من الواضح أن هذه الجهود ستذهب سدى ولن تتحقق المهمة إلا إذا تمت عملية إصلاح مجلس الأمن، بوصفه الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين.

لهذا السبب نقول أن العالم هو أكبر من الأعضاء الدائمين الخمسة. نحن نذكّر المجتمع الدولي بهذه الحقيقة مرارا وتكرارا مع كل فرصة تتاح لنا. فقد أُنشيء مجلس الأمن في أعقاب الحرب العالمية الثانية. ولا يمكن الحفاظ على نفس هيكلية المجلس في ظل الظروف السائدة في العصر الحديث. ولا يمكن أن يتوقف مصير بقية العالم على ما يقوله الأعضاء الدائمون الخمسة في مجلس الأمن. هناك خمسة أصحاب مقاعد دائمة و ١٠ أصحاب مقاعد غير دائمة في مجلس الأمن.

وهذا ليس بمجلس الأمن اللائق. فمجلس لا يمثل العالم بأسره لا يمكن أبدا أن يساعد على استعادة السلام والعدالة في جميع أنحاء العالم. وهذا أمر نحن بحاجة إلى إعادة النظر فيه مرارا وتكرارا. هل يمكن للجميع التفكير في أن هناك خمسة بلدان تشغل مقاعد دائمة – ثلاثة بلدان أوروبية وبلد واحد من آسيا وبلد آخر، هو بطبيعة الحال الولايات المتحدة الأمريكية؟ ماذا عن بقية العالم؟ وماذا عن البلدان الأخرى في جميع أنحاء العالم؟ لقد ظلت على الهامش. إننا نتجاهلها.

بل لماذا لا يكون لدينا ٢٠ بلدا تشغل مقاعد دائمة في مجلس الأمن في إطار نظام للتناوب؟ وفي هذا النظام، سوف يُمثَّل كل بلد – بصورة مستحقة – في مجلس الأمن كل سنة أو كل سنتين. وهذا هو السبيل الوحيد لتحقيق الإنصاف

والعدالة. وينبغي ترسيخ الطابع التمثيلي لمجلس الأمن حتى يكون هذا الجهاز أكثر فعالية وعدلا بكثير.

ولكي يتسنى ذلك، يتعين على الجمعية العامة التوصل إلى توافق كامل في الآراء. ويرجى عدم التفكير حتى في البقاء صامتين، وإلا فلن نتمكن من تحقيق أي شيء. ولن نتمكن من إحراز النجاح في سياساتنا. وعلينا، إن جاز التعبير، أن ننخرط في التجسس. ويجب أن نكون أقوياء. وعلينا أن نقف على أقدامنا وأن نقول الحقيقة، ولا شيء غير الحقيقة. وعلينا أن ندعم الحقيقة. إننا سياسيون. وبهذه الطريقة وحدها يمكن للعالم بلوغ مستوى العدالة الذي يتوق إليه. إنها الطريقة الوحيدة لتحقيق الديمقراطية.

إن كراهية الإسلام هي اسم بديل للعنصرية والتمييز. ونحن نراها سائدة في بلدان تضم أعدادا كبيرة من المسلمين. وقبل عقد من الزمان، شاركنا إلى جانب رئيس وزراء إسبانيا في ذلك الحين في رئاسة مبادرة مشروع تحالف الأمم المتحدة للحضارات بهدف إيجاد حلول دائمة لهذه الحركات الخطيرة التي تهدد الرخاء الذي ننعم به في جميع أنحاء العالم. وبالمثل، يسرنا أيضا زيادة الاهتمام بمبادرة الوساطة من أجل السلام التي اضطلعنا بدور ريادي فيها إلى جانب فنلندا في عام ٢٠١٠ تحت رعاية الأمم المتحدة.

وتشمل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي شاركنا في وضعها، أهدافا طموحة وتحويلية لنا جميعا. وتشكل المساعدة الإنمائية الرسمية أهم الموارد من أجل دعم الجهود الإنمائية، ولا سيما لأقل البلدان نموا. وقد بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها تركيا ٣,٩ بليون دولار في عام ٢٠١٥. وعلى نحو ما ذكرت آنفا، فإن نسبة ٠,٥٤ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي، وهي نسبة المعونة الإنسانية التي نقدمها، تتجاوز متوسط النسبة التي تقدمها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وتساعدنا في الاقتراب من الهدف الذي حددته الأمم المتحدة، وهو ٠,٧ في المائة. وقد تجاوزت تركيا التزامها بتقديم مبلغ ٢٠٠ مليون دولار سنويا إلى أقل البلدان نموا في عام ٢٠١١، وقدمت أكثر من ١,٥ بليون دولار إليها في فترة خمس سنوات فقط.

قبل أن أختتم ملاحظاتي، آمل وأدعو أن تكون الدورة الحادية والسبعون للجمعية العامة بداية عصر جديد للتخفيف من آلام الناس ومعاناتهم في جميع أنحاء العالم، وأن تساعدنا على تغيير عالمنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس تركيا على البيان الذي ألقاه للتوّ.

اصطحب فخامة السيد رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

خطاب دولة السيد جوزايا فوريكي باينيماراما، رئيس وزراء جمهورية فيجي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب دولة السيد جوزايا فوريكي باينيماراما، رئيس وزراء جمهورية فيجي.

اصطحب السيد جوزايا فوريكي باينيماراما، رئيس وزراء جمهورية فيجي، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، من دواعي سروري العظيم أن أرحب بدولة السيد جوزايا فوريكي باينيماراما، رئيس وزراء جمهورية فيجي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد باينيماراما (فيجي) (تكلم بالإنكليزية): إن هذه اللحظة تمثل لحظة خاصة بالنسبة لفيجي وأنتم، سيدي، تتولون رئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين،

باعتباركم أول شخص من فيجي ومن سكان جزر المحيط الهادئ يتبوأ هذا المنصب الرفيع في الأمم المتحدة. لقد شرفتم أمتكم وأصبحتم مصدر فخر لها. وباسم مواطني فيجي كافة، أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بأحر التهاني وأتمنى لكم كل النجاح في قيادتكم لمداولاتنا خلال الأشهر الإثنى عشر المقبلة.

وأود أن أشكر الدول التي دعمت سعي فيجي للرئاسة، بمن في ذلك جيراننا وأصدقاؤنا من بين الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ. كما أشكر السيد ماغنز ليكتوفت (الدانمرك) على قيادته خلال الدورة السبعين.

تؤيد فيجي تماما جدول الأعمال الذي عرضتموه، سيدي، للدورة القادمة، والذي يسعى إلى إقناع العالم ببدء تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي اعتمدتها الدول الأعضاء البالغ عددها ١٩٣ في العام الماضي. وكما ذكرتم عن حق، سيدي، عندما أديتم اليمين في الأسبوع الماضي، فإن الدورة الحادية والسبعين يجب – توخيا للأمانة – أن تكون العام الذي نشهد فيه دوران العجلات. وقد تعهدنا بصورة جماعية بحشد المجتمع العالمي من أجل إنهاء جميع أشكال الفقر ومكافحة عدم المساواة والتصدي لتغير المناخ. وفي سياق ذلك، تعهدنا بألا يتخلف أحد عن الركب، أينما كان على كوكب الأرض. وهذا هو وعدنا الذي تعهدنا به أمام ٧,٥ بليون شخص في جميع أنحاء العالم، الذين نمثل مصالحهم. ويجب الوفاء بهذا الوعد ”قوة دفع عالمية لتغيير عالمنا“، على حد تعبير موضوع هذه الدورة.

ويمثل مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، الذي سيعقد في نيويورك في حزيران/يونيه القادم عن موضوع ”حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة“، أحد محاور الدورة الحادية والسبعين ويندرج ضمن أهم أولوياتنا. وفيجي فخورة بالمشاركة في استضافة ذلك التجمع مع السويد، وأطلب من الجميع تقديم الدعم الكامل لهذه المبادرة. ويجب على العالم أن يتحرك بسرعة وحزم لعكس اتجاه التدهور البيئي لمحيطاتنا وبحارنا والاستخدام المتهور وغير المسؤول لتلك الموارد الثمينة.

وبالنسبة لدولة جزرية صغيرة نامية مثل فيجي، يتسم ذلك بنفس القدر من الإلحاح الذي تتسم به الحاجة إلى مواجهة تحديات تغير المناخ والتعامل مع الظواهر الجوية البالغة الشدة وارتفاع مستوى سطح البحر والتي تشكل تهديدا لأسلوب حياتنا في الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من أجزاء العالم الضعيفة. فملايين كثيرة من البشر في المجتمعات الساحلية والبحرية في جميع أنحاء العالم يتطلعون إلينا لاتخاذ إجراءات حاسمة لمعالجة الأزمة المتنامية على صعيد السكان والتلوث والصيد المفرط وفقدان الموائل البحرية.

وتوجه فيجي أيضا خلال الدورة الحادية والسبعين نداء إلى جميع الدول الإيداع صكوك بعد على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ أن تفعل. نحن فخورون بكوننا أول دولة في العالم تصدق على الاتفاق، وتبدأ عملية إيداع صكوك التصديق. لكننا أيضا نحمل رسالة مفادها أن مؤتمر باريس ما هو إلا خطوة أولى. وتقلقنا التوقعات العلمية بأن حد ٢ درجة مئوية للاحترار العالمي فوق مستوى ما قبل العصر الصناعي المتفق عليه في مؤتمر باريس، ليس كافيا لإنقاذنا.

قبل سبعة أشهر، تلقى الشعب الفيجي لمحة مروعة عن المستقبل الذي يقول الخبراء إنه ينتظرنا، عندما ضربنا أشد إعصار مداري يشهده نصف الكرة الجنوبي، وهو الإعصار ونستون. وقد كان محملا بريح تعصف بسرعة تزيد على ٣٠٠ كيلومتر في الساعة، وقتل ٤٤ شخصا من شعبنا، وترك عدة آلاف مشردين. ولحسن الحظ، أنه لم يضرب مناطقنا السياحية الرئيسية، التي تشكل مصدر دخلنا الرئيسي، بحيث ظل مجتمعنا المحلي الأوسع نطاقا واقتصادنا الأوسع نطاقا،

سليما. ولكن إذا كان هذا هو ما ينتظرنا جراء تسبب الاحترار العالمي في ظواهر مناخية أكثر تواترا وأكثر شدة، فليكن الله في عوننا.

ونواجه، إلى جانب الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى، أحد السيناريوهات المخيفة، التي يؤدي فيها حدث واحد إلى القضاء على اقتصادنا، وإعادتنا عقودا إلى الوراء، وجعل تحقيقنا لأهداف التنمية المستدامة، أمرا مستحيلا. ولذلك تتمثل رسالتنا من المحيط الهادئ في أن: سقف ٢ درجة مئوية، ليس كافيا. إننا بحاجة إلى قيام العالم بخطوة أفضل، وتبني سقف ١,٥ درجة مئوية، الذي دعونا نحن أعضاء منتدى تنمية جزر منطقة المحيط الهادئ إلى تبنيه في إعلان سوفا بشأن التنمية البشرية المستدامة في المحيط الهادئ.

ونحن بحاجة أيضا إلى إجراء تخفيضات أكبر في انبعاثات الكربون، وإجراءات عالمية أكثر حسما مما نشهده حاليا. ولكن كخطوة أولى، أناشد جميع الدول الأعضاء التصديق على اتفاق باريس والابتعاد عما سبق أن وصفته ”بتحالف الأنانية“، تلك البلدان التي يمكن أن ترى الدول الضعيفة وقد ضربت وغرقت بدلا من أن تغير أنماط حياتها المؤدية إلى الإفراط في انبعاثات الكربون.

وأنا فخور بالإشارة إلى أن فيجي قد استجابت لدعوة الرئيس إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. أولا وقبل كل شيء، وضعنا التنمية المستدامة في صميم خطتنا الوطنية. ويشكل إطار النمو الأخضر لفيجي، الذي أطلقته في عام ٢٠١٥، مخططا للتوجه المستقبلي لدولتنا. وجرى إدماجه في خططنا الإنمائية الوطنية الجديدة التي مدتها ٥ سنوات و ٢٠ سنة، والتي سنعلنها خلال الأشهر المقبلة. وتنص هذه الخطط على أنه لن تحصل تنمية على الإطلاق في فيجي، ما لم يظهر بوضوح أنها مستدامة. وفيما يتعلق بحفظ بيئتنا الطبيعية البرية والبحرية، كأولوية رئيسية بالنسبة لنا. فإننا على استعداد للتضحية لأداء واجبنا المقدس أمام شعب فيجي، للحفاظ على محيطه.

وتعطي الفقرة ١ من المادة ٤٠ من دستورنا، كل مواطن من فيجي الحق في،

”بيئة نظيفة وصحية، ويشمل ذلك الحق في حماية عالم الطبيعة، لما فيه مصلحة الأجيال الحالية والمقبلة“.

إنني أقدم تعهدا رسميا لشعبي وللمجتمع العالمي بشكل أوسع، بأنه طالما ظلت حكومتي في السلطة، فلن تكون فيجي ابدا من بين الدول التي قوضت مستقبلها من أجل تحقيق مكاسب مالية قصيرة الأجل. ونحن نعتزم رفع مستويات المعيشة لدينا بوسائل أخرى، لا سيما من خلال صنع الأشياء التي يريد آخرون شراءها، وتقديم الخدمات التي يريدون الحصول عليها. إننا نسوق منتجات وخدمات فيجي ذات الجودة العالية في جميع بقاع الأرض، وندير اقتصادنا بشكل مسؤول، وفقا لأفضل الممارسات الدولية، مع التركيز بصفة خاصة على تنمية الهياكل الأساسية، وتقديم الخدمات، ومساعدة الأقل حظا.

ومن بين الأمور البالغة الأهمية، ما قمنا به من ثورة تعليمية، قمنا من خلالها بتزويد الشباب في فيجي، بالمعرفة والمهارات اللازمة لتحقيق سبل المعيشة المستدامة والمرضية، والإسهام في تقدم دولتنا. ونحن نقدم تعليما مجانيا للمرة الأولى، وأنشأنا أول برنامج للقروض الجامعية، وقدمنا المزيد من المنح الدراسية للطلاب الموهوبين من أجل فتح بوابة فرص غير مسبوقة في جامعاتنا، وشبكة جديدة من الكليات التقنية. لقد حددنا أهدافا أسمى من أي وقت مضى، لكي نصبح بلدا أكثر ذكاء وأكثر دينامية في مركز منطقة المحيط الهادئ، ملتقى منطقتنا، ونتطور لكي نصبح دولة قومية حديثة، تشكل منارة لجيراننا، وتحظى بالاحترام في أنحاء العالم.

ويسرني أن أبلغكم بأننا بدأنا بداية قوية كأمة على مسار طويل، لكنه ثابت لتحقيق ذلك الهدف. ولا يتم إعطاء شعبنا فرصة أكبر من أي وقت في تاريخنا، ولا نقوم بإقامة مجتمع أكثر إنصافا، يشمل مساعدة محددة الأهداف موجهة للفئات الضعيفة، وأول خطة للمعاشات التقاعدية في البلد، لكن فيجي تشهد أيضا حاليا فترة نمو اقتصادي قياسي، استمرت لسبع سنوات متتالية.

وحتى في أعقاب الإعصار ونستون، فإننا نتوقع أن نشهد نسبة نمو تناهز ٣ في المائة هذا العام. ورسالتنا إلى العالم بسيطة: إن فيجي مفتوحة للأعمال التجارية. ولدى فيجي حوافز مغرية للاستثمار، وإحدى أفضل معدلات الضرائب المفروضة على الشركات والأفراد في منطقة المحيط الهادئ. ولدينا اتصالات حديثة، وقوة عاملة متعلمة تتكلم الإنكليزية. إننا نستثمر في إنشاء الطرق والمطارات الجديدة، وغيرها من الهياكل الأساسية، وأدخلنا تحسينات هائلة على كفاءة موانئنا. ولدينا أيضا بيئتنا البكر، وجزرنا وسواحلنا ومياهنا الخلابة. وبالإضافة إلى ذلك، جعلت معايير ضيافتنا شعب فيجي، مشهورا في جميع أنحاء العالم.

إننا نسوق أنفسنا للعالم كوجهة سياحية، تحت شعار ”فيجي – حيث تغمركم السعادة“. ومهما كانت التحديات الناجمة عن الإعصار ونستون، يمكنني القول بثقة إن شعب فيجي لم يكن أبدا أسعد مما هو الآن. وغمرت الفرحة كل مواطن فيجي عندما فاز فريقنا للرغبي بطل العالم في مباريات الرغبي السباعية بالميدالية الذهبية خلال دورة ألعاب ريو الأولمبية. لقد جمعنا الاحتفال، وأصبحنا أكثر اتحادا خلال الأسابيع الأخيرة، أكثر من أي وقت مضى في تاريخنا. وألهمنا أيضا تصور ما يمكن لدولتنا الصغيرة القيام به، إذا ما عزمنا على القيام بذلك.

وكما يعلم الكثيرون في الجمعية، فقد واجهنا تحديات كبيرة على مر السنين فيما يخص بلورة هوية مشتركة، وإقامة مجتمع عادل ومتكافئ لجميع المواطنين، ولكنني هنا لأقول إن تلك الأيام قد ولت. إن فيجي تقترب من مرور نصف قرن عليها كدولة مستقلة في عام ٢٠٢٠، ونحن أخيرا أمة واحدة، وشعب واحد، ولدينا شعور كبير بالتفاؤل الوطني، والكثير من الأشياء التي نتطلع لتحقيقها.

ولتجسيد ثقتنا الجديدة، فنحن أيضا بصدد إعادة تقييم علاقاتنا مع بقية العالم. وتوليت الأسبوع الماضي، منصب وزير الخارجية، فضلا عن منصب رئيس الوزراء، وأعتزم بثبات إصلاح هذه الوزارة وتحسين جوانب معينة من سياستنا الخارجية، لإعطائها اتجاها جديدا، وتجديد الإحساس بالهدف.

إننا أولا وقبل كل شيء، بصدد وضع التجارة في صلب جهود سياستنا الخارجية، من خلال تعزيز الترويج لمجموعة المنتجات والخدمات الجيدة النوعية، في إطار العلامات التجارية الفيجية. ولبعض هذه المنتجات والخدمات بالفعل أثر عالمي، لكننا نعتقد أننا يمكن أن نقوم بالمزيد، سواء تعلق الأمر بمياهنا، أو مواد التجميل، والمواد الغذائية وغيرها من السلع المصنعة، وزيادة كفاءة التسويق لفيجي كوجهة سياحية رئيسية، أو عن طريق توسيع شبكة الربط الجوي لخطوطنا الجوية الوطنية، الخطوط الجوية لفيجي، لكي تسير رحلات إلى وجهات أخرى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وإلى أبعد منهما.

ونحن عازمون على القيام فورا بتعزيز مستوى التعاون بين وزارة الخارجية ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة، اللتين كثيرا ما عملتا في عزلة عن بعضهما البعض. وسوف يتلقى دبلوماسيونا ومفوضونا التجاريون، تعليمات بإعطاء الأولوية للعمل على نحو أوثق مع المصدرين الفيجيين للترويج للعلامة التجارية لفيجي، فضلا عن الحصول على سلع وخدمات ذات

معايير دولية، من الشركاء التجاريين الجدد والقدامى، مما يعود بالفائدة على المستهلكين الفيجيين.

وبشكل أعم، نعمل على إعادة النظر في بعض المواقف والأهداف المتعلقة بسياستنا الخارجية. ويشمل ذلك إعادة تقييم المبدأ المحوري للسياسة الخارجية الفيجية المعتمد منذ سنوات، ومفاده أننا ''أصدقاء للجميع ولسنا أعداء لأحد''.

وبطبيعة الحال، نحن نسعى إلى إقامة علاقات ودية مع جميع الدول، ولا نعمل بالتأكيد على أن يكون لنا أعداء. غير أننا نعتزم في المستقبل أن نختار أصدقاءنا على نحو أكثر انتقائية، وأن نؤيد بشكل أوثق البلدان التي تشاطرنا القيم والمبادئ الأساسية. وهذه تشمل، في المقام الأول، التقيد بالقانون الدولي والتقيد بحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، إلى جانب القيم المشتركة الأخرى مثل الاحترام المتبادل، واحترام السيادة والسلامة الإقليمية، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين.

وهذا التغيير في الاتجاه لن يكون مفاجئا. ومن المؤكد أنه لن يسفر عن تغيير جذري في الشركاء الدوليين الذين تحتفظ بهم فيجي. ولكننا نسعى بالتأكيد إلى إقامة علاقات أوثق مع الدول التي تتشاطر قيمنا وتوقعاتنا الأساسية، ولا سيما تلك الدول التي تحترم حياة الإنسان وحقوق مواطنيها وكرامتهم، وتلتزم بمبدأ العدالة الاجتماعية، وتعزز سيادة القانون، وتصرّ على المساواة واحترام جميع البشر، كما نفعل في فيجي.

وكجزء من التزامنا على نطاق أوسع بحقوق الإنسان، نسعى إلى العضوية في مجلس حقوق الإنسان لولاية السنتين التي تبدأ في عام ٢٠١٨. وسنكون أول دولة في منطقة المحيط الهادئ تنضم إلى المجلس، وأطلب إلى جميع الدول الأعضاء أن تدعم مسعانا.

وسوف تواصل فيجي القيام بدور غير متناسب مع حجمها في المجتمع الدولي، سواء مواصلة التزامنا ببعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وإرسال رجالنا ونسائنا النظاميين لحماية الناس العاديين في المناطق المضطربة من العالم، أو اضطلاعنا بالدور الريادي في توجيه الانتباه العالمي إلى الضرورة الملحة للعمل بشأن تغير المناخ.

ومن المؤكد أنها لحظة اعتزاز لي، بصفتي زعيم أمتنا الصغيرة، أن أقف هنا أمام دول العالم معكم، سيدي، فيما تجلسون ورائي بصفتكم رئيسا للجمعية العامة. وأتوجه إليكم بالتهنئة مرة أخرى على تعيينكم. وأشكركم على محض هذا الشرف لأمتنا. إن كل فيجي – بل ومجتمع الأمم بأكمله – يتمنى لكم الخير وأنتم تترأسون مداولات الدورة الحادية والسبعين هذه وتبحثون المسائل الكبرى في عصرنا التي يتوقف عليها مستقبل العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية فيجي على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد **جوزايا فوريكي باينيماراما**، رئيس وزراء فيجي، من المنصة.

بيان السيدة تيريزا ماي، رئيسة الوزراء في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان تدلي به رئيسة الوزراء في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

اصطُحبت السيدة تيريزا ماي، رئيسة الوزراء في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسعدني جدا أن أرحب بدولة السيدة تيريزا ماي، رئيسة الوزراء في المملكة المتحدة

لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيدة ماي (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب الجمعية العامة للمرة الأولى وأن أفعل ذلك بصفتي رئيسة لوزراء بلد ما فتئ دوما يشعر بالفخر لكونه عضوا في صميم الأمم المتحدة.

لقد أنشئت الأمم المتحدة لأن القادة في جميع أنحاء العالم أدركوا أنهم لن يتمكنوا من تحقيق الأمن للمواطنين في بلدانهم ما لم يتعاونوا كمجتمع للأمم على توفير الأمن حول العالم. وبعض التهديدات التي نواجهها معا اليوم مألوفة لدى القادة المؤسسين: الحروب، وعدم الاستقرار السياسي، وانتهاكات حقوق الإنسان، والفقر. وهناك تهديدات أخرى جديدة: الإرهاب العالمي، وتغير المناخ، وحركات النزوح الكبرى للناس.

نحن نجتمع هنا اليوم لأننا نعلم أن هذه التحديات لا تحترم حدود كل دولة من دولنا، وأننا لن نتغلب عليها إلا بالعمل معا. وبصفتي رئيسة الوزراء الجديدة في المملكة المتحدة، فإن التعهد الذي أتوجه به إلى الأمم المتحدة بسيط. إن المملكة المتحدة ستكون شريكا موثوقا به وقويا ويُعتمد عليه دوليا، وأمينا على القيم العالمية التي نتشاطرها معا. وسنواصل احترام التزامنا بإنفاق ٧,٠ في المائة من دخلنا القومي الإجمالي على التنمية، والبناء على الإنجازات التي حققناها بالفعل بغية الحد من الفقر، ومواجهة حالة عدم الاستقرار، وزيادة الازدهار في جميع أنحاء العالم، وسوف نمضي قدما في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وسوف نواصل الدفاع عن حقوق النساء والفتيات، والتأكد من أن تحصل جميع الفتيات على التعليم الذي يستأهلنه، والتصدي للانتهاكات المروعة مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، واستخدام العنف الجنسي في حالات الصراع. وسنواصل البقاء عضوا دائما وحازما في مجلس الأمن، والوفاء بالتزامنا تجاه منظمة حلف شمال الأطلسي من خلال إنفاق ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على الدفاع، وتقديم مساهمة رائدة لجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام، حيث ضاعفنا التزامنا، بما في ذلك عمليات انتشار جديدة في الصومال وجنوب السودان.

وسنواصل الدفاع عن النظام الدولي القائم على القانون، والدفاع عن القانون الدولي، وأضم صوتي إلى أصوات القادة الآخرين في إدانة التفجير الفظيع الذي طال قافلة المعونات في سوريا أمس. وسنواصل الاضطلاع بدورنا في الجهود الدولية المبذولة لمكافحة تغير المناخ، وفي إظهار التزامنا باتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وسوف تبدأ المملكة المتحدة إجراءاتها المحلية لتمكين التصديق على اتفاق باريس واستكمال ذلك قبل نهاية السنة. وسنواصل تعزيز شراكاتنا القائمة، من الأمم المتحدة إلى الكمنولث وإلى منظمة حلف شمال الأطلسي، والسعي لحل الصراعات في البلدان حول العالم، من كولومبيا وقبرص إلى الصومال واليمن.

ولكن يجب ألاّ ننسى أبدا أننا نقف هنا في الأمم المتحدة كخدام للرجال والنساء الذين نمثلهم في بلداننا. وبينما نفعل ذلك، يجب أن ندرك بأن وتيرة العولمة المتزايدة قد تركت الكثيرين من هؤلاء الرجال والنساء يشعرون بأنهم تخلفوا عن الركب. ويتمثل التحدي بالنسبة إلينا نحن في هذه القاعة في التأكد من أن تظل حكوماتنا ومؤسساتنا العالمية مثل الأمم المتحدة مستجيبة للأشخاص الذين نخدمهم، ومن أن نكون قادرين على تكييف مؤسساتنا بغية تلبية متطلبات القرن الحادي والعشرين، وكفالة ألاّ تصبح بدون جدوى.

لذلك، عندما يتعلق الأمر بالتحديات الكبيرة في عصرنا المتمثلة في الأمن وحقوق الإنسان، نحن بحاجة إلى أممنا المتحدة هذه كي نقيم تعددية أطراف جديدة وجريئة، لأنه كما رأينا

في الأسبوع الماضي تحديدا، لا يوجد بلد بمنأى عن خطر الإرهاب العالمي، وعندما يكون باستطاعة المتطرفين في أي مكان من العالم أن ينقلوا أيديولوجياتهم السامة مباشرة إلى غرف نوم الناس، فنحن بحاجة ليس إلى العمل معا لمنع نشوب الصراعات وعدم الاستقرار في الدول الأممية فحسب، بل إلى العمل على الصعيد العالمي لتعطيل الشبكات التي تستخدمها الجماعات الإرهابية لتمويل عملياتها والتجنيد في صفوفها.

وعندما نرى التشريد الجماعي للناس على نطاق لم يسبق له مثيل في التاريخ الحديث، يجب علينا أن نتأكد من أننا نقوم بتنفيذ السياسات الملائمة التي تتصدى للتحديات التي نواجهها اليوم. وعندما لا تحترم العصابات الإجرامية حدودنا الوطنية، وتعمل على الاتجار بمواطنينا، وتدفعهم نحو الرق والاستعباد، لا يسعنا أن ندع هذه الحدود تقف حاجزا أمام تقديم هؤلاء المجرمين إلى العدالة.

وفي كل مجال من هذه المجالات، فإن القدرة التنظيمية لدى الأمم المتحدة تتيح لنا فرصة فريدة للرد.

بيد أنه لا يمكننا القيام بذلك إلا إذا قمنا بالتحديث والتكيف للصمود أمام تحديات القرن الحادي والعشرين.

بوصفنا أمما متحدة بينا الكيفية التي يمكننا بها أن نعمل معا للحد من خطر الإرهاب الدولي من خلال منع نشوب الصراعات وزعزعة الاستقرار في البلدان النامية. على سبيل المثال، بريطانيا، بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن، قامت بدور رائد في مكافحة حركة الشباب في الصومال. ومنذ عام ٢٠١٠، بفضل الدعم الهائل من مختلف أنحاء المنطقة، والالتزام الحاسم من جانب الصوماليين أنفسهم، تم دحر حركة الشباب من جميع المدن الرئيسية التي كانت تسيطر عليها.

وبوصفنا مجتمعا دوليا من الحيوي أن نستمر في دعم البلدان في المنطقة التي تسهم في تقديم الآلاف من القوات، وأن نستمر في بناء قدرات قوات الأمن الصومالية. لهذا السبب تنوي المملكة المتحدة الآن زيادة دعمها الأمني، وسوف نهيب بالبلدان الأخرى أن تحذو حذونا، والعمل صوب استضافة مؤتمر دولي بشأن الصومال في عام ٢٠١٧، للإبقاء على هذا الزخم الحيوي. ولا بد من أن تظل بعثات كهذه محورية في عمل الأمم المتحدة، ولكنها وحدها غير كافية، لأن التهديدات الإرهابية التي نواجهها اليوم لا تأتي من بلد واحد بل تتواجد في أماكن مختلفة. إن الشبكات العالمية التي تستغلها تتطلب استجابة عالمية من نوع مختلف.

هذه المنظمات تستخدم شبكاتنا المصرفية الحديثة ضدنا. ولذلك نحن بحاجة إلى النظر في القوانين التنظيمية، وتبادل المعلومات، واستخدام قدراتنا التكنولوجية للتفوق عليهم. وتستهدف الخطوط الجوية، وتستغل حقيقة أن ما من بلد بوسعه إبقاء مواطنيه آمنين عندما يتنقلون جوا بين ولايات قضائية متعددة. لذلك سوف تصوت الأمم المتحدة هذا الأسبوع على مشروع قرار بشأن أمن الملاحة الجوية تأخذ فيه المملكة المتحدة موضعا قياديا ليتسنى لكل بلد تنفيذ المعايير التي نحتاجها لنضمن بألا يصبح أي بلد حلقة ضعيفة.

وتستغل تلك المنظمات الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي في نشر أيديولوجية تجنيد الناس لخدمة قضيتها في جميع أنحاء العالم. ولذلك علينا تناول هذه الأيديولوجية بصورة مباشرة. ولهذا السبب تصدرت المملكة المتحدة العمل الذي قاده الأمين العام لوضع استراتيجية لمنع التطرف العنيف. والآن، كوننا مجتمعا دوليا يجب علينا أن نعمل معا من أجل اعتماد وتنفيذ أكثر خطط العمل الوطنية شمولا لمعالجة أسباب وأعراض جميع التطرف. ولا يكفي مجرد التركيز على التطرف العنيف. إذ يتعين علينا معالجة مجموعة كاملة من التطرف، والتطرف العنيف وغير التطرف العنيف، والجماعات الإسلامية المتطرفة، والنازية الجديدة، والكراهية والخوف بجميع أشكالها.

كما أننا بحاجة إلى تحديث الأمم المتحدة لمواجهة تحديات الإرهاب في القرن الحادي والعشرين، حيث يجب علينا أيضا أن نتكيف إذا أردنا طرح استجابة عالمية حقا للتحركات الجماعية للناس في جميع أنحاء العالم وآثارها على الأمن وحقوق الإنسان. إن اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكول عام ١٩٦٧ الملحق بها يجب أن يظلا الأساس الذي ترتكز عليه استجابتنا، غير أن السياق الذي يجب أن تطبق فيه الاتفاقية قد تغير تغيرا كبيرا.

في جميع أنحاء العالم، يوجد اليوم ٦٥مليون شخص شردوا قسرا. وهذا ما يعادل مجموع سكان المملكة المتحدة برمتهم. إنه عدد منقطع النظير، فقد تضاعف تقريبا في عقد من الزمان. ومع ذلك فإن نداءات الأمم المتحدة تعاني من نقص التمويل، والبلدان المضيفة للاجئين لا تحصل على قدر كافٍ من الدعم ولا يحصل اللاجئون على المعونة والتعليم والفرص الاقتصادية التي يحتاجونها. والآن علينا أن نفعل المزيد. إن المملكة المتحدة بوصفها تحتل المرتبة الثانية في تقديم المساعدة الثنائية، لا تزال ملتزمة التزاما تاما بالاضطلاع بدور رائد.

في السنوات الخمس الماضية، استثمرت المملكة المتحدة أكثر من ٩مليارات دولار في المساعدة الإنسانية، وإنقاذ ملايين الأرواح كل عام. لقد تم عقد تبرعات في مؤتمر لندن بشأن سوريا في شباط/فبراير بلغت قيمتها ١٢ مليار دولار في شكل تعهدات، وهو أكبر مبلغ جُمع على الإطلاق في يوم واحد استجابة للأزمات الإنسانية. وهذه الأموال تستخدم للجمع بين المساعدة الإنسانية العاجلة والتنمية الاقتصادية الحيوية، لمنفعة اللاجئين والمجتمعات المحلية والبلدان التي تستضيفهم. ومن الواضح أن علينا مواصلة جهودنا لوضع حد للصراع والذبح المروع في سوريا والحصول على المعونة للمحتاجين إليها.

وبينما تتواصل هذه الجهود داخل سوريا، نحتاج أيضا إلى بذل جهود جديدة من أجل دعم اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم في البلدان المجاورة، بما في ذلك من خلال توفير التعليم وفرص العمل. وهذه الجهود تكملها القروض من المؤسسات المالية الدولية والوصول إلى الأسواق الأوروبية. ومن خلال علاقاتنا التجارية والاشتراك المباشر مع المؤسسات التجارية، نقوم بتعبئة القطاع الخاص لإيجاد وظائف جديدة للجميع في المنطقة. وفي حين أن هناك المزيد مما ينبغي فعله، فهذا هو النهج لتمويل الدعم الإنساني والتنمية الاقتصادية الذي سأكون مناصرا له عندما يعلن المزيد عن مساهمة المملكة المتحدة المالية في مؤتمر قمة الرئيس أوباما للقادة بشأن أزمة اللاجئين العالمية الذي سيعقد في وقت لاحق من اليوم.

لكن بالإضافة إلى اللاجئين والنازحين الفارين من النزاع والاضطهاد، نشهد أيضا حركة للأشخاص لم يسبق له مثيل بحثا عن فرص اقتصادية أكبر عبر نفس القنوات غير المدارة. وهذا يؤثر علينا جميعا، ومن مسؤوليتنا جميعا اتخاذ الإجراءات اللازمة. ولا يسعنا أن نتجاهل التحدي أو تركه يستمر من دون التصدي له. يتعين علينا أن نفعل أفضل من ذلك للبلدان التي يغادرها الناس وللبلدان التي ينتقلون عبرها، والأهم من ذلك كله، البلدان التي تحاول تقديم شيء أفضل للمهاجرين واللاجئين أنفسهم.

على الرغم من الزيادة الكبيرة في الجهود الدولية، وموت الكثير من المهاجرين هذه السنة أكثر من أي سنة غيرها في محاولتهم الشروع في رحلات محفوفة بالمخاطر عبر الحدود. أعتقد أن علينا اغتنام الفرصة التي تتيحها هذه الدورة للجمعية العامة لإجراء مناقشة نزيهة على الصعيد العالمي للتصدي لهذا التحدي العالمي.

ولدى قيامنا بذلك، ينبغي أن نكون واضحين بأنه لا ضير في الرغبة في الهجرة سعيا وراء حياة أفضل وأن الهجرة الآمنة

والقانونية هجرة تحقق فوائد لاقتصاداتنا. ولكن يجب أن تكون البلدان قادرة على ممارسة السيطرة على حدودها. وعدم القيام بذلك يقوض الثقة العامة، ويغذي الجريمة الدولية، ويضر بالاقتصاد، ويقلص من الموارد المخصصة للذين يحتاجون حقا إلى الحماية والذين ينبغي الوفاء بحقوقهم بموجب اتفاقية اللاجئين. أعتقد أن هناك ثلاثة مبادئ أساسية علينا الآن أن نضعها في صميم نهج جديد لإدارة الهجرة يصب في مصلحة جميع الأطراف المعنية.

أولا وقبل كل شيء، يجب أن نساعد على ضمان قبول طلبات اللاجئين الذين يلتمسون اللجوء في أول بلد آمن يصلون إليه. إن الاتجاه الحالي لتحركات اللاجئين عندما يصلون إلى بلد آمن والمضي قدما في رحلتهم، لا يمكن أن يفيد سوى العصابات الإجرامية ويعرض اللاجئين للخطر الشديد. لذلك يجب علينا جميعا فعل المزيد لدعم البلدان التي يصل إليها اللاجئون أولا بتوفير الحماية والمساعدة اللازمة للاجئين بآمان وسرعة، ومساعدة البلدان على التكيف مع الآثار الاقتصادية الضخمة التي يمكن أن يرتبها اللاجئون، بما في ذلك على السكان الحاليين.

وكما نشهد حاليا في الأردن ولبنان وتركيا، فعندما تقدم المساعدة الصحيحة، يمكن إيجاد الحلول التي توفر الملاذ والفرصة للاجئين، وكذلك توفير الفرص للمستضيفين لهم. وهذا أيضا أمر جيد للاجئين والبلدان التي أتوا منها، لأن بقائهم في مكان أقرب إلى الوطن، ييسر لهم العودة وإعادة البناء بعد انتهاء الصراع.

ثانيا، نحن بحاجة إلى تحسين السُبل التي تضمن لنا التمييز بين اللاجئين الفارين من الاضطهاد والمهاجرين لأسباب اقتصادية. وأعتقد أنه يجب علينا أن نضمن تطبيق الاتفاقية والبروتوكول الراهنين على النحو الصحيح لتوفير الحماية للاجئين والحد من حوافز المهاجرين الاقتصاديين باستخدام الطرق غير المشروعة. وهذا بدوره سيساعدنا على توجيه الدعم إلى اللاجئين الذين بأمس الحاجة إليه والإبقاء على تقديم الدعم لسكاننا للقيام بذلك.

ثالثا، نحن بحاجة إلى نهج شامل أفضل لإدارة الهجرة الاقتصادية، نهج يقر بحق جميع البلدان في مراقبة حدودها، ويجب علينا أن نلتزم جميعا بقبول عودة مواطنينا عندما لا يحق لهم البقاء في أماكن أخرى. بضماننا إدارة ومراقبة الاستجابة للهجرة الدولية والعمل في نفس الوقت على معالجة الدوافع الكامنة وراء التشرد والهجرة في المصدر، يمكننا رفض الانعزالية وكراهية الأجانب، وبالتالي تحقيق نتائج أفضل لجميع مواطنينا، وخاصة بالنسبة لأضعف الفئات منهم.

أخيراً، فإننا نجتمع هنا اليوم لتطبيق القيم التي قامت على أساسها الأمم المتحدة للتأثير على بعض المشاكل العالمية الأكثر إلحاحاً، والتي لم نشهد لها مثيلاً من قبل، كما أن علينا أن نواجه حقيقة أن بعض أسوأ الانتهاكات لحقوق الإنسان، التي كنا نظن أنها باتت في ذمة التاريخ، قد عادت للظهور في أشكال خبيثة جديدة. والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أعلنته الجمعية العامة، يؤكد على أن كل البشر يولدون أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، ولا يجوز استرقاق أو استعباد أي شخص، ويحظر الاسترقاق وتجارة الرقيق بكافة أوضاعهما. ولكن، بعد قرابة ٧٠ عاماً، نواجه شكلاً جديداً للاسترقاق – الاسترقاق الحديث. وعصابات الجريمة المنظمة، التي تقف وراء هذا الاسترقاق الحديث إلى حد كبير، تستقطب وتغري وتجبر الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال على أشكال متطرفة من الاستغلال. ويُجبر الضحايا الذين يجري تهريبهم وبيعهم عبر الحدود على العيش في ظروف غير إنسانية تفوق تصورنا.

وهؤلاء المجرمون لديهم شبكات عالمية تساعدهم على كسب المال من وراء بعض من أضعف فئات البشر في العالم. ويُحتجز الضحايا أسرى في ظروف مزرية، في ظل العنف

الدائم ويُجبرون على الاستغلال الجنسي والسخرة. فإن كان لنا أن ننجح في القضاء على هذه الجريمة البغيضة وتقديم الجناة إلى العدالة، لا بد لنا من مواجهة الواقع الذي نتعامل معه. وتعمل عصابات الجريمة المنظمة تلك عبر الحدود والولايات القضائية. وعادة ما تستخدم الإنترنت والتكنولوجيا الحديثة لتجنيد ونقل ومراقبة واستغلال ضحاياها، متجاوزة في كل ذلك النظم القانونية التي غالباً ما تكون مقيدة بالحدود الجغرافية التقليدية.

لذلك، يتعين علينا أن نعمل. يجب أن نستخدم الشبكات الدولية لإنفاذ القانون لتعقب هؤلاء المجرمين أينما كانوا في العالم ووضعهم خلف القضبان حيث يجب أن يكونوا. ولا بد أن نكون أكثر ذكاء وأفضل تنسيقا من العصابات الإجرامية في جهودنا من أجل وقفها. وفي المملكة المتحدة، أنشأت فرقة عمل حكومية بشأن الاسترقاق الحديث، هي الأولى من نوعها، وأشركنا فيها كل الإدارات ذات الصلة من أجل تنسيق كل جهودنا وتسخيرها في المعركة ضد هذا الاستغلال القاسي. ونستخدم ميزانيتنا للمساعدة لإنشاء صندوق مخصص يركز على البلدان شديدة الخطر، حيثما نعرف أنه يتم تهريب الضحايا بانتظام عن طريقها إلى المملكة المتحدة. وبالأمس، تعهدت بتقديم أول خمسة ملايين جنيه استرليني من ذلك الصندوق للعمل في نيجيريا، للحد من هشاشة الضحايا المحتملين وتصعيد المعركة ضد أولئك الذين يسعون للتربح من تلك الجريمة.

ولكن، حتى يتسنى لنا تحقيق هدف التنمية المستدامة للقضاء على الاسترقاق الحديث، نحتاج للذهاب إلى أبعد من ذلك. فالعلاقات الأمنية تطورت بين بلدان عدة للتعامل مع القضايا من قبيل مكافحة الإرهاب وأمن الفضاء الإلكتروني والاتجار بالمخدرات وتبادل المعلومات الاستخبارية على نطاق أوسع، ولكن ليس لدينا مثل هذه العلاقة لمكافحة الاسترقاق الحديث. وبالتالي، تحتاج وكالات إنفاذ القانون إلى العمل معاً، وأن تعمل أفرقة تحقيق مشتركة عبر بلدان متعددة. والضحايا لن يجدوا الحرية إلا إذا أرسينا نهجاً جديداً تماماً وعالمياً ومنسقاً لدحر هذه الجريمة البشعة. يجب أن نعمل معاً بلا كلل من أجل الحفاظ على الحريات والقيم التي رسمت ملامح الأمم المتحدة منذ إنشائها. يجب أن نعمل معاً بلا كلل من أجل استرجاع تلك الحريات والقيم في حياة الرجال والنساء والأطفال الذين يجري استغلالهم من أجل التربح ويحتجزون كأسرى بينما فرصتهم للفرار ضئيلة أو معدومة.

ومن إعلان قصر سانت جيمس وميثاق الأطلسي الذي صاغه ونستون تشرشل والرئيس روزفلت، إلى الاجتماع الأول للجمعية العامة في لندن عام ١٩٤٦، كانت المملكة المتحدة دائماً شريكاً عالمياً يتطلع إلى الخارج ويقف في صميم الجهود الدولية لتأمين السلام والازدهار لكل شعوبنا. وهكذا سنبقى دائماً. فعندما صوت الشعب البريطاني مؤيداً الخروج من الاتحاد الأوروبي، لم يصوت من أجل التحول للداخل أو الابتعاد عن أي من شركائنا في العالم. وفي مواجهة تحديات مثل الهجرة والرغبة في مزيد من السيطرة في بلدهم والشعور المتزايد بأن العولمة تترك الطبقات العاملة تتخلف عن الركب، طالبوا بسياسات أكثر اتصالاً بشواغلهم وقادرة على معالجتها من خلال تدابير جريئة.

ولكن هذا العمل يجب أن يكون عالمياً أكثر، وليس أقل، لأن أكبر التهديدات لازدهارنا ولأمننا لا تعترف بالحدود الدولية أو تحترمها. وإذا ما ركزنا على ما نقوم به في الداخل فحسب، نكون قد أنجزنا نصف العمل بالكاد. وهذا ليس بالوقت المناسب للانصراف عن أممنا المتحدة. بل هو الوقت المناسب للتوجه نحوها. نحن فقط، أعضاء مجتمع الأمم هذا، يمكننا أن نعمل لضمان أن تغدو هذه المؤسسة العظيمة ذات أهمية لمستقبلنا مثلما كانت في ماضينا.

لذلك، فلنعمل على توحيد صفوفنا، وفاء للقيم المؤسسة، بل واستجابة لتحديات اليوم، ولنعمل معاً من أجل بناء عالم أكثر أمناً وازدهارا وأكثر إنسانية للأجيال القادمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطحبت السيدة تريزا ماي، رئيسة وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية من المنصة.

خطاب السيد جاستن ترودو، رئيس وزراء كندا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء كندا.

اصطحب السيد جاستن ترودو، رئيس وزراء كندا، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أرحب بدولة السيد جاستن ترودو، رئيس وزراء كندا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد ترودو (كندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أكون هنا في الجمعية العامة اليوم. إنه لأمر رائع أن أكون هنا في نيويورك العظيمة. مرة أخرى هذا الأسبوع، يبين لنا سكان نيويورك كيف يكون المرء مرناً وحازماً في مواجهة التطرف العنيف. وبالنيابة عن جميع الحاضرين في هذه القاعة، اسمحوا لي أن أقول لسكان نيويورك مباشرة أنتم قدوة لبقية العالم، ونحن نشكركم.

قبل عام واحد، تحديداً، كانت كندا في منتصف مسيرة طويلة – ٧٨ يوماً على الطريق، وأستطيع أن أؤكد للجمعية أن في كنداً ما يستحق قضاء ٧٨ يوماً على الطرق – وقد خضنا حملة انتخابية اتسمت بالمنافسة الشديدة. وإن من مسؤولية القائد أن يقضي بعض الوقت مع من جرى انتخابهم للخدمة. ولكي تسمع القصص الحقيقية، من المهم أن تذهب إلى حيث يعيش الناس، في المقاهي والكنائس والمساجد والمعابد وأسواق المزارعين والحدائق العامة. ومن تلك الأماكن، تكون لدي أفضل شعور بما يفكر فيه الكنديون وماذا يفعلون، ومن خلال كياستهم – لأننا نحن الكنديون نتحلى بالكياسة دائماً حتى عند الشكوى – علمت ببعض الأمور.

وتحدثت مع أشخاص من عمري حاولوا أن يكونوا متفائلين بشأن مستقبلهم ولكن وجدوا صعوبة في تغطية نفقاتهم، حتى عندما كانوا يعملون بدوام كامل. سمعت من الشباب الكندي المحبط، أنهم لا يستطيعون الحصول على وظيفة لأنه ليس لديهم خبرة بالعمل ولكنهم لا يستطيعون الحصول على الخبرة في العمل لأنه ليس لديهم وظيفة. سمعت من النساء والفتيات اللواتي مازلن يواجهن عدم المساواة في مكان العمل والعنف لمجرد كونهن نساء، حتى في بلد تقدمي مثل كندا.

(تكلم بالفرنسية)

التقيت آباء وأمهات يعملون بجد لكي يوفروا لأطفالهم كل فرصة للنجاح ولكن يخشون أن تكون جهودهم غير كافية. وأتيحت لي فرصة تناول الطعام مع متقاعدين مسنين كدوا طوال حياتهم ولكن عليهم الآن أن يذهبوا إلى بنوك الطعام. وخلال السنوات القليلة الماضية، أجريت الكثير جداً من المحاورات المثيرة للقلق مع الكنديين، ولكنهم أوضحوا لي شيئاً. فالكنديون ما زالوا يؤمنون بالتقدم، أو على الأقل، أن التقدم ما زال ممكناً. ولكن هذا التفاؤل يختلط بقلق بالغ. ومن الواضح أن الكنديين ليسوا وحدهم من يشعرون بذلك؛ فهذه المشاعر موجودة في كل مكان.

القلق حقيقة من حقائق الحياة.

(تكلم بالإنكليزية)

عندما يواجه القادة قلق المواطنين، لا بد لنا أن نختار. هل نستغل ذلك القلق أم نعمل على تبديده؟ الاستغلال سهل، لكن لكي نبدد القلق يلزم أن نكون مستعدين للإجابة على بعض الأسئلة المباشرة. ما الذي سيوفر الوظائف الجيدة ذات الأجر الجيد التي يريدها الناس ويحتاجونها ويستحقونها؟ ما الذي من شأنه تعزيز ونمو الطبقة المتوسطة ومساعدة الذين يعملون باجتهاد على الانضمام إليها؟ ما الذي من شأنه بناء اقتصاد يعمل لصالح الجميع؟ ما الذي من شأنه أن يساعد على جعل العالم أكثر أمانا وأكثر سلما؟

لتبديد قلق الناس، علينا تحقيق نمو اقتصادي يجري تقاسمه على نطاق واسع، لأن عالما منصفا وناجحا هو عالم يسوده السلام. علينا التركيز على ما يجمعنا، وليس على ما يفرقنا. بالنسبة لكندا، يعني ذلك الانخراط مجددا في الشؤون العالمية من خلال مؤسسات مثل الأمم المتحدة. لن يخدم مصالحنا – أو مصالح العالم – أن ندعي أننا لا نتأثر بشدة جراء ما يحدث خارج حدودنا.

(تكلم بالفرنسية)

في وقت سابق من هذا العام، ساعدنا في التفاوض على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وكجزء من التزامنا بتنفيذ ذلك الاتفاق، أعلنا أن كندا سوف تستثمر ٢,٦٥ بليون دولار على مدى خمس سنوات لتمويل النمو النظيف منخفض الكربون في البلدان النامية. وبغية المساعدة على تعزيز السلام والأمن في المناطق المتأثرة بالقلاقل، أكدنا مجددا دعمنا لمنظمة حلف شمال الأطلسي والتزمنا بتوسيع دور كندا في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. واستضفنا المؤتمر الخامس لتجديد موارد الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، حيث زدنا مساهمتنا بنسبة ٢٠ في المائة بتقديم أكثر من ٨٠٠ مليون دولار للصندوق العالمي. كما شجعنا شركاءنا على زيادة تبرعاتهم، مما جعل من الممكن جمع مبلغ ١٣ بليون دولار لدعم القضاء على الإيدز والسل والملاريا بحلول عام ٢٠٣٠.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد فعلنا هذا كله – وسوف نقوم بالمزيد من العمل – لأننا نعتقد أنه ينبغي لنا أن نواجه القلق بخطة واضحة للتعامل مع أسبابه الجذرية. نحن نعتقد أنه ينبغي لنا أن نجمع بين الناس حول الأهداف المشتركة مثل أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ما هو البديل؟ هل هو استغلال القلق؟ هل هو تحويله إلى خوف ولوم؟ هل هو رفض الآخرين لأنهم يختلفون عنا أو يتكلمون لغة مختلفة أو يصلون صلاة تختلف عن صلاتنا؟

في كندا، نحن نفعل شيئا هاما جدا على نحو سليم – لا يتسم بالكمال، ولكن على نحو سليم. في كندا، نرى أن التنوع مصدر قوة وليس مصدر ضعف. بلدنا ليس قويا رغم اختلافنا، ولكن بسببه. يجب علينا ألا نخطئ: كانت لنا إخفاقات عديدة، من احتجاز الكنديين الأوكرانيين والكنديين اليابانيين والكنديين الإيطاليين خلال الحربين العالميتين، إلى رد زوارق اللاجئين اليهود والبنجاب، والاستمرار المشين في تهميش الشعوب الأصلية. ما يهم هو أن نتعلم من أخطائنا ونلتزم مجددا بالعمل بشكل أفضل. وتحقيقا لهذه الغاية، في الأشهر الأخيرة، فتح الكنديون قلوبهم وأذرعهم للأسر الفارة من الصراع الدائر في سورية، ومنذ لحظة وصولهم، لقي الـ ٣١ ٠٠٠ لاجئ الترحيب – لا كعبء، بل كجيران وكأصدقاء، بصفتهم كنديين جددا.

(تكلم بالفرنسية)

جمع هذا الجهد بين الكنديين. بطريقة غير مسبوقة تقريبا، عملت الحكومة مع قطاع الأعمال التجارية، وأشركت المواطنين والمجتمع المدني لمساعدة القادمين الجدد على التكيف مع بلدهم الجديد. لكن جهودنا لن تكون ناجحة حقا حتى يصبح أولئك

اللاجئين أعضاء كاملين من أعضاء الطبقة المتوسطة الكندية. وأريد أن تعلم الجمعية العامة أن هذا الهدف في متناول أيدينا، لا بسبب ما قمنا به، وإنما بسبب ما يمثلونه هم.

(تكلم بالإنكليزية)

اللاجئون هم أناس لديهم نفس آمال وأحلام مواطنينا. لكن في حين شعر شعبنا بالقلق، واجه السوريون كارثة. نحن جميعا نعرف أين الطبقة المتوسطة السورية: إنهم يعيشون في مخيمات اللاجئين في تركيا ولبنان والأردن. إنهم يتحركون عبر أوروبا، يبحثون عن مكان لضرب جذورهم، لإعادة أطفالهم إلى المدارس، لإيجاد عمل منتظم ولكي يصبحوا مواطنين منتجين. تكتظ مخيمات اللاجئين بأبناء الطبقة المتوسطة السورية: أطباء ومحامون ومعلمون ومباشرو مشاريع. إنهم متعلمون تعليما جيدا. إنهم يعملون بجد. إنهم يهتمون برعاية أسرهم. إنهم يريدون حياة أفضل، مستقبل أكثر أمانا وأمنا لأطفالهم، شأننا جميعا. لذلك، عندما أقول أن الأمل يحدوني أن يتمكن اللاجئون السوريون الذين نرحب بهم قريبا من الانضمام إلى الطبقة المتوسطة لدينا، فإنني على ثقة بأنه يمكننا تحقيق ذلك، وسنفعل بأن نوفر لهم نفس الأشياء التي نوفرها لجميع مواطنينا – وهي فرصة حقيقية ومنصفة لنجاح الجميع.

(تكلم بالفرنسية)

سوف نفعل كل ما في وسعنا لبناء طبقة متوسطة قوية في كندا. سوف نستثمر في التعليم، لأنه يعطي الجيل المقبل الأدوات التي يحتاجها للإسهام في الاقتصاد العالمي ولتحقيق النجاح. سوف نستثمر في الهياكل الأساسية لأنها توفر الوظائف الجيدة ذات الأجر الجيد للطبقة المتوسطة وتساعد على جعل مجتمعاتنا أماكن أفضل للعيش والعمل والاستثمار. نحن عازمون على بناء اقتصاد يعمل لصالح الجميع، لا لصالح أغنى ١ في المائة فقط – حتى يستفيد كل شخص من النمو الاقتصادي. وسوف نرفض الاستسلام للضغط لمقايضة قيمنا التي نعتز بها من أجل الحصول على أصوات سهلة في الانتخابات. ينتظر العالم منا أفضل من ذلك، ونحن ننتظر من أنفسنا أن نقوم بأفضل ذلك.

(تكلم بالإنكليزية)

في النهاية، لا بد من الاختيار. لم تنشأ بلدان قوية متنوعة وقادرة على التكيف مثل كندا بالصدفة، ولن تستمر بدون بذل الجهود. في كل يوم، يتعين علينا أن نختار الأمل على الخوف والتنوع على الانقسام. لم يوفر الخوف أبدا وظيفة واحدة ولم يطعم أسرة واحدة، والذين يستغلون الخوف لن يجدوا أبدا حلا للمشاكل التي أثارت هذا القلق. إن مواطنينا، ٧,٥ بليون شخص تقريبا الذين نخدمهم بشكل جماعي، أفضل مما يظن بهم المتشائمون والمرتابون. الناس تريد حل مشاكلها، لا استغلالها.

كندا بلد متواضع. نحن نعلم أنه لا يمكننا أن نحل هذه المشاكل بمفردنا. نحن نعلم أننا بحاجة إلى القيام بذلك معا جميعا. نحن نعلم أنه سيكون عملا شاقا. لكننا كنديون، ونحن هنا للمساعدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء كندا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد جاستن ترودو، رئيس وزراء كندا، من المنصة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٠.